دراسات البيان

العدد (٢) كانون الأول ٢٠١٧ مجلة فصليّة محكّمة تصدر عن مركز البيان للدراسات والتخطيط

رئيس التحرير

أ.د. عبد الرزاق عبد الجليل العيسى

سكرتير التحرير

د. عبد الكريم حسين الفيصل

هيئة التحرير

أ.د. سعد عبد الحسين التميمي
أ.د. عبد الحسين غانم صخي
أ.د. ماجدة إبراهيم
أ.د. ضياء حسن الحسني
أ.د. رياض خليل إبراهيم
أ.م.د. سمير عبد الواحد ياسين
د. شروق كاظم سلمان
د. ابتسام السيد عبد الكريم المدني
د. سامر سعدون العامري
د. علي ناجي عطية
د. نادية محمد جواد
د. علي طاهر الحمود

الهيئة الاستشارية

البروفيسور إيرك ديفس
البروفيسور رافد الخضار
أ.د. زهير عبد الكريم جعفر الحسني
أ.د. صالح مهدي الحسناوي
أ.د. عادل هادي حسين البغدادي
أ.د. عبد الجبار أحمد عبد الله
أ.م.د. خالد حنتوش ساجت
د. جين مون
د. مظهر محمد صالح
د. جعفر باقر الدجيلي
د. جلال عبد الجبار
د. عبد الجبار محمود فتاح

محرر اللغة الإنجليزية / د.محمد العسكري

محرر اللغة العربية / م.م. زياد طارق شولي

شروط النشر:

١. يجب أن يكون البحث سليماً خالياً من الأغلاط اللغوية والنحوية، مع مراعاة علامات الترقيم المعتمدة في اللغة المكتوبة، وضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط الأسلوب ومتانته، مع التركيز على وضوح الفكرة، واستخدام المصطلحات المشهورة، والمقرّة في المجاميع العربية، ويستحسن ما يقابله باللغة الإنجليزية في البحوث المكتوبة باللغة العربية.

٢. يرفق بالبحث ملخص بالمحتوى (باللغة العربية واللغة الإنجليزية) على ألاَّ يزيد عدد كلماته على (١٠٠) كلمة أو صفحة واحدة، مطبوع (بحجم ١٦ ملم) على ورق A4.

٣. تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أن تحذف أو تعيد صياغة بعض الألفاظ أو الكلمات بما يتلاءَم مع أسلوبها في النشر، مع مراعاة المحافظة على الفكرة الأصلية دون المساس بها.

٤. تحتفظ هيئة التحرير في عدم نشر أي بحث دون إبداء الأسباب، وتعد قراراتها نهائية وغير ملزمة برد البحوث إلى أصحابها سواء نشر البحث أم لم ينشر، علماً أن ما ينشر في المجلة يعبّر عن وجهة نظر صاحب البحث، وليس بالضرورة أنه يعبر عن وجهة نظر المجلة.

٥. يعد البحث مقبولاً للنشر ويزود الباحث بقرار هيئة التحرير بقبوله بعد عرضه على محكمين من ذوي الاختصاص، لبيان مدى أصالته، وجودته، وقيمة نتائجه، وسلامة لغته، وصلاحيته للنشر، بعدها لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه إلاَّ لأسباب تقتنع بها هيئة التحرير.

٦. تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة ظهرت في مجلتها.

٧. تنشر المجلة البحوث الأصيلة التي تتوافر فيها شروط البحث من الإحاطة، والاستقصاء، ومنهج البحث العلمي، وخطواته، وأن يكون الباحث متتبعاً لأحدث الأدبيات التي تتناول موضوعَه، ومحكماً من قبل مبادئ مناهج البحث، ولايقصد بالأصالة تجميع هذه الأدبيات، ولكن ابتداع نصٍّ جديدٍ وربطه باهتمامات البحث المطروح.

٨. يشترط في البحث ألاَّ يكون قد قُدِّم للنشر في أية مجلة أخرى، سواءٌ تم نشره أمْ لم يتم.

٩. تُقدَّمُ البحوث باللغة العربية أو الإنجليزية وتكون منضدة على الحاسوب، على وفق شروط النشر في المجلة، وترسل مرفقة بالسيرة الذاتية للباحث إلى رئيس التحرير، وذلك من طريق البريد الإلكتروني.

١٠. تُرقَّم العناوين الأساسية في النص بأرقام أساسية: أولاً، ثانياً، ثالثاً،..... وترقم العناوين الفرعية بأرقام فرعية ١،٢،٣... ،.

١١. تُكتَب الحواشي بنحوٍ متسلسل على وفقْ شروط برنامج «Microsoft Word» في أسفل كل صفحة.

١٢. يجب ألاَّ تقلَ عدد الكلمات في المقالات المرسلة إلى المجلة عن (٣٠٠٠) كلمة، بما فيها الملخصات، والجداول، والمراجع.

١٣. ترتّب قائمة المراجع ترتيباً هجائياً بحسب كنية المؤلف في نهاية البحث، وفي حالة وجود عدة مراجع للمؤلف نفسه فإنها ترتّب بحسب الحروف الهجائية، وتتم الإشارة إلى المراجع في النص من طريق وضع المرجع كما هو موجود في قائمة المراجع ضمن قوسين ( ).

١٤. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو مايشابهها فإنه يتم أخذها بالماسح الضوئي (scanner) وإرفاقها بالملف الإلكتروني.

١٥. تكتب الأسماء الأجنبية الواردة في النص باللغة العربية، على أن تكتب عند أول ورود لها بلغتها الأصلية بين قوسين.

المراسلات:

ترسل الموضوعات والبحوث إلى مركز البيان للدراسات والتخطيط

بغداد – مكتب بريد الجادرية الجادرية ٢٢٦٨

أو على البريد الإلكتروني:

info@bayancenter.org

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢١٠٦ لسنة ٢٠١٥

ISSN 2414-7508

البحوث المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة

يكون ترتيب العناوين والبحوث لاعتبارات فنية فقط

المحتويات

الافتتاحية ٧

همسات قلم ٩

أ.د. عبد الرزاق عبد الجليل العيسى

شراكة المجتمع المدني المحوكم في دورة السياسات العامة ١١

أ.م. د. عماد صلاح الشيخ داود

أساليب الدعاية الإلكترونية لتنظيم "داعش" ٣١

د. مارلين عويش هرمز

القوى السكانية العاملة والسياسات التشغيلية في العراق ٦٥

أ.م. د. فراس عباس فاضل البياتي

دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري بالقطاعات الحكومية ٩١

سعد عزت السعدي

الإصلاح الإداري ودوره في مكافحة الفساد ١١٧

ميسم شاكر ثجيل الموسوي

مستقبل الاقتصاد العراقي بعد داعش .. انفراج أم تأزم؟ ١٥٣

محسن حسن

الافتتاحية

مع بزوغ نور العدد الثالث من مجلة دراسات مركز البيان للدراسات والتخطيط وما فيه من باقات علمية محكمة، أنجزت الحكومة العراقية واجباتها الوطنية والدستورية في دحر عصابات داعش الظلامية، وحماية أرض العراق وشعبه من أكبر تهديد وجودي للعراق، وكرامة مواطنيه، وحقوقهم، وخيار البلد الديمقراطي.

وكان لتضافر الجهود الوطنية للعراقيين بأطيافهم كافة دور مهم في تحقيق هذا الإنجاز، توجتها الإرادة الصلبة للحكومة العراقية، وحسن إدارتها، وكياستها لصفحاته.

ومن المهم ألاّ تقف الحكومة عند حدود الإنجاز والانتصار العسكري فحسب، بل أن تمضي قدماً في تحقيق إنجازات في مفاصل أخرى لها الأهمية والحيوية نفسيهما للإنجاز العسكري إن لم تكن أهم منه.

وفي إطار إيمان المركز بضرورة إدامة مراكز البحوث والدراسات لمجهوداتها العلمية والمعرفية والبحثية –ومنها مركز البيان–؛ لرفد صناع القرار في العراق بكل ما يمكن أن يعد تصويباً لخطأ ما أو لتسديد الصواب وتقويته وتعزيزه، وتوسيعاً لفكرة خادمة هادفة، أو ترشيداً لخطة أو مشروع، أو مناصرة لموقف، أو تثبيتاً لمصلحة عراقية عليا، فإن مركز البيان للدراسات والتخطيط يصدر العدد الثالث من مجلته، الذي يشتمل في مظانّه على ستة بحوث متنوعة تصبّ جلّ موادّها في خدمة العراق، ولاسيما لمرحلة ما بعد داعش؛ وهذا يعكس حرص المركز واهتمامه باحترام ذهن القارئ وعقله بعرض ما هو أكاديمي ووطني يلبيّ الحاجات الحقيقية للتفاعلات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الحاصلة على مستوى البيئة المحلية، والإقليمية، والدولية.

ويأمل المركز أن تكون هذه البحوث المنشورة –كما هي البحوث السابقة أو التي ستنشر مستقبلاً– إسهامةً فكريةً وعلميةً باستنادها إلى أسس التحليل العلمي والمعرفي الهادف بالنحو الذي يمكن أن يوفر قناة اتصال وتواصل ما بين مراكز البحوث وصناع القرار.

ويؤكد المركز أيضاً ترحيبَ هيئة تحرير المجلة بإسهامات الباحثين من داخل العراق وخارجه،

لنشر أبحاثهم ودراساتهم، واستقبال أي ملاحظات هادفة من الممكن أن تعزز من أداء المجلة، ويرغب المركز رغبةً شديدةً بأن تخدم المجلة انفتاح العقل وتفاعله مع كل ما هو جديد وخادم للإنسان وعقله، وحقوقه، وحرياته، وكل ما يخدم المصلحة العراقية العليا.

والله ولي التوفيق

هيئة التحرير

(همسات قلم)

أيّها العلماء الأعزة الأفاضل:

إنَّ لكم حقاً على الدهر يحفزكم على أن تباهلوه بصنيع ما قدمتموه، وأرسيتُم دعائم وجوده، وأرسلتموه للعالم أجمع؛ ليتلقفوه بالجدِّ والمثابرة والعزم، وحسبُكم أنتم الصانعون، ما هذا عليكم بجديد، فأنتم تقدمون دروساً محمّلة بالعبِر؛ لمن يرنو آفاق مستقبل ناهض بالحضارة، واسمحوا لمداد القلم أن ينحو صوب ساحات النزال الأشرف، وقوفاً عند انتصاراتهم التي غيرت عجلة الزمن وأدارتها صوب الحياة، وإن أريدَ لها الاتجاه بعكس ذلك، فصنعوا ملاحم وبطولات سيرتدي التأريخ قميصها مبتهجاً بحلاوة النصر الملهمة لصناعة أفق جديد يليقُ بجمال من صنعوه، فتحية لأرواح الشهداء التي توضأ بطهر دمائها الوطن وهم عند الله أحياءٌ يُرزقون، وتحية للرابضين على سواتر الشرف، ناظمينَ بأسلَّة الرصاص قصيدة عشقهم الخالد، تحية للغيارى من قواتنا الأمنية بصنوفها وتشكيلاتها كافة، وتحية للبواسل من قوات حشدنا الظافر الذي زعزع قلوب الدواعش المجرمين ومحا سلطانهم الواهي، وتحية لكلِّ من هزَّ نخلةَ ضميره؛ ليُساقط على الوطن عشقاً جنياً.

إنَّ تزامن الفتوحات العلميَّة العراقيَّة مع زهو هذه الانتصارات يوشّح صدورنا بأبهى أوسمة الفخر في أننا نعتلي وزارة العلم والعلماء في هذا البلد العظيم المعطاء، ونحنُ نرى انفتاح الأفق المعرفي يتجه صوب استشراقات جديدة منحتها الظروف التي عاش العراق والعراقيون على حدٍّ سواء، فبدأ العمل البحثي يُكتب بطريقة استراتيجية تهيّئ لعوالم معرفية في العلوم التطبيقيّة والعلميّة والإنسانيّة؛ وذلك شعوراً من الباحثين بالمسؤولية الكبرى في ضرورة توفير مساحة علمية تُعنى بالاقتصاد وهو عصب الحياة الجديدة، والقانون وهو الضامن لخلق بيئة تضع جميع المواطنين تحت سقف مظلتها، والطب وهو صمام الحياة الذي يتنفس برئته أفراد المجتمع قاطبة، والتعليم الإلكتروني وهو التقانة الضامنة لأكبر مساحة معلوماتية يمكن لها أن تقدم أكبر عدد ممكن من وسائل الإيضاح بأنواعها كافة، وكذا هو الحال لبقية العلوم بمسمياتها المختلفة، وإنَّ يديَ اليوم تُعضِّد أيديكم في السير معاً نحو النهضة الشاملة، والرصانة العلميَّة، والتنافس على المراتب المتقدِّمة في التصنيفات العالمية، وقد بدأنا مشوارنا معاً منذ لحظة تسنمنا مهام عملنا في الوزارة، وسنكمله معاً بإذن الله تبارك وتعالى، نعلم أنَّ هناك مصاعبَ جمَّةً لتحقيق هذا المنجز؛ لكنّنا مصممون وإياكم على إكمال ما بدأناه معاً، وإنني متأكد بمشيئة الله من تحقيق كلِّ ما تاقت له قلوبنا وعيوننا وإنَّ موعد ذلكَ لقريب.

آمل لمجلتكم (دراسات البيان) الواعدة أن تستمرَّ في جهدها المميّز هذا في رفد الوزارات، والمؤسسات العلمية، والمنظمات المجتمعية كافة بكلّ ما يمكنها من الإيفاء بمتطلبات عملها، وفتح نوافذ النشر للعاملين فيها في طرح أفكارهم، وعرض خدماتهم، والتواصل مع شرائح المجتمع المختلفة؛ بغيةَ تمازج الأفكار والطروحات، ومن ثمَّ فلترتها على النحو الذي يضمن إمكانية تطبيقها على أرض الواقع الملموس.

وختاماً لنافلة القول: فإنِّي أتمنى لجميع العاملين في مجلتكم البهية التوفيق والسداد، ولقرّائها الأكارم حُسن الاستمتاع والإفادة، والله موفق الجميع وهو خيرُ العارفين.

والسلام أولاً وآخراً على محبي عراقنا أجمعين.

أ.د. عبد الرزاق عبد الجليل العيسى
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

شراكة المجتمع المدني المحوكم في دورة السياسات العامة

أ.م. د. عماد صلاح الشيخ داود *

• **مدخل:**

بادئ ذي بدء سيتم عبر هذه الدراسة المقتضبة تسليط الضوء على الدور المسند إلى المجتمع المدني في دورة السياسات العامة ولاسيما في مرحلة ما بعد صدور إعلان تحقيق أهداف الألفية MDGs ٢٠٠٠-٢٠١٥، ومن بعده إعلان تحقيق أهداف التنمية المستدامة SDGs 2015-2030، واتجاه المجتمعات إلى ضبط معايير عمل نظمها السياسية مع معايير الحكم الرشيد وأسس بناء سياسات عامة متوازنة ومتوازية تعمل على وفق أنساق علمية قائمة على الأدلة، واستخدام أساليب البحث العلمي في كل مراحلها. وتم خلال الدراسة استخدام منهج دراسة الحالة بالاستعانة في بعض المفاصل بمناهج بحث أخرى مساعدة لتقريب الفكرة إلى المتلقي والوصول إلى النتائج المطلوبة على وفق أسلوب واضح وتدرجي قُسِّمَ البحثُ بموجبه على ثلاثة مطالب:

يأخذ الأول ببيان ماهية المجتمع المدني وأسباب نشوئه، مع التركيز على معايير حوكمة المجتمع المدني من داخله حيث لا يستقيم القول بمشاركة هذا المجتمع في دورة السياسات العامة، وتعزيز الحكم الصالح من دون أن تكون هنالك معايير قانونية تحكم عمل هذا المجتمع يتعاهد عليها أعضاؤه على نحو أشبه بعقد اجتماعي داخلي فيما بينهم؛ الأمر الذي نال حيّزاً من الاهتمام لدى الجهات المعنية بدراسة المجتمع المدني وتطوير آليات عمله.

المطلب الثاني سيتناول دورة السياسات العامة من حيث مفهومها وتشريح مضامينها ووظائفها، ثم يعرج على المزاوجة بين شرعيتها ولا شرعيتها طبقاً لاختلاف النظم السياسية ولاسيما في النظم التي تمرّ بمراحل انتقالية.

ويتناول المطلب الثالث التداخل الإصلاحي للمجتمع المدني في دورة السياسات العامة (دعماً في الرسم، أو تقييماً خلال المراحل، أو مراجعة للمخرجات)؛ مما ينعكس في تشريعات جديدة أو اساليب تنموية مبتكرة تصب في الخدمة المستدامة للجمهور، ورفع مكانة مجتمعاتها ضمن تدريجات مقاييس التنمية ومستويات الحوكمة الدولية.

* أستاذ السياسات العامة المساعد / كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

المطلب الأول

ما المجتمع المدني وما معايير حوكمته؟

سيعالج هذا المبحث مضامين دراسة المجتمع المدني، فضلاً عن المعايير الدولية لحوكمته على وفق المطالب الآتية:

أولاً: مضامين دراسة المجتمع المدني:

تعدُّ دراسة المجتمع المدني والخوض في مضامينه مادة خصبة لطلاب المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية فضلاً عن الفلسفية، حيث نال مفهوم المجتمع المدني اهتماماً كبيراً، وخضع لعدة تعريفات تنوعت بتنوع الوظيفة والمكانة التي أرادها له أهل الفكر من المهتمين بدراسة المجتمع المذكور بحسب نوع البناء الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، أو الثقافي للتجمعات الإنسانية وعلاقاتها الاتصالية، أو الانفصالية مع الأطر التنظيمية المؤسساتية لجهاز الدولة[١]؛ مما دعا بعض أصحاب الآراء الفكرية للقول إن فكرة المجتمع المدني وُلِدَت مع بروز الأفكار الفلسفية الحديثة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث وردت أساسات المعنى التقليدية حين دارت حول قضايا المواطنة، والملكية، والديموقراطية انطلاقاً من حالة المجتمع، والتعاقد الاجتماعي، والقول بمبادئ السيادة[٢]، وهي الآراء التي تميل إليها هذه الدراسة، وتجدها الأرجح والأقرب لفكرة المجتمع المدني ودوره في إدارة الحكم ضمن واقعنا المعاصر على أن ذلك الميل لا يثني الدراسة عن الإشارة إلى الآراء الأخرى القائلة إن عبارة المجتمع المدني قد تعود في تبلور معناها إلى حقب تأريخية أبعد من ذلك، ومنها مفهوم: (الجماعة السياسية) التي استخدمها أرسطو جراء الدلالة على شكل الوجود الإنساني حينما يعيش الناس في ظل روابط سياسية ومدنية[٣].

وفي ظل مناقشة المجتمع المدني بناءً على الآراء الحديثة والمعاصرة يتوجب على الدارس الإشارة إلى الحقب الأربع التي مرت بها فكرته طبقاً للآتي[٤]:

حقبة النشأة والشروع: منذ بدايات القرن الثامن عشر حتى نهايات القرن التاسع عشر.

١- منتصر العياشي، ما هو المجتمع المدني، الجزائر: المجلة الجزائرية في الإنثربولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد (١٣)، نيسان ٢٠٠١، ص، ٦٤ .

٢- عبد الحسين شعبان، نوافذ وألغام المجتمع المدني، الوجه الآخر للسياسة، عمان، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص: ٣٦ .

٣- علي بن مخلوف ومحمد جنجار، مفردات الفلسفة الأوربية—الفلسفة السياسية، بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠١٢، ص: ٢٢٥.

٤- عبد الحسين شعبان، مصدر سابق، ص: ٤٤.

حقبة السبات: وهي المدة الممتدة من نهايات القرن التاسع عشر إلى فترة نهاية الحرب العالمية الثانية.

حقبة إعادة الحياة: التي تزامنت مع بدء الشروع في تأسيس الأمم المتحدة إبان العام ١٩٤٥، وتبلور أبعاد المفهوم في كتابات عدد من المفكرين وعلى رأسهم الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي (١٨٩١-١٩٣٧).

حقبة العمل: التي اتضحت معالمها مع بدايات الثلث الأخير من القرن العشرين وتصاعدت وتيرتها في نهاياته حين توجت بصدور إعلان الحق في التنمية لعام ١٩٨٦ حتى ولوج العالم في الألفية الجديدة التي افتتحت بإطلاق أهداف الألفية MDGs [٥*].

وبالتأسيس على المراحل أعلاه نجد أن مفهوم المجتمع المدني قد تبلور على نحو مضطرد خلال الفترات المشار اليها حتى وصل إلى ما هو سائد اليوم ، فبعد أن كان مفهوماً تقليدياً كامناً في عقول الفلاسفة ونظرياتهم خلال حقبة النشأة والشروع بدأ بالبروز شيئاً فشيئاً ليعبر عن حقيقة الإنسان وطبيعة اجتماعه المدني، وهو ما يطلق عليه اصطلاحاً (المراحل الأولى لاستخدام المفهوم) القائم على أساس إعادة بناء العلاقات السياسية في إدارة الحكم آنذاك بعيداً عن المرتكزات الدينية أو الارستقراطية، أي: لا ترتبط بتكليف إلهي ولا بإرث عائلي ولكن بالمجتمع نفسه حين تنبع منه وتصب في قنواته[٦].

(أما مرحلة الاستخدام الثاني للمفهوم) فقد وردت في أعقاب انتصار البرجوازية، وتحطيمها لبنيان السلطة الاقطاعية وفسحها المجال لعميلة التحرر السياسي للمجتمع المدني، ولاسيما مع بروز مجموعة من القيم الجديدة (كالمصلحة، والمنفعة، والصالح العام، والرابطة الاجتماعية) في انقلاب واضح على التصورات الأيديولوجية التي كانت قائمة والمتمثلة في مبدأ القداسة[٧].

وبانتقالة من مراحل تبلور المفهوم التقليدي وبروزه إلى متضمنات المفهوم ودلالاته المعاصرة نجد أن البنك الدولي قد تبنى تعريفاً للمجتمع المدني قامت على إنضاجه مجموعة من المراكز البحثية

٥* – عام ٢٠٠٠، اعتُمدت الأهداف الإنمائية للألفية من طرف قادة العالم بهدف دفع وتسريع الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر والجوع، وتحسين التعليم، وخفض وفيات الأطفال، والمساواة بين الجنسين، وتحسين الصحة النفاسية، ومكافحة الإيدز، وكفالة الاستدامة البيئية، وإقامة شراكات عالمية.

٦– علي عبود المحمداوي ووحيد ناظم محمد، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني، دمشق، دار صفحات، ٢٠١١، ص: ١٩.

٧– ناصر الشيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، ٢٠١٠، ص: ٧.

الرائدة على وفق الآتي:

«يشير مصطلح المجتمع المدني إلى مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات، تضم: الجماعات المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري»[٨].

ومن خلال التعريف أعلاه نجد أن البنك الدولي ينطلق من فكرة معاصرة مفادها أن المجتمع المدني ما هو إلا تعبير عن اهتمامات أعضائه، لكن التعريف المذكور ليس هو التعريف الأوحد للمجتمع المدني في محيط الدراسات الاجتماعية بالطبع ولاسيما حين تذهب رؤية الأمم المتحدة إلى أن وجود المجتمع موضوع البحث ينطلق من فكرة أحداث التغيير الإيجابي في الحياة العامة التي ينبغي أن تكون تحت طائلة الإدارة الديمقراطية لشؤون الحكم المعتمدة في تدعيم أركانها على كون المجتمع المدني «**المسؤول عن أحداث التغيير**» يعتمد في تكوينه الداخلي على تبني شروط الحكم الصالح؛ لبناء واقعه، وتنظيم شأنه الذاتي طبقاً لرؤية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (UN-ESCWA) في ذلك التي مفادها:

"المجتمع المدني هو كناية عن أفراد ومجموعات غير حكومية ولا تتوخى الربح، تنشط في الحياة العامة، بهدف تحقق تغيير اجتماعي، واقتصادي، وسياسي، وثقافي، وتربوي، وبيئي. ومن الممكن أن ينتظم المجتمع المدني ضمن منظمات تعتمد شروط الحكم الصالح، وتكون مستقلة استقلالاً سياسياً، ولا تميز بين فئات المواطنين على أساس سياسي أو ديني، أو عرقي، أو قبلي، أو عائلي»[٩].

وعلى صعيد ذي صلة تتداخل المدارس المتخصصة في دراسة المجتمع المدني؛ لتمنح مفهومه الأبعاد الآتية التي توضح دوره في السياسات العامة[١٠]:

البعد القائم على الفاعلية: حيث إن المجتمع المدني لا يهدف للربحية، ولا ينتمي للمؤسسة

8 - http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICSARABIC/EXTCSOARABIC/0,,contentMDK:20581116~menuPK:1410494~pagePK:220503~piPK:220476~theSitePK:1153968,00.html

٩- ينظر في ذلك وثيقة الأمم المتحدة، E/ESWA/SDD/2102/3/Manual 12-068»".

10- www.schoolforcivilsociety

الرسمية، وهو يشكل الركن الطوعي الثالث في مثلث الحكم الصالح والإدارة الحسنة للدولة بالشراكة مع المؤسسة الرسمية والقطاع الخاص، ولاسيما حين يستمد حيويته من تفاعله مع الجمهور ودفاعه عن مشكلاتهم العامة.

البعد القائم على نوع الأجندة: حين يتسم المجتمع المدني بأنه عامل التوازن في مجتمعات قد تكون غير مدنية، ولاسيما حين يتنبى المنحى الديمقراطي، ويعمل على تهذيب القيم والمعتقدات، ويعمل على ترسيخ أنماط جديدة من القيم وإشاعة مبدأ المعاملة المتساوية.

البعد القائم على المعالجة: إذ يتسم المجتمع المذكور بالتنظيم الحر، وحرية التعبير، والتشجيع على الحوار، والشراكة، والتشبيك، والعمل الجماعي، والاعتماد على الذات، وإمكانية التكيف.

البعد القائم على العمل الجغرافي حينما نجد المجتمع المدني يعمل مع الجمهور وينزل إلى القواعد، ويعمل على الصعيدين الداخلي، والعالمي في ظل تفاعلية واضحة لتحقيق الأهداف.

البعد القائم على المخرجات التي تترجم حرفيا بتمكين الناس، وبناء القدرات إلى أقصى مدياتها، فضلاً عن الروح الرحبة للاستماع إلى صوت الجمهور، والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز سبل العيش نحو الأفضل.

مما ذكر آنفاً تمت الإشارة إلى مضامين دراسة المجتمع المدني وأبعاد المفهوم على نحو موجز بالقدر الذي تسمح به صفحات هذه الدراسة ويفيد في تحقيق هدفها؛ مما يقود للانتقال إلى المطلب الثاني المتعلق بمعايير حوكمة هذا المجتمع وضبط حركته.

ثانياً: المعايير الدولية لحوكمة المجتمع المدني:

يقصد بحوكمة المجتمع المدني بأنها ذلك النظام الفعال لإدارة منظمات المجتمع المدني الذي يشمل مجموعة المبادئ، والقواعد، والنظم، والإجراءات التي تحقق التوازن بين مصالح مديري المنظمات، والأعضاء، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة، وتحقق أهداف التنمية المستدامة للمجتمع، وتعظم من الفوائد لأعضائه؛ جراء ما يسمح به توافر (المبادئ، والقواعد، والنظم، والإجراءات المشار إليها آنفاً) لقياس أثر النجاح، وتحقيق الرقابة الفعالة والمساءلة على أنشطتها بما ينفع في تحقيق المصلحة العامة الجمعية[١١].

وفي هذا المضمار يحدد المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني الأهداف المتوخاة من

١١- المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، دليل حوكمة منظمات المجتمع المدني، بيروت-، 2012، ICNL، ص: ٣.

وراء تطبيق آليات حوكمة المجتمع المدني بالآتي:

استدامة نشاط المنظمة وتنميتها على وفق خطط ذات أهداف عاجلة، وأخرى طويلة المدى.

زيادة فاعلية دور المنظمة التنموي.

مأسسة العمل، وتحقيق التناسق بين أنشطة المنظمة والرسالة التي جاءت من أجلها.

تعميق ديمقراطية المنظمة، والحد من تضارب المصالح المفضي إلى الفساد.

تكاملية وتضمينية العلاقة بين المنظمة وأعضائها، وبينها وبين الأقطاب الأخرى ذات المصلحة بنشاطها (الحكومة، والقطاع الخاص، والفئات المستفيدة).

من زاوية أخرى أكدت وثيقة الإسكندرية عن قضايا الإصلاح في الوطن العربي الصادرة في آذار ٢٠٠٤ على تعزيز الشراكة بين الحكومات والمتداخل الثالث[١٢*] (المجتمع المدني)؛ من أجل ضمان الاداء الديمقراطي السليم وشفافية العمل التامة عند ممارسة المجتمع المدني لدوره في إدارة الحكم. وقد أكدت ضرورة اختيار القيادات الفاعلة، وتحديد المجال الزمني لقيامها بمسؤوليتها في إطار التطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون[١٣].

كذلك أشارت الوثيقة إلى أهمية إطلاق حرية تشكيل منظمات المجتمع المدني، وضمان حرية التمويل والحركة، مراعية أهمية ضبط مشكلات التمويل الأجنبي[١٤] لما في ذلك من أهمية لتعزيز حوكمة المنظمات التي حدد أركانها المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني بجملة من المبادئ هي[١٥]:

الاستقلالية: إذ تعد شرطاً ضرورياً من شروط وجود المجتمع المدني، بعيداً عن الأدلجة والارتباط السياسي.

العضوية: التي ينبغي أن يتمتع في إطارها كل منتمٍ إلى المجتمع المذكور بالحق في ديمقراطية التداول؛ وذلك لكون العضوية تشكل جوهر عمل المنظمة.

المساءلة: كمبدأ يصبح بموجبه قيادات المجتمع المدني كافة تحت طائلة المسؤولية على نحو

١٢* –تطلق عبارة المتداخل الثالث على المجتمع المدني، بمعنى العنصر الثالث في دورة السياسات العامة فضلًا عن المؤسسة الرسمية والقطاع الخاص.

١٣– تنظر الفقرة (٢) من البند أولًا– الإصلاح السياسي في وثيقة الإسكندرية عن قضايا.

١٤– تنظر الفقرة (٧) من البند أولًا–الإصلاح السياسي في وثيقة الإسكندرية عن قضايا.

١٥– عماد الشيخ داود، محاضرة بعنوان الاستقلالية والعضوية في حوكمة المجتمع المدني، بيروت، ندوة آليات حوكمة المجتمع المدني، اوتيل الريفيرا، ٦–٧ / ١٢/ ٢٠١٢.

مباشر ودوري أمام الأعضاء.

الإفصاح والشفافية: التي تمكن الأعضاء من الحصول على المعلومة بشفافية وعدالة.

عدم تعارض المصالح؛ مما يقتضي وجود لائحة تجنب تعارض المصالح في المنظمة للحد من الفساد.

الهيكل الثانوي التنظيمي المتمثل بالجمعية العمومية، ومجلس الإدارة، والهيئة التنفيذية، ومجلس الرقابة، ومراقب الحسابات.

طبقاً لما تقدم نجد أن المجتمع المدني الذي بات يشغل العنصر الثالث في إدارة الحكم والشان العام اليوم، أخذ مديات زمنية ليست بالقليلة منذ بروز فكرته الأولى حتى إثبات وجوده كشريك فاعل يسهم في دورة السياسات العامة بكل تفاصيلها (فهو يرسم التنفيذ، وهو يكتب التقارير عند التقييم، ويساعد على نحو إيجابي في التقويم) بعد أن باتت السياسات العامة ليست بالفعل الحكومي الخالص كما كان عليه مفهومها الأول، لتضحى فعلاً تشاركياً تسهم فيه العديد من الأطراف طبقاً لتصنيف أندرسون[١٦] وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحث الثاني من الدراسة.

المطلب الثاني

دورة السياسات العامة (شرعيتها ولا شرعيتها)

أولاً: السياسات العامة (المصطلح العلمي):

في مستهل هذا المطلب وبناءً على متطلبات البحث لا بدَّ للدراسة من أن تتطرق في البدء إلى مصطلح السياسات العامة على المستوى العام الشامل الذي يصفها بأنها:

" العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها "

الذي يعدُّ تعريفاً يتسم بالشمولية مما قد يحيل رؤية الدارس إلى ضباب إزاء حقيقة المعنى والتصور من ورائه.

أما على المستوى الخاص الأكثر تحديداً في مجال التخصص، فتعرّف السياسات العامة على أنها:

"ما تنفذه الحكومة من أعمال، وما يصدر من تشريعات عن هيئاتها التشريعية، أو ما تمتنع

١٦- جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، عامر الكبيسي (مترجم)، عمان، دار المسيرة، ط٤، ٢٠١٠، ص: ٥٢ و٦٦.

عن فعله أو تشريعه الجهات أعلاه"[١٧]. وهو التعريف الذي يفسر السياسات العامة على أنها فعل الحكومة بنشاط هادف مقصود مما يجعل السياسات العامة غير مؤطرة بقانون أو نظام لقيام الحكومة بعدة أمور منها:

حل أزمات ومشكلات المجتمع داخلياً وخارجياً.

تقديم الخدمات.

فرض بعض الرسوم (ضمن إيرادات الموازنة العامة).

أو أنها –من جانب آخر– عبارة عن قواعد قانونية تصدر عن الهيئات التشريعية، أو عن الحكومة بموجب ما تخوله إليها التشريعات من صلاحيات؛ الامر الذي يقودنا إلى ضرورة الإشارة إلى ثلاثة أنواع من السياسات العامة طبقاً للتعريف أعلاه وكالآتي[١٨]:

١. سياسات عامة في ضوء الاهداف الكبرى التي تقوم عليها علاقات الدولة مع مجتمعها الداخلي أو الخارجي (كالمجالات الاقتصادية، وتحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية، والحفاظ على الأمن الوطني).

٢. سياسات عامة في ضوء الأفعال التي تقوم بها الحكومة ضمن مجتمعها (استخراجية، وتوزيعية، وتنظيمية، وغيرها).

٣. سياسات عامة في ضوء القوى السياسية المتنافسة ضمن البناء التعددي (تمثيل الأغلبية، وتمثيل جماعات الضغط، وتمثيل أصحاب الاهتمام العام، وتمثيل الأحزاب).

وفي المعالجة نفسها يمكن تحديد خمسة عناصر أساسية تحدد أبعاد السياسات العامة هي بالترتيب[١٩]:

١٧– هبة خضر، صناعة السياسات العامة، بيروت، المعهد الوطني للإدارة، ٢٠١٢، ص: ٣.

١٨– هبة خضر، ص: ٥–٦.

١٩ حسن بلا: مدخل لفهم السياسات العامة، موقع العلوم القانونية على الشبكة العنكبوتية، ٢٠١٢، http://www.marocdroit.com.

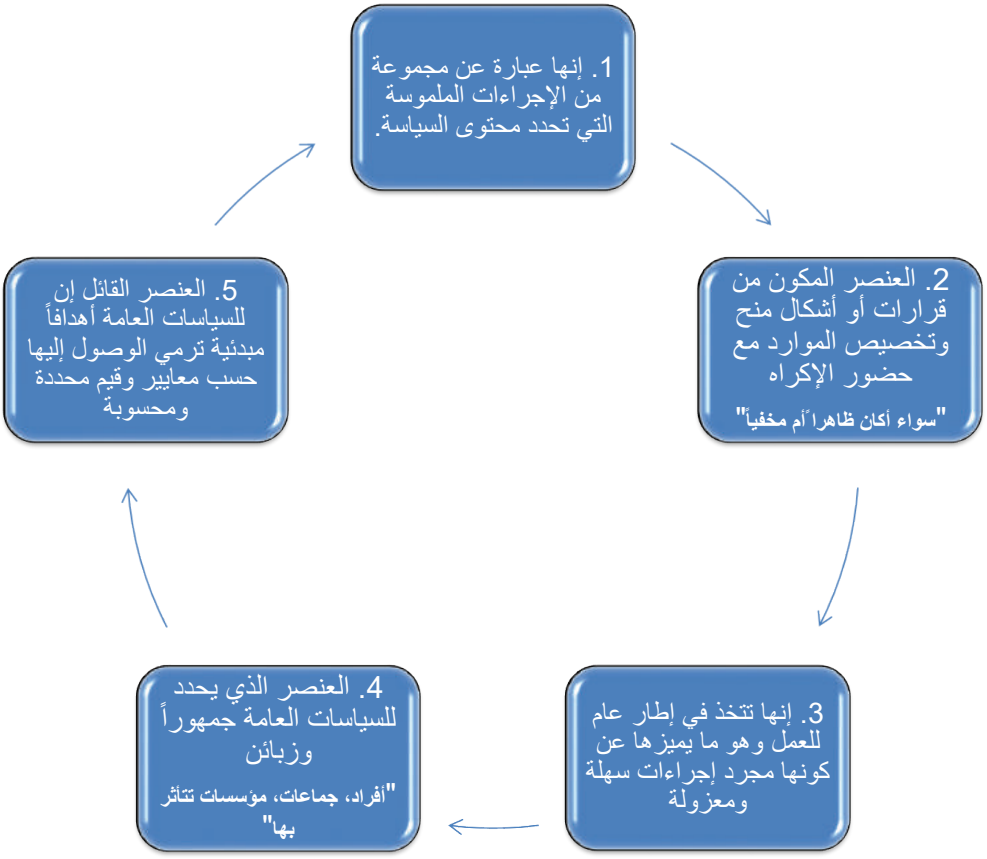
1. إنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات الملموسة التي تحدد محتوى السياسة.
2. العنصر المكون من قرارات أو أشكال منح وتخصيص الموارد مع حضور الإكراه
"سواء أكان ظاهراً أم مخفياً"
3. إنها تتخذ في إطار عام للعمل وهو ما يميزها عن كونها مجرد إجراءات سهلة ومعزولة
4. العنصر الذي يحدد للسياسات العامة جمهوراً وزبائن
"أفراد، جماعات، مؤسسات تتأثر بها"
5. العنصر القائل إن للسياسات العامة أهدافاً مبدئية ترمي الوصول إليها حسب معايير وقيم محددة ومحسوبة

وإن السياسات العامة تحتاج كذلك –طبقاً لرؤية الأمم المتحدة– إلى توافر مجموعة من الخصائص؛ لضمان أثرها الإيجابي على أكبر عدد من الجمهور كما في المرسم الآتي[٢٠]:

1. المصلحة العامة للمجتمع ككل.
2. الشراكة في دورة السياسات العامة.
3. الفعالية لتحقيق الأهداف.
4. الكفاية في استخدام الموارد.
5. التكامل مع الاستراتيجيات والتشريعات والسياسات الأخرى.
6. العدالة والإنصاف للجمهور.
7. التعاون لتعزيز اللحمة بين الأطراف والجهات كافة.
8. الواقعية وقابلية التنفيذ.
9. العلمية أي الأستناد إلى أدلة علمية وبيانات.
10. التأقلم مع قيم وثقافة المجتمع مع تعزيز مبادئ الديمقراطية.

وبغية إتمام الصورة التي استهلت بالعرض المقتضب أعلاه عن المصطلح العلمي وعناصره وخصائصه فلا بد للدراسة من أن تنتقل انتقالة منهجية تمنح الموضوع مداه كما سيتم توضيحه حول شرعية ولا شرعية دورة السياسات العامة.

ثانياً: دورة السياسات العامة (شرعيتها ولا شرعيتها):

تعدُّ دورة السياسات العامة عملية غامضة كثيرة التعقيدات والتشابك تشارك في صياغتها

٢٠- ينظر في ذلك وثيقة الأمم المتحدة: E/ESWA/SDD/2102/3/Manual 12-068.

عدة أطراف لكل منها قيمه ومبادئه ومصالحه الخاصة التي قد لا تنسجم كلياً أو جزئياً مع الآخر[٢١]، مما حدا بديفيد إيستون[٢٢*] لتمثيل الدورة المذكورة على أنها مخرج لمعالجة سياسية مغلقة (كأنها عبارة عن صندوق محكم) لكنها على الرغم من التعقيد ينبغي أن تكون (منطقية، متناغمة، وتعمل كسلسلة) على النحو الذي يمثله الشكل في أدناه[٢٣].

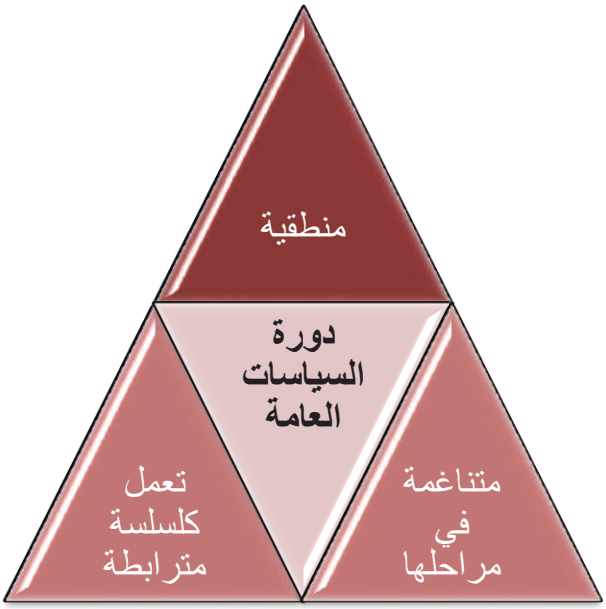

ما يستدعي من محلل السياسات العامة في مراحلها الأولى أن يضع التنبؤات لكل مرحلة من مراحلها التسع بمرحلتها وعلى أساس منهجي في الظهور على وفق التوصيف الآتي:

تحديد المشكلة أو القضية العامة: إذ يعد تحديد المشكلة العامة جوهراً بناءً لأي سياسة عامة التي لا يمكن الحديث عنها من دون وجود المعضلة التي بتحليل آثارها يتم تحفيز الحكومات من أجل اتخاذ القرار السياسي المناسب[٢٤].

٢١- هبة خضر، ص: ١٢ .

٢٢* -ديفيد إيستون David Easton أكاديمي أميركي توفي في العام ٢٠١٤، صاحب الأنموذج التحليلي الشهير لتحليل النظم السياسية المعروف باسم "أنموذج المدخلات والمخرجات".

٢٣- نقلًا عن أوشن سمية نماذج ونظريات صنع السياسة العامة واتخاذ القرار، الجزائر، كلية العلوم السياسية جامعة قسنطينة-٣، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص: ١-١٢.

٢٤- هبة خضر، ص: ١٣.

جمع البيانات وتحليل الواقع وأسباب المشكلة وانعكاساتها: من الضرورة بمكان فهم المشكلة والإحاطة بها وهو ما يتطلب مهارات للبحث والتحليل للإحاطة بالموضوع من كل أبعاده، وهو ما يتطلب جمعاً دقيقاً للبيانات والأدلة يمكن تحديها بالآتي:[٢٥]

الطريقة التقليدية القائمة على الأحداث، والمقارنات مع حلول وأنموذجات سابقة، أو اتباع أساليب البحث بالمشاركة (الملاحظة، والمقابلة، والاستبيان)، أو استخدام بحوث العمليات.

المعلومات المكتبية المتوافرة في مراكز الأبحاث، والدراسات السابقة بصدد الموضوع، وكذلك الرسوم، والخرائط، والرموز، والإشارات المكتوبة التي تحمل في طياتها معاني محددة ذات علاقة بحالة المجتمع المستهدف.

وتحدد الدراسات المختصة بالتحليل ثلاثة أسس ينبغي التمسك بها؛ بغية جمع المعلومات المتكاملة التي يحتاجها صناع السياسات العامة على وفق الرسم الآتي:

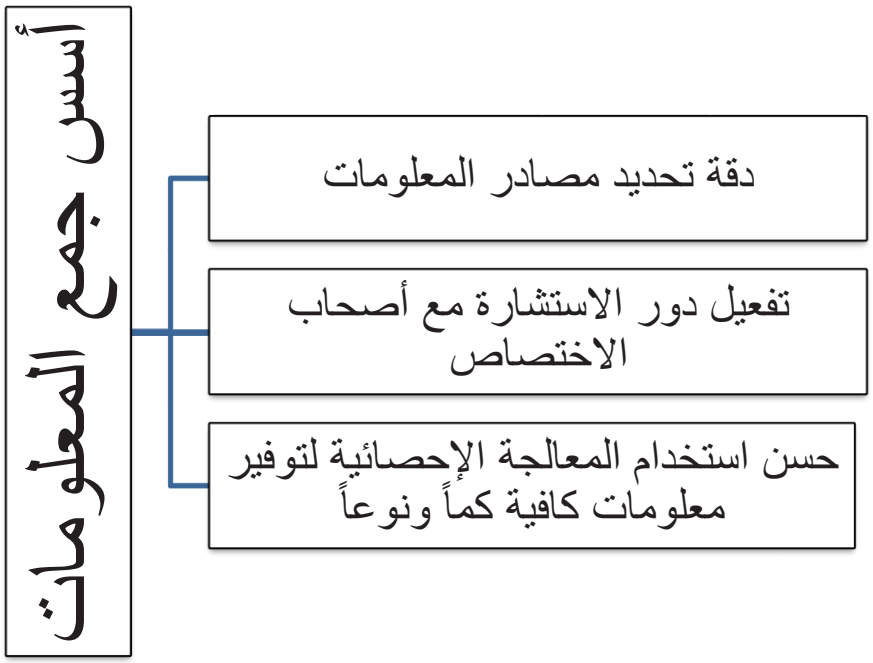

٢٥- ينظر في ذلك وثيقة الاسكوا، E/ESCWA/SD/1998/8 - PART3 , P.8.

وهي الخطوة الانتقالية بين تحديد المشكلة، وتحليلها، وطرح الحلول من خلال قياس الأثر القبلي الذي يمكن للسياسات العامة تحقيقه.

بلورة البدائل[٢٦]: من أجل اختيار الحل الأنجع للمشكلات يجب أن يتناول تحليلها المستويات الآتية:

مدى تلبية السياسات العامة لحاجات المواطنين.

تحقيق الهدف والنتائج.

ضمان الفعالية.

إمكانية التمويل.

تعزيز المشاركة.

توفير الاستدامة.

الحجج الداعمة[٢٧]: بعد اختيار الحل الأنجع من بين عدة حلول، تخضع العملية لصراع ومساومة قبل إقراره، حيث ينبغي أن يكون الحل أو البديل الناجع مراعياً لجميع الأطراف، وكذلك لكونه الحل الأمثل كمخرج، وكذلك ينبغى أن يكون الأقل من حيث الآثار السلبية؛ الأمر الذي يجب أن يعزز بدقة المعلومات والبيانات وحداثتها واستخدامها، أو العودة إليها في الوقت المناسب.. بغية إقناع الشركاء بذلك.. وينبغى أن تمتاز هذه الأدلة بميزة إمكانية إثبات صحتها ومصداقية مصدرها.

رسم السياسات العامة: تكمن وظيفة هذه المرحلة في إصدار قرار رسم السياسات على نحوه الأخير من قبل الجهات الرسمية المخولة بذلك من دون إغفال أو تراخي عن أهمية تصديق ذلك القرار من قبل جهات مخولة وظيفتها (مراجعة ذلك القرار وتصويبه)، على أن يكون الأنموذج الأخير للقرار مترجماً بتشريع رسمي، أو مرسوم، أو قرار إداري على وفق أهميته، وينبغى عند الرسم أن تضم السياسة العامة خطة أو مجموعة من الخطط تتضمن كل واحدة منها مجموعة من البرامج (فمثلاً سياسة الإصلاح الزراعي، يمكن أن تتكون خطتها من مجموعة برامج كضمِّ الملكية، وتوزيع الأراضي، وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية، والاكتفاء الذاتي، وهكذا).

26 - http//:profwork.org/pp/formulate/skills.html

٢٧- ينظر في ذلك وثيقة الاسكوا، E/ESCWA/SD/1998/8 - PART 2 , P.34.

مرحلة التنفيذ[٢٨]: إن السياسة العامة ترسم في ضوء إمكانية تطبيقها وما تنصُّ عليه لائحة تشريعاتها؛ لذلك ينبغي أن تدار السياسة وتنفذ من قبل الأجهزة الحكومية في ضوء ما مرسوم مسبقاً من قبل الجهات المسؤولة عن ذلك في المراحل السابقة، لكن الأمر يتطلب في بعض الأحيان قيام التنفيذ بتدارك سريع لبعض الفجوات، وإصدار بعض الأحكام التي يجب أن لا تخلَّ بالأهداف ولا بجدول التنفيذ المرسوم، وكذلك بتصميم البرامج. ويترتب على التمادي في التدارك السريع المذكور خضوع الجهاز الحكومي للمساءلة سواء أكانت الملاكات التنفيذية مدركة لحجم المهمة أم لم يرتقِ البناء المؤسسي والمعرفي لديها لإدراكها واتضاح الصورة لديه. وإلى جانب متصل ينبغي عند التنفيذ التقيد بموازنة السياسات العامة التي يجب أن تكون متناغمة مع موازنات الأعوام التي سبقتها ولا تختلف عنها إلا بالقدر اليسير على وفق ما تم التعارف عليه (بالتدرج) جراء ما تسببه الفوارق من فجوات يصعب رتقها.

مرحلة التقييم وتقويم السياسات المستدام[٢٩]: ينبغي أن تكون مرحلة التقييم مستمرة طيلة دورة السياسات العامة، ولا يقتصر العمل بها على نهاية الدورة فقط، إذ يترتب تصميم آليات للمراجعة خلال كل المراحل السبع المذكورة آنفاً عبر إخضاع تلك السياسات للنقاش العام، واستلام الآراء الواردة بصددها ودراستها وتحليلها بعناية؛ مما ييسر القيام بالتعديلات عند الحاجة قبل الوصول إلى نهاية المطاف، وبما يخدم تحقيق الأهداف المرسومة.

مرحلة المصادقة[٣٠]: وهي المرحلة الأخيرة من دورة السياسات العامة التي تتم فيها المصادقة على السياسة المنفذة سابقة، أو اعتماد إجراء التغييرات عليها، أو إدخال برامج إضافية من أجل دورة جديدة تخدم أكبر عدد من الجمهور.

وتأتي شرعية دورة السياسات العامة كونها عملية ممنهجة هادفة لإحداث تغيير كمي ونوعي في الأوضاع القائمة، ويكون لها انعكاس إيجابي على الجمهور، ولا يمكن أيضاً الحديث عن تلك الشرعية من دون الإشارة إلى شراكة حقيقة للجمهور في تحديد المشكلات، والعوائق، والاحتياجات، والفرص، والإمكانات المتاحة القائمة على توفير الأدلة والبيانات وتوثيقها، والعمل على وضع السياسات موضع التنفيذ، وتوفير مستلزمات رسمها وتنفيذها وتقييمها، وإن الشرعية مرتبطة بتكامل سلاسل السياسات أي كلما انتهينا من دورة نشرع في دورة جديدة تتكامل مع الدورات السابقة في ظل انفتاح يسمح بنجاح المساعي.

٢٨- ينظر في ذلك: وثيقة الأمم المتحدة (الاسكوا)، E/ESWA/SDD/2102/3/Manual 12-068 P. 110.
٢٩- ينظر في ذلك: وثيقة الأمم المتحدة (الاسكوا)، E/ESWA/SDD/2102/3/Manual 12-068 P. 110.
٣٠- ينظر في ذلك: وثيقة الأمم المتحدة (الاسكوا)، E/ESWA/SDD/2102/3/Manual 12-068 P. 110.

وعلى صعيد آخر ترتبط شرعية السياسات العامة بضرورة عدم اقتصار التركيز على قطاع واحد دون الاهتمام بالمجالات الأخرى التي يعد إهمالها سلباً لشرعية السياسات العامة حتى وإن توافرت كل مقومات تلك الشرعية عبر التشريعات المثبتة على الورق من دون تطبيقها في الواقع العملاني؛ ذلك لأن أصل رسم السياسات العامة بصورة شاملة لكل القطاعات على وفق معايير الضرورة والإمكانية والأولوية[٣١].

يضاف إلى ما تقدم أن عامل الشرعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالانفتاح على الجميع على وفق مبادئ بناء الشراكات ومأسستها من أجل التنمية وتعزيز فرص تحقيق أهداف السياسات العامة المتوخاة؛ الأمر الذي يستلزم تمسك الدولة بجملة من المعايير التي ينبغي تقنينها في ضوء ما جاء في العهدين الدوليين للأمم المتحدة الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية لعام ١٩٦٦، وإعلان الحق في التنمية لعام ١٩٨٦، وكذلك مقررات مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن ١٩٩٥؛ فضلاً عن مقررات جوهانسبرغ لعام ٢٠٠٢ التي تعد أساساً ملزماً في تناغم السياسات وشرعيتها.

المطلب الثالث

التداخل الإصلاحي للمجتمع المدني في دورة السياسات العامة

أولاً: التداخل ما قبل مرحلة الاستقرار التام

لعل من نافلة القول وما أفرزته الممارسة الدولية يمكن للمجتمع المدني أن يتداخل إصلاحياً في دورة السياسات العامة ولاسيما في المراحل الانتقالية أو ما قبل استقرار النظام السياسي، وفي هذا المضمار نشهد بأن الدور المناط للمجتمع المدني كقوة فاعلة ضمن خارطة القوى المجتمعية ينقسم على مرحلتين مترابطتين هي مرحلة الصراع السلبي، ثم مرحلة تطوير النظام؛ حيث نشهد في الأولى ضعف النظام الديمقراطي وثقافته مما يحتاج إلى مزيدٍ من الدعم لتستقيم دورة السياسات العامة فيه[٣٢].

ففي المرحلة الأولى نجد أن الحالة الفلسطينة (كمثال) شهدت أن كون المجتمع المدني قد سبق نشوؤه نشوء النظام السياسي هناك مما مكنه؛ لأن يكون لاعباً قوياً في تشكيل النظام السياسي وقد أدّى المجتمع المدني كذلك عدة أداور خلال المرحلة المذكورة، منها: الدور الإغاثي فضلاً عن

٣١ – ينظر في ذلك: وثيقة الأمم المتحدة (الاسكوا)، E/ESWA/SDD/2102/3/Manual 12-068 P. 110 ,.

32- E/ESCWA/SSD/2015 TECHNICAL PAPER.1 SSD/2015 TECHNICAL PAPER.1 وثيقة الاسكوا :

نشر الوعي، وبيان مخاطر النزاع والانقسام[٣٣]؛ حتى تبلور في المرحلة الثانية من مشاركته في تطوير النظام عبر مشاركات لبناء القدرات وحماية الفئات المهمشة (كالأقليات، والنساء، والشباب، وأصحاب الاحتياجات الخاصة)[٣٤]، ومنها تجربة إقرار القوانين الخاصة بالمرأة في فلسطين حين نسج الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية التحالفات في تبني قوانين تستند إلى المساواة، وعدم التمييز، وحقوق الإنسان كقانون العمل رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ [٣٥]، ونجد من الأمثلة الحية تجربة شبكة المجتمع المدني اليمني التي تبنت المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (٢٠٠٣-٢٠٠٥)[٣٦*] وساهم المجتمع المدني في رسم السياسات، ومتابعتها، ومراقبتها، وتقييمها؛ لإنجاح الاستراتيجية المذكورة ولاسيما حينما تعاني البلدان من قصور الهياكل التنظيمية وعدم كفاية الموارد البشرية وندرة الموارد (مالية، وبشرية) والنقص الكبير في البيانات والأدلة، وكذلك التقاطع الذي ينجم عن العادات السائدة وأنساق القيم[٣٧].

وعلى صعيد متصل بتطوير النظام المشار إليه تعد تجربة جمعية دار الأورمان المصرية[٣٨*]، وكذلك تجربة جمعية الخير للتنمية الشاملة في مصر أنموذجات ينبغي الوقوف عندها للتأمل في كيفية تعزيز المجتمع المدني لخطط التنمية في البلاد، والمساهمة في سياسات عامة رديفة تسهم في ترصين رشادة الحكم والتخفيف من عواقب الفاقة ورداءة وقلة الخدمات التي تعد بيئات مهيئة لاستشراء الفساد وضعف شفافية الإدارة الحكومية.

ثانياً: التداخل في حالة النظم شبه المستقرة والمستقرة:

نجد في هذه الحالة أن دور المجتمع المدني يتحول إلى مرحلتين جديدتين هي مرحلة تنمية الثقافة، ومرحلة المشاركة الفاعلة (الشراكة) حيث يمكن في الأولى رصد ومراقبة السلطة السياسية والمؤسسات؛ لضمان احترام القيم مثل رصد أداء السلطات الثلاث أو الضغط والمناصرة لحث السلطات على تبني سياسات عامة مهمة (كالنظام الانتخابي مثلاً)، أما في المرحلة الثانية فالأمر يدخل ضمن المشاركة الفاعلة في الحكم من خلال تمثيل مصالح المواطنين والتفاوض مع السلطات

٣٣- عماد الشيخ داود، دور المجتمع المدني للمشاركة في السياسات العامة، بغداد، دار الخبرة، ٢٠١٣، ص: ٣.

34 - E/ESCWA/SSD/2015 TECHNICAL PAPER.1 SSD/2015 TECHNICAL PAPER.1 وثيقة الاسكوا

٣٥- الاسكوا، منظمات المجتمع المدني في متابعة السياسة الاجتماعية وتقييمها في بلدان الاسكوا، بيروت، الاسكوا، ٢٠١١، ص: ١٢.

٣٦* - بعد حالة الصراع الدموي التي شهدتها اليمن في التسعينيات.

٣٧- الاسكوا، منظمات المجتمع المدني في متابعة السياسة الاجتماعية وتقييمها في بلدان الاسكوا، بيروت، الاسكوا، ٢٠١١، ص: ١٤-١٥.

٣٨*- ضمن نشاطها مطلع الألفية الحالية.

لتحقيقها.

ولعل من أهم الأمثلة على ذلك تأسيس الجمعية اللبنانية[٣٩*] من أجل ديمقراطية الانتخابات عام ١٩٩٦؛ لتحقيق مجموعة أهداف منها:

دراسة الأنظمة والقوانين الانتخابية واقتراح سبل تعديلها.

ترسيخ الثقافة الديمقراطية وإعلام المواطنين بحقوقهم وواجباتهم.

لقد تطورت علاقة الجمعية مع المجلس الدستوري اللبناني ووزارة الداخلية من خلال مهنية عملها حتى أسفر الأمر على نصّ المادة ٢٠ من قانون انتخابات سنة ٢٠٠٨ على منح حق مراقبة الانتخابات في لبنان من قبل المجتمع المدني أي بعد مرور ١٢ عاماً على تأسيس الجمعية التي عملت على تنمية الثقافة موضوعة البحث أعلاه[٤٠].

أما في المرحلة اللاحقة المتمثلة بالمشاركة الفاعلة (حتى الانتقال إلى الشراكة) فنشهد في النظم المستقرة أن المجتمع والدولة قد انتقلا إلى مفهوم الحكم التشاركي القائم على تشريك المواطن ومؤسساته المدنية في الحياة السياسية، وتوسيع دورهم في اتخاذ القرار ليتم تجاوز مساوئ الديمقراطية التمثيلية، والولوج إلى خانة الحوكمة الرشيدة التي تجبر صناع السياسات العامة للاعتماد على المجتمع المدني؛ لنشهد بروز حقبة جديدة متممة للديمقراطية التمثيلية تتجسد في الديمقراطية التشاركية التي تهذب الأولى وتحدث التوازن من خلال الاعتراف للمجتمع المدني بوسائل للتداخل المباشر وغير المباشر في مسار صنع السياسات العامة[٤١]، ولعل واحدة من أهم الأمثلة هو مشروع قانون الجمعيات الأهلية في مصر الذي ورد بدءاً ليفرض قيود على التنظيمات الأهلية كمشروع قانون مقترح من مجلس الشعب عام ١٩٩٨؛ مما أثار تحفّظ المجتمع المدني الذي أطلق حراكاً ضد إقراره تمثّل بنشر المقالات، وإصدار البيانات، وإطلاق حملة تواقيع ضمت ٦٩ جمعية من المحافظات المصرية؛ لينطلق بعدها الحوار ما بين المجتمع المدني والجهات الرسمية حول العمل الأهلي والقانون المنظم له؛ ليصدر بعد ذلك القانون بصيغة أخرى معززة للتعاون، والتنسيق بين المجتمع المدني والدولة كثمرة من ثمرات العمل التشاركي لشركاء التنمية في صنع السياسات العامة والتشريعات[٤٢].

٣٩* – بعد الاستقرار الذي حققه اتفاق الطائف ١٩٨٩ بعد الحرب الأهلية.

٤٠– الاسكوا، منظمات المجتمع المدني في متابعة السياسة الاجتماعية وتقييمها في بلدان الاسكوا، ص: ١٨.

٤١– مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية WFD، الدليل التقديمي للعمل البرلماني، الجزء الثاني، تونس، المغاربية لطباعة وإشهار الكتب، ٢٠١٥، ص ٣٤–٣٥.

٤٢– الاسكوا، منظمات المجتمع المدني في متابعة السياسة الاجتماعية وتقييمها في بلدان الاسكوا، ص: ١٨.

ما تقدم يظهر لدينا على نحو مقتضب أهمية التداخل الإصلاحي للمجتمع المدني في دورة السياسات العامة الذي يعد خطوة جديرة بالاعتبار يتحتّم على الدول التي تبتغي التحول نحو مقرطة [٤٣]*مؤسساتها الأخذ به كنوع جديد من العمل التنموي الهادف إلى تعزيز العقد الاجتماعي لإدارة الدولة.

الخاتمة والمقترحات :

ضمن الصفحات السابقات عالجت هذه الدراسة باقتضاب شديد ثلاثة موضوعات مهمة ضمن عنوان رئيس هو: (شراكة المجتمع المدني المحوكم في دورة السياسات العامة) انطلاقاً من كون المجتمع المدني بات يقف بشكله التطوعي اليوم خارج هياكل الدولة وغاياتها السياسية كند ضاغط في إعداد السياسات العامة وتصويبها وتنفيذها أو إلى حد بعيد إزاء كل ما هو معسكر أو إرغامي في ممارسة السلطات؛ من أجل مدنية الدولة واحترامها لجمهورها؛ الأمر الذي يلزم هذه الدراسة تقديم بعض المقترحات في ختام جولتها عبر صفحاتها السابقة وعلى النحو الآتي:

من أجل تعزيز نظام النزاهة الوطني وأعماله على نحو كفوء تبرز ضرورة نقل الإشراف على عمل المجتمع المدني من سلطة الحكومة الصرفة إلى سلطة تعاهدية تشاركية ما بين المجتمع المدني والسلطات الحكومية، تدار على أسس الحوكمة الرشيدة، ومقرطة الإدارة، وتوليها بالانتخاب، ذلك لأن الوصاية التنفيذية على عمل المجتمع المدني يحد من الدور الواجب أن يؤديه المجتمع المدني في دورة السياسات العامة، فضلاً عن أهمية وظيفة المساءلة للجهاز التنفيذي والقطاع الخاص المترتبة على عاتق المجتمع المذكـور طبقا لمتضمنـات المادة ١٣ من اتفاقية [٤٤]UN-CAC.

حثُّ المجتمع المدني على توفير البيانات والأدلة الحديثة حول المشكلات العامة التي تسمح برسم سياسات عامة قابلة للقياس والتقييم العلمي؛ للخروج من عشوائية المعالجة إلى العلمية في إدارة دورة السياسات العامة في ظل ضعف البيانات والأدلة الحكومية حول المشكلات العامة، وتعطيل إجراء الإحصاء الذي يوفر قاعدة بيانات رصينة للشروع في سياسات عامة متناغمة بين كل القطاعات تحقق خدمة الصالح العام.

توفير الإمكانات للمجتمع المدني لكتابة تقرير الظل السنوي التقييمي للالتزام بتطبيق الأهداف المستدامة للتنمية SDGs 2015-2030 لما فيه من ضرورة لتنظيم دورة السياسات العامة وترتيبها لأولويات الحلول للمشكلات العامة.

٤٣- أي تحولها إلى الديمقراطية.

٤٤- الوقائع العراقية، رقم العدد: ٤٠٤٧، تأريخ: ٢٠٠٧/٠٨/٣٠.

العمل على تبني برامج تهدف إلى زيادة الوعي بصدد سبل الشراكة في السياسات العامة، وجعل ذلك ثقافة عامة لدى الجمهور حتى وإن كانت بحدودها الدنيا؛ مما يقتضي تضافر الجهود لإصدار تشريع ينظم سبل التنشئة على تلك الثقافة ضمن المؤسسات التربوية والإعلامية؛ ليكون بمنزلة دليل عمل إلى المؤسسات التربوية لإدخال هذه الموضوعات ضمن المواد الدراسية المتماثلة في المرحلة الإعدادية. أما في الجامعات فتكون جزءاً لا يتجزأ من مادة الديمقراطية التي يتلقاها الطلبة في جميع الاختصاصات دون استثناء؛ على أن يقوم بتدريسها أساتذة نالوا قسطاً كافياً من التدريب على موضوعات الشراكة في الدراسات التنموية والسياسات العامة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر البرامج المعدة من قبل لجنة غربي آسيا للأمم المتحدة (الاسكوا) كونها أحد تنظيمات الأمم المتحدة المعنية بحالة التنمية والشراكة في إدارة الحكم ضمن المنطقة العربية؛ ذلك لأن السياسات العامة تشمل القطاعات كافة (الطبية، والزراعية، والاقتصادية، والدفاعية، والتربوية، والصناعية، وغيرها)، وهي القطاعات نفسها التي يتوزّع عليها نشاط المجتمع المدني الذي من الواجب أن ينشط داخل الجامعات على أساس تخصصي فقط بعيداً عن التوجهات السياسية؛ لأن الحرم الجامعي معني بالمشاركة في السياسات التنموية ومراقبتها وتصويبها، إذ ينبغي أن ترسم على وفق الآراء السديدة للمتخصصين بعيداً عن المناكفات السياسية.

وفي ختام كل تم ذكره في البحث يستلزم القول إن طريق التشاركية في العمل الديمقراطي طويل ويحتاج إلى مزيدٍ من التعاضد خدمةً للصالح العام.

أساليب الدعاية الإلكترونية لتنظيم «داعش»
دراسة تحليلية لتغريدات حسابات التنظيم في موقع تويتر
للمدة من ٢٠١٦/٢/١٠ إلى ٢٠١٦/٥/١٠

د. مارلين عويش هرمز *

مستخلص :

تكمن مشكلة الدراسة في ماهية الأساليب الدعائية التي استخدمها تنظيم «داعش» إلكترونياً مستغلاً الإمكانات الاتصالية لمواقع التواصل الاجتماعي وتحديداً موقع «تويتر»، ولاسيما بعد سيطرته على مدن ومحافظات عراقية، وتخويف الناس وإرعابهم من وحشيته ودمويته. وتركزت مشكلة البحث في تساؤل رئيس ينصُّ على: ما الأساليب الدعائية التي مارسها تنظيم «داعش» معتمداً على إمكانات موقع تويتر الاتصالية في الفترة التي سيطر خلالها على مساحات من الأراضي العراقية؟ وينبثق منه تساؤلان فرعيان هما:

١. ما الأساليب الدعائية التقليدية التي إستخدمها تنظيم «داعش» في موقع «تويتر» والظاهرة في النصوص المكتوبة؟

٢. مع تحول الحرب النفسية إلى الساحة الإلكترونية، ما الأساليب الدعائية غير التقليدية التي أوجدها استخدام تنظيم ''داعش'' لموقع تويتر؟

ويهدف البحث إلى تحديد الأساليب الدعائية التقليدية وغير التقليدية التي استخدمها تنظيم «داعش» في دعايته الإلكترونية عبر تغريداته في موقع تويتر، وتطرق في إطاره النظري التعريف بمفهوم الدعوة والدعاية، وتوضيح مجال استخدام الدعاية في فكر تنظيم «داعش»، ثم التعريف بالأساليب والتغيُّرات التي طرأت عليها حين تحولت ساحة ممارستها الى شبكة الإنترنت، وفي حدود المنهج المسحي، وباستخدام الأسلوب التحليل الوصفي الظاهر، وأداة استمارة تحليل المحتوى، وتابع البحث في تحليله الكمي تحديد الأساليب الدعائية المستخدمة إلكترونياً، بعد اختيار عينة عشوائية بأسلوب الدورة الصناعية، وتحديداً أسلوب «الأسبوع الصناعي» بتحليل (٢٣٨٠) تغريدة، نشرت في ثمانية حسابات مناصرة لتنظيم «داعش» في موقع تويتر، لا تتجاوز (١٤٠ حرفاً المسموح بها في موقع

* كلية الإسراء الأهلية الجامعة/ قسم الإعلام

تويتر)، فضلاً عن الروابط الملحقة بالتغريدات والمتضمنة نشرات إخبارية وتقارير مصورة ومقالات.

وأسفر التحليل عن ظهور ثلاثة عشر أسلوباً دعائياً يؤكد تكثيف التنظيم لجهوده النفسية والدعائية في العالم الافتراضي حينما يتعرض إلى عمليات عسكرية، جاء في مقدمتها على التوالي أسلوب استمالة العاطفة الدينية، وأسلوب تضخيم الإمكانات وتهويلها، وأسلوب إطلاق الأسماء والمصطلحات. وبيّن التحليل أن اسلوب الاستقطاب والتجنيد الإلكتروني، وأسلوب التكذيب، وأسلوب الترويج الدعائي لأنشطة التنظيم المدنية هي أقل الأساليب استخداماً مقارنة بمن سبقها. وأوضح التحليل ظهور ثلاثة أساليب إلكترونية جديدة غير تقليدية لم تكن ممارسة سابقاً في الدعاية التقليدية (غير الإلكترونية) تشكلت عبر استغلال تنظيم ''داعش'' للإمكانات التقنية والتكنولوجية المتوافرة في موقع ''تويتر''.

مقدمة:

تعدُّ الحرب النفسية نشاطاً سايكولوجياً يستهدف عقل الخصم والقضاء على معنوياته، وهو أمر ليس بحديث، ولكن ما يستجد في تلك الموضوعة هو الأدوات والوسائل المستخدمة لتنفيذها، والأساليب التي تمارس على وفقها، وأخذت هذه الحرب في الوقت الراهن شكلاً آخر جديداً معتمداً على التكنولوجيا لبث الرعب والخوف، فتعددت أساليبها وتنوعت مع ظهور تقنيات حديثة في وسائل الاتصال، عبر استخدام الدعاية الإلكترونية، ونشر المضامين المنتجة باحترافية في مواقع التواصل الاجتماعي.

وتناقش هذه الدراسة ممارسة الدعاية في أحدث وسيلة اتصالية وهي شبكة الإنترنت وتحديداً في موقع تويتر للتواصل الاجتماعي، متخذة من طريقة استخدام تنظيم «داعش» واستغلاله لهذا الموقع أنموذجاً لممارستها، فكانت عمليات استقطاب وتجنيد المقاتلين والمناصرين الأجانب للانضام إلى «داعش» عبر مواقع التواصل الاجتماعي منها في غرف إلكترونية مغلقة، تمنح اتساع نفوذ التنظيم من بيئة جغرافية محددة في العراق وسوريا إلى عنصر جذب عالمي، فقد أشارت الإحصائيات إلى وجود ٣٠ ألف مقاتل أجنبي بين صفوف التنظيم في العراق وسوريا لغاية عام ٢٠١٦.

والمشكلة التي تبحث في مضمونها الدراسة تتمثل في ماهية الأساليب الدعائية التي استخدمها تنظيم «داعش» بموقع تويتر؟ ويرمي إلى تحديد الأساليب الدعائية التقليدية وغير التقليدية (الإلكترونية).

واشتمل البحث في جزئه النظري على مفهوم الدعوة والدعاية في فكر تنظيم «داعش» وتحديد الأساليب الدعائية التي استخدمها، أما تطبيقياً فقد تناول بتحليل مضمون رسائل تنظيم

«داعش» في موقع تويتر، والمتمثلة بتحليل مضمون نصوص التغريدات، وما يرفق بها من أخبار، ونشرات إخبارية، ومقالات، ومقدمات لتقارير مصورة، وتصل إلى تحديد الأساليب الدعائية المعروفة الظاهرة في عينة التحليل، وتشخيص أساليب إلكترونية جديدة يمكن تعميمها على تنظيمات إرهابية اخرى.

- **الإطار المنهجي للبحث**

أولاً: مشكلة الدراسة:

باتت مواقع التواصل الاجتماعي إحدى وسائل التنظيمات الإرهابية لنشر رسائلها الدعائية ولاسيما تنظيم «داعش» الذي أولى اهتماماً ملحوظاً بالإعلام الإلكتروني، وجعل منها ساحات لمعارك إلكترونية، يبث بواسطة الآف الحسابات المساندة والمناصرة له في مواقع – «تويتر»، و«فيسبوك»، و«يوتيوب»– رسائل مكتوبة ومسموعة ومشاهدة بهدف كسب التأييد وتجنيد أعضاء جدد، إذ حُيِّدت مواقع التواصل الاجتماعي عن الهدف الرئيس لإنشائها وهو اتصالي وإنساني بامتياز، وأصبحت منصات لدعم العنف والإرهاب؛ واستطاع تنظيم «داعش» تحويل ساحة الحرب النفسية المعروف ممارستها على الأرض في ساحات المعارك وعبر وسائل إعلام تقليدية إلى حرب نفسية ممارسة على شبكة الإنترنت في مجال افتراضي؛ وهنا تكمن مشكلة البحث التي تتركز في تساؤل رئيس مفاده: «ما الأساليب الدعائية التي استخدمها تنظيم «داعش» بموقع تويتر خلال مدة سيطرته على محافظات عراقية؟

وينبثق عن التساؤل الرئيس اثنان من التساؤلات الفرعية وهي كالآتي:

١. ما الأساليب الدعائية التقليدية التي استخدمها تنظيم «داعش» في موقع «تويتر» والظاهرة في النصوص المكتوبة؟

٢. مع تحول الحرب النفسية إلى الساحة الإلكترونية، ما الأساليب الدعائية الجديدة (غير التقليدية) التي أوجدها استغلال تنظيم ”داعش“ لإمكانات موقع تويتر الاتصالية في الدعاية؟

ثانياً: أهمية البحث:

١. المجال العلمي:

إن دراسات الحرب النفسية والدعاية ولاسيما في مجال الإعلام والاتصال ليست بالجديدة، ولكن ما يميّز هذه الدراسة تناولها ممارسة الدعاية في المجال الإلكتروني الذي يعد ساحة حديثة يتطلب البحث لتحديد مدى فاعلية الدعاية فيه وتأثيرها، وما التغيير الذي طرأ عليها من حيث المفهوم والوسائل والأساليب.

مزاوجتها بين مفهوم الدعاية كنمط اتصالي ومفهوم «الإعلام المجتمعي» الذي يحظى باهتمام الباحثين عربياً ودولياً.

٢. المجال المجتمعي:

تعرُّف المجتمع العراقي بالطرق والأساليب والأدوات الإلكترونية التي استخدمها تنظيم «داعش» في موقع تويتر لممارسة دعايته الإلكترونية؛ من أجل استيعابها وعدم التأثر بها، أو إنشاء مجموعات افتراضية لصدِّ أي هجمات دعائية إلكترونية من قبل تنظيم «داعش» ومواجهتها حتى وإن كان وجوده على أرض العراق قد انتهى؛ إذ قد يستمر بنشاطه على الساحة الإلكترونية.

ب- يفيد البحث المؤسسات الأمنية العراقية المعنية بالعمليات النفسية في الرجوع إلى نتائجها حين وضع خطط لحرب نفسية إلكترونية مضادة أو شنّ حرب جديدة.

ثالثاً: أهداف البحث:

هدف البحث إلى تحديد الأساليب الدعائية التي استخدمها تنظيم «داعش» إلكترونياً وبيان أي من تلك الأساليب أكثر استخداماً في النصوص المنشورة لتغريدات المواقع التي تدعم التنظيم، ثم تحديد الأساليب الدعائية الجديدة التي لم تكن مستخدمة سابقاً إنما أوجدتها ممارسة تنظيم «داعش» للحرب النفسية في موقع «تويتر».

رابعاً: المفاهيم والمصطلحات:

١. الدعاية الإلكترونية: هي مجموعة أساليب نفسية ممارسة عبر شبكة الإنترنت وموجهة إلى مجتمع افتراضي دولي مستهدف يتصف بوحدة الاهتمامات، وعدم تجانس مرجعياته الفكرية والثقافية وانتشاره الدولي، تسعى إلى الإقناع وتغيير الاتجاهات والسلوكيات، ومن ثم تشكيل رأي عام جديد.

٢. تغريدات: خدمة نصية يوفرها موقع تويتر للتواصل الاجتماعي لا تتجاوز ١٤٠ حرفاً، مع المضامين الأخرى المضافة لها مثل الأخبار، والنشرات الإخبارية، والمقالات، والتقارير المصورة والموصولة بروابط خاصة تؤدي إلى مواقع أخرى، تنشرها حسابات مناصرة لتنظيم «داعش».

٣. تنظيم «داعش»: وهو مصطلح إعلامي يختصر اسم تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» بدمج أول حرف من كل كلمة في اسم هذا التنظيم، جمعت للدلالة على «التقدير، والتوبيخ، والتخويف، والتهويل، والترهيب، والتأليب، والتنديد»[١].

٤. تويتر: أحد مواقع التواصل الاجتماعي، أخذ اسمه من مصطلح «تويت» بمعنى «التغريد»، يقوم على أساس خدمة نصية مصغرة تضاف إليها مضامين مسموعة ومرئية يمكن تبادلها مع المشتركين[٢].

- **الإطار النظري للبحث:**

أولاً: مفهوم الدعوة والدعاية في فكر تنظيم «داعش»:

كلمة «الدعاية» مشتقة من الفعل دعا، يدعو، دعاية، بمعنى آخر الاستمالة، والترغيب، والتحبيب، والحثّ، ونشر القيم. وارتبطت الدعاية بمعنى الدعوة، حيث إن كلمة الدعوة مشتقة من الفعل: دعا، يدعو، دعاء. ودعاية بمعنى: حثّ، وطلب، ونادى، ورغب، وبهذا يتضح لغوياً أن كلمتي «دعوة» و«دعاية» يعودان إلى نفس أصل الفعل وهو «دعا» وقد اشتقتا منه[٣]. أما الدكتور أحمد عبد المجيد فيعد الدعوة بإنها "نشر فكرة معينة بهدف إقناع الآخرين بها، مستخدمين في ذلك الحجة والمنطق والتفكير العلمي السليم (الاستمالة العقلية)، وغالباً ما تكون هذه الفكرة ذات مضمون ديني أو عقيدي أو سياسي يقوم على الصراحة التي تسعى لنقل الحقيقة إلى شخص يؤمن أو عليه أن يؤمن بها"[٤]. وعلى الرغم من الاختلافات بينهما إلا أن كلاً من «الدعوة» و«الدعاية» يكونان محور التعامل النفسي وأن الامتزاج والتزاوج بينهما يشكل الوجه الآخر للحركة السياسية بعدهما فضلاً عن «الحرب النفسية» مستويات للتعامل النفسي[٥]، إن تنظيم «داعش» استخدم أسلوبي الدعاية والدعوة معاً منذ الإعلان عن تأسيس «دولة الخلافة الإسلامية» واستمر في ذلك، فالتوجهات الدعوية واضحة في أدبيات التنظيم منذ تأسسه، ويمكن ملاحظاتها جلياً بعد إعلان

١. مازن شندب، داعش ماهيته، نشأته، إرهابه، أهدافه، استراتيجيته، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠١٤، ص: ١٧.
٢. حسنين شفيق، مواقع التواصل الاجتماعي أدوات ومصادر للتغطية الإعلامية، القاهرة، دار فكر، ٢٠١٣، ص: ٥٧.
٣. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، ط ٣، د. ت، الجزء الأول، ص: ٢٨٧.
٤. أحمد عبد المجيد، استمالة العاطفة..فيالق الدعاية الأمريكية التي مهدت لغزو العراق، عمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨، ص: ٩٩.
٥. حامد ربيع، الحرب النفسية في الوطن العربي، بيروت، ١٩٧٤، ص: ٥٥، ٦١.

الخلافة في خطبة زعيمه «أبي بكر البغدادي» التي ألقاها في جامع الحدباء بمدينة الموصل في شهر تموز عام ٢٠١٤، وكذلك في العدد الأول من مجلة «دابق»، وهي المجلة الرسمية للتنظيم وتصدر بعدة لغات، إذ دعا عبرهما إلى «القتال في سبيل الله، وإقامة الدين بتحكيم شرع الله والتحاكم إليه، وإقامة الحدود، وتقوى الله؛ لتحقيق الأمن والرزق والحياة الكريمة، والجهاد في سبيل الله بالأموال والأنفس، وتحرير المؤمنين والصبر على مشقة ذلك، ودعوة للمسلمين في كل أنحاء العالم إلى مبايعة (الخليفة)، والهجرة إلى (أرض الخلافة)»[٦].

ما تم ذكره آنفاً جسّده داعش في الأنشطة الدعوية المتعددة التي مارسها ويمارسها وظل يدعو إليها خلال السنتين التي تلت إعلان الخلافة عبر مؤسساته الإعلامية وخطابات قادته ونشاطاته الميدانية، إذ يعلن عنها عبر مؤسسات دعائية مثل الفرقان والاعتصام وترجمان الآساورتي والحياة والمؤسسات الدعائية للولايات وإذاعة البيان... وغيرها[٧]، وتوزيع منشورات وكتيبات ومطبوعات مختلفة بين الناس في الأسواق والشوارع وأماكن التجمعات، وافتتاح مدارس دينية خاصة للاطفال منها مدرسة للفتيات يتعلمن فيها حفظ القرآن الكريم، إلى جانب دورات تدريبية للأئمة والدعاة الجدد، ويقوم بتوزيع جداول بمواعيد الصلاة والمحاضرات على المساجد ويعدها جزءاً من واجبات الدولة إزاء المجتمع[٨].

ثانياً: استخدام الدعاية الإلكترونية من قبل تنظيم «داعش»:

توصل الباحثون إلى تحديد مجموعة من الأساليب الدعائية المعتمدة، وأولى هذه المحاولات كانت من قبل معهد تحليل الدعاية الأميركية الذي أنشئ عام ١٩٣٩، إذ حدد خمسة أساليب دعائية هي: (إطلاق قوالب جامدة أو شعارات مثل متحرر، ثوري، قومي، وغير ذلك، والحشد الانتقائي أو الاختيار، والتحويل، والإجماع)، وقام باحثون ومنهم «هارولد لاسويل ودوربي بلومستوك فيما بعد بمحاولات لتصنيف الأساليب الدعائية فحددوا الأساليب الآتية: (الاستعمال الواسع للشعارات، وإحكام الرموز المستخدمة وتطويرها وتوسيعها، وتكنيك إظهار أو عرض القوة). في حين حدد براون وهولستي ثلاثة أساليب فقط للدعاية وهي: (استخدام القوالب النمطية، وإطلاق

٦. النقاط من تكييف الباحثة بالاعتماد على المصادر الآتية:

– خطبة الجمعة في الجامع الكبير في الموصل لأبي بكر البغدادي، تأريخ النشر ٢٠١٤/٧/٥، يوتيوب، تأريخ الزيارة ٢٠١٦/١١/٣٠ الساعة ١١:٢٠ مساءً. https://www.youtube.com/watch?v=dIRf۰EJuPak

– مصطفى دباس، في الصورة البصرية لمجلة دابق وإسقاطاتها: من التنظيم الميلشياوي إلى الدولة القروسطية، مجلة دلتا نون، العدد الأول، تموز ٢٠١٤، ص: ٦٣.

٧.سبقني ولدي، مرئي من إصدار المكتب الدعائي لولاية حلب، رصدته الباحثة بتأريخ ٢٠١٦/٢/٢٠.

٨. فؤاد إبراهيم، داعش من النجدي إلى البغدادي ''نوستالجيا الخلافة''، بيروت، مركز أورال للدراسات، ٢٠١٥، ص: ١٢٨.

التسميات، والاختيار)[٩]؛ ونتيجة للاستخدام المتواصل للدعاية ظهرت أساليب جديدة فرضها التطور الحاصل للوسائل المستخدمة في ممارسته، وهي[١٠]:

التكرار، والإسقاط، والإشعاع أو مركز الدائرة، والتلميح والغمز، والتبرير، ومنطاد الاختبار، والجوقة، والتورط من خلال الأفعال، والإيحاء، والاستعطاف والاستضعاف، والكذب والاختلاق، والشريك البائع، والشهادة، والمبالغة والتهويل، والمناورة والمراوغة، والتشويه بالحذف أو الإضافة، والإثارة، وإساءة استخدام الأسماء والمصطلحات، والتشكيك في الذات وفي الآخر، والارتباط الزائف، وعرض الحقائق، واستخدام الصور الذهنية، وتحويل انتباه الجمهور، والبرامج الإيجابية المحدودة، وافتعال الأزمات، وإثارة الرعب والفوضى، والنكتة، والأسلوب الديني، الأناشيد والأغاني.

وعدت شبكة الإنترنت حديثاً ساحة للقتال في حرب هي حرب «فكرية» فقد مكنت هذه الوسيلة الجماهيرية الشبكات الإرهابية من توسيع دائرة نشاطها في العالم، ونشر فكرها المتطرف، وتكوين العلاقات، وتعزيز التواصل الاجتماعي؛ لتجنيد العناصر، واستقطاب المؤيدين، ومن ثم تدبير وتنفيذ الهجمات الإرهابية في العديد من الدول باستخدام وسيلة أسرع وأسهل وأكثراً أمناً، وذلك بتخدام مختلف الأساليب[١١]. ويمكن القول إن «داعش» نجح في ممارسة أساليبه الدعائية للأسباب الآتية[١٢]:

١. معرفته لأهمية التسويق والتعرف على الجمهور وفهمه، فالمضامين الدعائية للتنظيم مبنية أساساً على ما يرغب الناس في سماعه وتمثل ما يهتمون به.

٢. مركزية الرسالة في ظل لا مركزية النشر والتوزيع، فما يعرف بوزارة الإعلام لـ"داعش" تسيطر على الرسالة الدعائية لكنها تسمح للأهالي بنشرها وتوزيعها.

٣. الاستفادة من شبه احتكارهم للسوق الإعلامية بإصداراتهم، وجزء من نجاحهم أنهم لم يجدوا إصداراً إعلامياً جيداً يواجه إصداراتهم، وفي حال تحقق ذلك فإنهم سيخسرون لا محالة، وهذا الأمر حقيقة سواء في الحرب الواقعية أو في ساحات القتال أو الحرب

٩. عاصفة موسى كاظم، وسائل وأساليب الدعاية الأمريكية في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإعلام، ٢٠٠٧، ص: ٥٢.

١٠. ينظر: محمد مصطفى كمال، الإعلام الدولي والرأي العام، دار المنهل اللبناني، ٢٠١٢، ص: ٦١-٦٥. ومنال هلال مزاهرة، مصدر سابق، ص: ١١١-١٢٠. وصفوت العالم، الاتصال السياسي والدعاية الانتخابية، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥، ص: ٦٢-٧٦.

١١. فايز عبد الله، الخطاب الفكري على شبكة الإنترنت رؤية تحليلة لخصائص وسمات التطرف الإلكتروني، الرياض، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٨، ص: ٤٨.

١٢. دانيال ميلتن، الجماعة التي تسمي نفسها دولة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠١٥، ص: ٩٧.

الرقمية على الفضاء الإعلامي.

ثالثاً: أساليب الدعاية الإلكترونية لتنظيم "داعش":

من ملاحظة الباحثة ورصدها لنشاطات تنظيم «داعش» في الفضاء الإلكتروني، استشهدت بنماذج من الأساليب الدعائية التي استخدمها في مواقعه على شبكة الإنترنت وحساباته الرسمية وتلك المناصرة له في مواقع التواصل الاجتماعي وتحديداً في موقع تويتر، التي بالإمكان أن نطلق عليها «أساليب دعائية بتقنيات إلكترونية»، وهي:

١. أسلوب التكرار:

يعدُّ هذا الأسلوب من أنجح أساليب الدعاية لإحداث تغيير في الرأي العام، بتكرار الرسائل الدعائية نفسها والتأكيد على محتواها[١٣]، وعبر متابعتنا لحسابات تنظيم «داعش» الدعائية الإلكترونية على موقع «تويتر»، والنشرات الإخبارية لإذاعة البيان، ومنشورات مرئية لمؤسساته الإنتاجية ومنشورات لمكاتب الولايات الدعائية، تبيّن أن هذا الأسلوب يستخدم بمستويات متعددة، وهي تكرار نشر المادة لعدة مرات، وتكرار نشر المحتوى عينه بين الحسابات الإلكترونية المناصرة للتنظيم، وتكرار نشر المحتوى نفسه بعدة صيغ، ونشر الملفات الفيديوية على أكثر من رابط، واستخدام تقنيات خاصة تقوم بالنشر الإلكتروني التلقائي في موقع تويتر، وتكرار إعادة فتح الحساب نفسه في موقع تويتر بعد حذفه.

٢. أسلوب الكذب والتضليل:

هناك اعتقاد خاطئ بأن الدعاية تقوم أساساً على الأكاذيب ولا تحتمل الحقائق، فهي قد تتبع أسلوب الكذب بدرجات متفاوتة يجد فيها الداعية ضرورة إخفاء الحقائق وتلفيق الأكاذيب[١٤]، فمن السهل تصديق أكذوبة تُتلى ألف مرة على مسامع الجمهور من تصديق حقيقة لم يُسمع عنها[١٥]. يقوم التنظيم بتضليل المتلقين ولاسيما الشباب عبر ترسيخ مفهوم الحاجة الى إقامة الدولة الإسلامية، وأن الموت في ساحة القتال من أجل إقامتها استشهاد يفضي بصاحبه إلى الجنة التي تزخر بمغريات إشباع الغريزة (ولاسيما الجنس) التي يحتاج الشباب إلى إشباعها ولم يستطيعوا ذلك في عموم المجتمعات الشرقية (العربية والإسلامية)، وكذلك تضليل المجتمع الذي يتواجدون فيه أو

١٣. باسم وحيد جوني، الخطاب الدعائي الأمريكي سماته أساليبه خصائصه، عمان، دار أمجد للنشر، ٢٠١٥، ص: ٥٠.
١٤.محمد جودت ناصر، الدعاية والإعلان والعلاقات العامة، عمان، دار مجدلاوي، ١٩٩٧، ص: ٧٢.
١٥. جمال الأسدي، الدعاية والاتصال، دار أفكار للدراسات والنشر، دمشق، ٢٠١٢، ص: ٣٠.

يسعون إلى التواجد فيه بضرورات وجود نظام خلافة إسلامي سلفي[١٦] ، وكل تلك المفاهيم المضللة يروج لها إعلام التنظيم، ولاسيما المرئيات الصادرة دورياً من المكاتب الدعائية لولاياته والمؤسسات والمراكز الإنتاجية[١٧].

٣. أسلوب استمالة العاطفة:

تعد الاستمالة النفسية العاطفية محوراً للدعاية وأحد أسسها، فالدعاية لا تخاطب العقل ولا تتجه إلى المنطق وإنما تستثير المشاعر والعواطف سواء باتجاه سلبي أم ايجابي بحسب هدف رجل الدعاية وغاياته[١٨]، واعتمد تنظيم «داعش» على استمالة العاطفة الدينية بصورة مستمرة في رسائله الدعائية، عبر الرموز اللفظية وغير اللفظية التي يعتمدها، إذ نجده يختار (كنى) مستعارة لعناصره مستوحاة من التأريخ الإسلامي[١٩].

٤. أسلوب تحويل الانتباه:

بهدف إبعاد الاهتمام عن قضية أو ظاهرة معينة يقوم رجل الدعاية بتحويل انتباه الرأي العام إلى موضوعات وقضايا أخرى قد توازي باهميتها الموضوع المطروح أو أكثر[٢٠]، واعتمد «داعش» هذا الأسلوب في مواقع التواصل الاجتماعي في أثناء معركة تحرير الفلوجة بإعادة نشر المرئيات القديمة والتركيز على دعم الحسابات المناصرة العائدة من الحذف ولاسيما أن عمليات تحرير الفلوجة رافقتها حملة إعلامية ونفسية من قبل الخلية الوطنية العراقية للعمليات النفسية.

٥. إطلاق التسميات أو المصطلحات:

أسلوب يقوم على أساس إطلاق أسماء لا تتناسب مع جوهر الأشياء التي تدل عليها، كإطلاق الولايات المتحدة الأمريكية على حرب العراق اسم «تحرير العراق»[٢١]، ويستخدم تنظيم «داعش» هذا الأسلوب حينما يطلق تسميات على من يعارضه في التغريدات التي ينشرها على موقع تويتر، فوصف الشعوب الغربية بـ«الصليبيين»، وأتباع المذهب الشيعي بـ«الروافض»، أما الذين

١٦.مقابلة أجرتها الباحثة مع مستشار الخلية الوطنية للعمليات النفسية الدكتور ''سعد العبيدي'' عبر البريد الإلكتروني، بتأريخ ٢٠١٦/١٠/٢٢.

١٧. صرح الخلافة، فيديو من إصدار مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، رصدته الباحثة بتأريخ ٢٠١٦/٧/١١.

١٨. شيلدون رامبتون وجون ستوبر، أسلحة الخداع الشامل استخدام الدعاية في حرب بوش على العراق، ترجمة: مركز التعريب العربي، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤، ص: ١٣٣.

١٩. يسري فودة، في طريق الأذى من معاقل القاعدة إلى حواضن داعش، ط ٣، القاهرة، دار الشروق، ٢٠١٥، ص: ٦١.

٢٠.عاطف عدلي، الدعاية والإقناع الأسس والنظرية والنماذج التطبيقية، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٩، ص: ٧٢.

٢١. يوسف محمد حسين، الدعاية السياسية في الأفلام الأمريكية، بغداد، دار المرتضى، ٢٠١٢، ص: ٤٦.

لا يتفقون مع فكره بـ«المرتدين»، أما العلويون فيطلق عليهم الـ«النصيريين»[٢٢(*)].

٦. أسلوب التضخيم والتهويل:

انماز هذا الأسلوب كونه من مظاهر العصر الحديث، فالصحف تستخدم عنوانات تتسم بالتضخيم للموضوع المطروح في مسعى لجذب القراء[٢٣]، ويلاحظ هذا الأسلوب في المضامين الدعائية لتنظيم «داعش» إذ نجده يُظهِرُ مقاتليه بكامل عدتهم العسكرية لا يهابون الموت فهذا ما تدعوهم إليه عقيدتهم[٢٤].

٧. أسلوب الاستضعاف والاستعطاف:

يسعى الدعائي باستخدامه لهذا الأسلوب إلى التأثير في النفوس لكسب العطف والمساندة، فقد يظهر نفسه بالمضطَهد والمغلوب على أمره[٢٥]، ويظهر هذا الأسلوب جلياً فلم من إصدار مؤسسة ترجمان الآساورتي، ويركز التنظيم على موضوعة الانتهاكات بحق سجينات من الطائفة السُنية اللآتي سجنّ في سجون الحكومة العراقية، ويدعو أهل السُنة الى مناصرة التنظيم الذي جاء لنصرتهم[٢٦].

٨. أسلوب حصر العداء:

أي حشد الجمهور تجاه أشخاص أو جهات معينة يستهدفها رجل الدعاية؛ لتشكيل رأي عام موحد تجاهها[٢٧]، على سبيل المثال يقوم تنظيم «داعش» بأخذ الشيعة خصم له، فيحاول عزلهم عند الاستهداف عن بقية المسلمين، ومن السياسيين يأخذ مثلاً رئيس الحكومة أو أشخاصاً محددين، ويعدون مادتهم النفسية الملائمة للتعامل معهم تبعاً للغاية المستهدفة[٢٨].

٢٢.(*) يمكن الاطلاع على غالبية هذه التسميات التي يطلقها التنظيم على من يصفهم بأعدائه عبر قراءة صحفه أو مشاهدة المرئيات الصادرة عن مؤسساته الدعائية، للمزيد ينظر: جريدة النبأ، العدد ٦٠، ٢٠١٦/١٢/٢٢، ص: ١-١٥.

٢٣. حسين طوالبة، في الإعلام والدعاية والحرب النفسية، عمان، عالم الكتب الحديث، ص: ١٦١.

٢٤. نصيف جاسم حمدان، داعش وحرب العقول كيف سخر داعش الدبابة الإعلامية، بغداد، دار الكتب العلمية، ٢٠١٦، ص: ١٥٣.

٢٥. نزهت محمود الدليمي، مصدر سابق، ص: ٨٦.

٢٦. تعال لتبكي معي ثم تشكر الدولة الإسلامية، مرئي من إصدار مؤسسة ترجمان الأساورتي للإنتاج الإعلامي التابعة لتنظيم "داعش"، رصدته الباحثة بتأريخ ٢٠١٦/٥/٢٦.

٢٧.أحمد عبد المجيد، استمالة العاطفة فيالق الدعاية الأمريكية...، مصدر سابق، ص: ١٣١.

٢٨. مقابلة أجرتها الباحثة مع مستشار الخلية الوطنية للعمليات النفسية الدكتور سعد العبيدي، مصدر سابق.

٩. أسلوب التخويف وإثارة الرعب والفوضى:

هو أسلوب دعائي يعد الأكثر خطورة؛ لأنه يستخدم كل الوسائل المتاحة التي تؤثر على الدوافع الأمنية للإنسان، عن طريق إثارة الرعب والخوف والفزع لخلق الفوضى العارمة والسيطرة على الشعوب وإخضاعها[٢٩]، وقد سعى تنظيم «داعش» لتعزيز مشاعر الخوف والذعر في نفوس الناس والجنود والمقاتلين بنشره لمقاطع فيديوية أو أفلام تتضمن عمليات قتل وقطع الرؤوس[٣٠].

١٠. أسلوب السخرية والتقليل من القيمة:

إن السخرية من الأساليب التي تستخدم في أوقات الأزمات؛ للتقليل من أهمية الأحداث والنيل من الخصم والاستخفاف به متمثلاً بالحكومات أو القادة وحتى الشعوب[٣١]، ومن الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها عن استخدام تنظيم «داعش» لهذا الأسلوب هو نشره صور لآثار دمار لحقت بمصارف داخل محافظة الموصل بعد قصفها من قبل التحالف الدولي، والتعليق عليها بتعليق ساخر.

١١. التشويه بالحذف أو الإضافة أو المبالغة:

أدخلت التكنولوجيا في عمليات تشويه الصور وتركيبها أو إعادة ترتيب مشاهد الأفلام واختلاق أخرى[٣٢]. ففي مقطع مرئي أصدره المكتب الإعلامي لولاية صلاح الدين حمل عنوان «الجسد الواحد ..رسائل إلى أهل بيجي والأنبار»، يقول التنظيم إن المشاهد التي يتضمنها هي لمعارك في بيجي جرت في آذار عام ٢٠١٦، ويحتوي على مشاهد لعدة معارك، في أحدها تُظهر مقاتلي التنظيم وهم يباشرون هجومهم من نقطة لسيطرة عسكرية ومشاهد من مواقع مختلفة تختتم المعركة بمشهد من المكان نفسه الذي ابتدأت منه (نقطة السيطرة)؛ وهذا يدلل على تشويه الحقائق وفبركتها[٣٣].

١٢. الأسلوب الديني

تشير الدكتورة نزهت الدليمي إلى أن الاعتماد على الدين يعد من الأساليب الخطيرة في العمل الدعائي، إذ تجده ينفذ إلى الأمة من أعماقها ويحاول ضربها ونسف كيانها العقائدي[٣٤]، ونجد

٢٩ . يوسف محمد حسين، الدعاية السياسية في الأفلام الأمريكية، بغداد، دار المرتضى، ٢٠١٢، ص: ٤٥.

٣٠ .عبد الباري عطوان، الدولة الإسلامية الجذور، التوحش، المستقبل، بيروت، دار الساقي، ٢٠١٥، ص: ١٤٧.

٣١. باسم وحيد جوني، مصدر سابق، ص: ٥١.

٣٢. منال هلال مزاهرة، مصدر سابق، ص: ١١٣.

٣٣.الجسد الواحد رسائل إلى أهل بيجي والأنبار، مرئي أصدره المكتب الإعلامي لولاية صلاح الدين لتنظيم داعش، رصدته الباحثة بتأريخ ٢٠١٦/٣/١٣.

٣٤. نزهت محمود الدليمي، مصدر سابق، ص: ٨٥.

أغلبية إصدراته تعتمد التحريض الديني، ويمكن الاستدلال على ذلك من أسماء وعناوين بعض وسائله الإعلامية، وإصدراته المرئية والمسموعة مثل مجلتي «دابق» و«رومية»، وعشرات العناوين لمرئيات تصدرها مكاتبه الإعلامية رصدتها الباحثة، منها: (إنها حرب الصليب) وهو مقطع مرئي إنتاج «مؤسسة ترجمان الآساورتي»، و(الله متمُّ نوره) مرئي من إنتاج «المكتب الإعلامي لولاية نينوى»، وغيرها.

١٣. أسلوب الترغيب:

قد يتداخل هذا الأسلوب مع أسلوب استمالة العاطفة الدينية بالنسبة إلى تنظيم «داعش»؛ لأن التنظيم حينما يقوم باستمالة العاطفة الدينية يستغلها من ترغيب الشخص الذي يستهدفه بعقيدة التنظيم التي يبنيها على مفاهيم دينية غير صحيحة، إذ يستند تنظيم داعش إلى بعض موروثات الدين الإسلامي المحّرف منه على وجه الخصوص من أحاديث تتعلق بالجنة والمتع المقدمة، وتقدم على شكل رغبات لم يتمكن المعني من إشباعها في دنياه لتكون مبتغاه في الحياة الآخرة»[٣٥].

- **الإطار الإجرائي: إجراءات تحليل محتوى تغريدات تنظيم «داعش» المنشورة في موقع تويتر**

أولاً: مجتمع البحث:

يتألف مجتمع البحث من مجموعة حسابات فاعلة لتنظيم «داعش» في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، ويعزى سبب اختيار تلك الحسابات دون غيرها إلى أنها تعدّ من الحسابات النشطة والفاعلة يومياً تبعاً لمتابعة الباحثة، فضلاً عن أنها من أهم الحسابات المرصودة من الجهات الأمنية العراقية المختصة بالعمليات النفسية[٣٦(**)]، وقد بلغ مجموع الحسابات الخاضعة للتحليل والتفسير (٨) حسابات، وهي (كواسر النشر، وأجناد العسرة، وكشاف، والنعيمي ابن الرمادي، وأبو عثمان القناص، وأبو عبادة الأنصاري، وحواء براييف، وأبو إصدار)، وشمل التحليل أيضاً المضامين الموصولة بالتغريدة بروابط وهي: (الأخبار، والنشرات الإخبارية المكتوبة، والمدخل النصي للتقارير المصورة، والمقالات).

٣٥. مقابلة أجرتها الباحثة مع سعد العبيدي مستشار في الخلية الوطنية للعمليات النفسية، مصدر سابق.

٣٦.(**) قامت الباحثة بتقديم طلب رسمي إلى كل من «الخلية الوطنية للعمليات النفسية»، و«قسم الإعلام في وزارة الدفاع»، و«قسم الإشاعة في وزارة الداخلية» لتزويدها بأهم حسابات تنظيم «داعش» المرصودة من قبلها، وقد تم تزويدها بمجموعة من الحسابات تم رصدها واختيار مجتمع البحث منها.

ثانياً: عينة البحث:

اختارت الباحثة مجموعة من التغريدات المنشورة في الحسابات المذكورة آنفاً، بأسلوب العينة العشوائية المنتظمة كأحد أنواع الأساليب الاحتمالية (العشوائية) في اختيار مفردات البحث الخاضعة للتحليل، التي تتسم ببعده التام عن التحيُّز، وقد اتبعت الباحثة أسلوب «الدورة الصناعية – الأسبوع الصناعي» كأحد الأساليب العلمية المتبعة لذلك النوع من العينات[٣٧]، ويعزى سبب اختيار هذا الأسلوب دون غيره؛ كونه الأسلوب الذي يضمن عدم سقوط أي يوم لاعتماده البعد الزمني المتساوي بين الأيام، وتم تحديد مفردات العينة باختيار مجموع التغريدات المنشورة في يوم الأربعاء من الأسبوع الأول لكل حساب، وتم تحديد مجموع المفردات «التغريدات» الخاضعة للتحليل بصورة كلية للحسابات جميعها التي بلغ عددها (٢٣٨٠) تغريدةً، والجدول رقم (٢) يوضح ذلك.

جدول (١)

المضامين المضافة إلى التغريدات والخاضعة للتحليل الكمي

ت	المضامين المضافة إلى التغريدات	العدد
	أخبار (خبر وموجز)	١٣٠
	نشرات إخبارية مكتوبة	٢٣
	تقارير مصورة (مقدمة التقرير النصي فقط)	٥٦
	المقالات	٤
المجموع		٢١٣

٣٧. للمزيد عن أسلوب الدورة الصناعية، ينظر: محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠٩، ص: ١٠٠-١٠١.

جدول (٢)
مفردات العينة العشوائية المنتظمة لعدد التغريدات الخاضعة للتحليل بأسلوب الدورة الصناعية

ت	اليوم والتأريخ اسم الحساب	الأربعاء ٢/١٠	الخميس ٢/١٨	الجمعة ٢/٢٦	السبت ٣/٥	الأحد ٣/١٣	الاثنين ٣/٢١	الثلاثاء ٣/٢٩
	كواسر النشر	٢٦	٣٧	٣٢	٤٠	٧٦	٢٠	٠
	أجناد العسرة	٢٦	٣٢	٥٣	٥٧	٧٨	٥٦	٢٤
	كشاف	٣٢	٤٧	٣٧	٤٢	٢٢	٥	١١
	النعيمي ابن الرمادي	١١٨	٩٦	٢١	١٢	١٨	١٧	٣
	أبو عثمان القناص	١٨	١٨	٣٢	١٩	١٦	٣٠	٤٢
	أبو عبادة الانصاري	١٣	٤٣	١٢	٣	٥٦	٣	٢٤
	حواء برابيف	٩	١٢	١٦	٣٧	١٢	١٤	٨
	أبو إصدار	١١	٠	١٣	٤	٣	١٠	٨
المجموع		٢٣٨ تغريدة						

ت	اليوم والتأريخ اسم الحساب	الأربعاء ٤/٦	الخميس ٤/١٤	الجمعة ٤/٢٢	السبت ٤/٣٠	الأحد ٥/٨	المجموع
	كواسر النشر	٣٧	٨٦	٦٦	٣١	٥٤	٥٠٥
	أجناد العسرة	٩٠	٦	٥٥	٠	١	٤٧٨
	كشاف	٧٣	١	١٦	٢٥	٣٧	٣٤٨
	النعيمي ابن الرمادي	١	٣	٢	٥	٠	٢٩٦
	أبو عثمان القناص	١٦	٤٧	٢٦	١٧	٩	٢٩٠
	أبو عبادة الانصاري	٧	٩	٠	١٣	٢١	٢٠١
	حواء برابيف	١٥	١٠	١٣	٥	١٥	١٦٦
	أبو إصدار	٦	٥	٠	١١	٢٥	٩٦
المجموع							

ثالثاً: أداتا البحث:

١. **الملاحظة الوصفية:** هي إحدى الأدوات العلمية التي استخدمت لمراقبة خاصية التغريد في الحسابات المذكورة، والتحقق من دعمها ومناصرتها لتنظيم «داعش»، وتسجيل المعلومات الخاصة بشأنها يومياً، ومراقبة عملية تفاعل المغردين وتواصلهم معها.

٢. **أداة تحليل المحتوى:** وهي إحدى أهم الأدوات التي يعتمد عليها في دراسة الظواهر الإعلامية والتي استخدمت في تحليل مضمون التغريدات المنشورة في موقع التغريد «تويتر» والمنشورة في حسابات مناصرة لتنظيم داعش، وقد صممت في الحدود الموضوعية للبحث وبما يلبي الأهداف الموضوعة.

رابعاً: تحديد فئات التحليل ووحداته:

تصنف فئات تحليل المحتوى على نوعين رئيسين فئة ماذا قيل؟ وكيف قيل؟ وقد راعت الباحثة في ذلك شروط استقلالية الفئات وشموليتها وعدم تداخلها وتشابكها مع فئات أخرى، وقد حددت الباحثة الفئات ووحداتها استناداً إلى لمفردة الخاضعة للتحليل، وهي «التغريدة المنشورة» وكالآتي[٣٨]:

- **فئة التحليل: ماذا قيل؟**:تستهدف هذه الفئة الإجابة عن ماهية الأفكار والمعاني والمفردات الإقناعية وذات التأثير النفسي المطروحة في مضمون التغريدات.

- **وحدة الفقرة:** حددت الباحثة وحدة الفقرة كأساس لتحديد الأساليب الدعائية التي وظف تنظيم «داعش» تغريداته المنشورة في تويتر لممارستها، ووصفتها بناءً على ما تثيره التغريدة من مضمون نصي؛ ويعزى سبب اختيار «الفقرة» كوحدة للتحليل دون غيرها إلى عدد حروف التغريدة الواحدة التي لا تتجاوز (١٤٠) حرفاً، والتي تؤلف بمجملها فقرة واحدة، فضلاً عن أنها تجيز للباحثة التركيز على الموضوع وإعطاء مؤشرات دقيقة بالاتجاه الصحيح في التصنيف، على الرغم من استغراقها وقتاً وجهداً مضاعفاً في التصنيف، مقارنة بالوحدات الكبيرة كوحدة الموضوع أو الفكرة التي تأخذ وقتاً أقصر وجهداً أقل مقابل إعطاء مؤشرات عامة.

خامساً: حدود البحث:

١. **الحد المكاني:** هو مجموعة الحسابات المناصرة لتنظيم داعش في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، التي تم تحديدها كونها الأكثر نشاطاً وفاعلية في النشر من بين الحسابات التي زودت

٣٨.محمد عبد الحميد، مصدر سابق، ص: ١٢٥، و١٣٢، و١٣٤.

للباحثة من جهات أمنية عراقية متخصصة بالعمليات النفسية، ويعزى سبب اختيار موقع تويتر لعدّه من المواقع التي يعتمدها التنظيم بكثافة لنشر الأخبار والأفكار التي يروج لها، ونظراً لامتياز هذا الموقع بخصائص شبكية تتسم بنوع من التعقيد في ربط المتابعين مع بعض، باستخدام سمة «الهاشتاغ» والروابط المختلفة.

٢. الحد الزماني: تمثل بحسابات تنظيم «داعش» في موقع تويتر للمدة من ٢٠١٦/٢/١٠ إلى ٢٠١٦/٥/١٠؛ ويرجع سبب اختيار تلك المدة بالتحديد بِعَدّها المدة التي تزامنت مع عمليات تحرير الأنبار ولاسيما أن المضامين المنشورة امتازت بالآنية وليست أرشيفية (متابعة يومية).

سادساً: الصدق والثبات:

١. صدق استمارة تحليل المحتوى: تم التحقق من صدق التحليل لمعرفة مدى صلاحية أداة التحليل لإعطاء نتائج موضوعية ودقيقة؛ من أجل الوصول إلى التعميم، وسعت الباحثة إلى التحقق من الصدق الظاهري الذي يعبّر عن مدى اتفاق المحكمين بعرض استمارة التحليل على مجموعة من الخبراء المختصين بالإعلام والاجتماع وتحديداً خبراء الحرب النفسية والإعلام الإلكتروني؛ للحكم على مدى صلاحيتها، ثم الأخذ بالتعديلات المقَدَمَة، وأسفر التحكيم عن حصول الأداة على درجة اتفاق بين المحكمين بلغت (٩٠٪)؛ وبذلك يتبين أنّ فئات الاستمارة جيدة وتحمل صدقاً ظاهرياً مناسباً للتطبيق وكما يوضحها الجدول (٣).

جدول (٣)

الصدق الظاهري لأداة تحليل المحتوى على وفق آراء المحكمين

ت	إجابة التحكيم اسم المحكم العلمي	عدد الفئات التي تمت الموافقة عليها	عدد الفئات التي لم يتم الموافقة عليها	عدد الفئات المعدلة والمضافة	النسبة المئوية لموافقة كل محكم *
١.	أ.د جليل وادي حمود	١٥	–	٣	٨٣,٣٪
	أ.م.د حسن كامل	١٧	–	١	٩٤,٤٪
	أ.م.د حسين فاضل	١٧	–	١	٩٤,٤٪
	أ.م.د حمدان خضر السالم	١٦	–	٢	٨٨,٨٪

	أ.م.د عبد الامير الفيصل	١٦	١	١	٪٨٨,٨
	أ.م.د عبد السلام السامر	١٥	–	٣	٪٨٣,٣
	أ.م.د نزهت محمود الدليمي	١٧	–	١	٪٩٤,٤
المجموع		**١١٣**	**١**	**١٣**	**٦٢٧,٤**

*. تم استخراج تقدير النسبة المئوية لكل محكم على فئات التحليل بتطبيق المعادلة الآتية: لاستخراج النسبة المئوية لموافقة كل المحكم=علماً أن العدد الكلي للفئات (١٨) فئة.

$$\text{حساب درجة صدق الاستمارة} = \frac{\text{مجموع الفئات التي اتفق عليها المحكمون}}{\text{إجمالي عدد الفئات} \times \text{عدد المحكمين}} \times 100 =$$

$$\frac{113}{126} = 100 \times \frac{113}{7 \times 18} = 89.68 = 90 .$$

٢. ثبات استمارة تحليل المحتوى:

هو إعادة تطبيق الأداة على المفردات نفسها في الظروف نفسها والوصول إلى نتائج مماثلة، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات التحليل، منها: (**الاتساق أو الثبات بين محلل آخر**)، أي: قيام باحثين بالعمل بشكل مستقل بإجراء التحليل على المضمون نفسه باستخدام الفئات والوحدات نفسها، إذ قامت الباحثة بإجراء الاتساق بين المحللين المختلفين وإعطائها إلى محلل آخر[٣٩] من ذوي الاختصاص، وتم تحليلها، ومن ثم إجراء نسبة الاتساق على وفق معادلة هولستي.

$$\text{معامل ثبات هولستي} = \frac{2\text{م}}{\text{ن 1+ن 2}} = \frac{17 \times 2}{18+18} = \frac{34}{36} = 0.94$$

سابعاً: المدخل الموجه للتحليل الكمي:

اعتمدت الباحثة مدخل "الغوغاء الذكية" الذي يعد أحد المداخل الحديثة المطبقة في دراسات الإعلام الجديد والبيئة الرقمية، وقد اكتشف هذا المدخل المفكر الأمريكي (Rheingold Howard)[٤٠].

٣٩. تم اختيار (٢٤٠) تغريدة بأسلوب العينة العشوائية من حسابات التغريد التابعة لتنظيم داعش وبنسبة (١٠٪) من المجموع الكلي للعينة الخاضعة للتحليل والاختبار والبالغة (٢٣٨٠) تغريدة، وإعطاؤها إلى محلل آخر وهي الباحثة (وداد نجم عبود) الحاصلة على شهادة الدكتوراه في الصحافة من كلية الإعلام بجامعة بغداد.

40.Rheigold.H .Smart Mobs : the Next Social Revolution. Cambridge, AM: Pursuers
41 Publishing. Introduction, "How to recognize the future when it lands you", 2002.

١. مفهوم مدخل "الغوغاء الذكية": يتمثل مفهوم الغوغاء الذكية بأنه «مجموعة من الأفراد المتعاونين تتصرف بذكاء وبكفاءة بفضل روابط شبكتها التي تتزايد بإطراد كما تمكن الناس من الوصول إلى المعلومات التي يبحثون عنها؛ مما يتيح شكلاً جديداً من أشكال التنسيق الجماعي»[٤١]، ويرى أن الغوغاء الذكية تظهر حينما تزيد تكنولوجيا الاتصال والحوسبة من إمكانية التعاون البشري الذي قد يأتي باتجاهين إما مفيد لدعم الديمقراطية مثلاً وإما مدمر لتنسيق عمليات إرهابية لزعزعة أمن الدول ونشر الخوف والذعر بين المواطنين[٤٢]، ويشير إلى أن ملامح «الغوغاء» تبرز في تنسيق المظاهرات والاحتجاجات عبر مواقع التواصل الاجتماعي[٤٣].

٢. مضمون مدخل "الغوغاء الذكية": تقوم فكرة مدخل «الغوغاء الذكية» على ما يأتي[٤٤]: إن مجموعات الناس المكونة للغوغاء الذكية بالإمكان أن تتعاون فيما بينها بطرق لم يسبق لها مثيل باستخدام قدرات الاتصال الإلكتروني؛ وتنظم المجموعة نفسها بسهولة وبتكاليف رخيصة جداً، وبإمكان هذه الجماعات التعاون فيما بينها لتحقيق اهداف محددة عبر رسائل إلكترونية متبادلة فضلا عن استغلال امكانات مواقع التواصل الاجتماعي لتحقيق هذه الأهداف، ومنها إسقاط الحكومات وزعزعة أمن الدول ونشر القتل والذعر وزرع الفتن، إذ ليس بالضرورة أن يكون الأفراد المكوّنون للغوغاء يعرفون بعضهم بعضاً، وإنما تجمعهم الأهداف والأفكار عينها.

٣. دور مدخل "الغوغاء الذكية" في توجيه التحليل الكمي: اعتمد مضمون مدخل «الغوغاء الذكية» في تصنيف الفئات الرئيسة لاستمارة التحليل إذ عدّ مناصرو التنظيم على موقع تويتر جماعات منظمة تحرص على متابعة النشر للرسائل النصية وتبادلها وتناقلها بصورة فورية، وتمتاز المضامين بالكثافة؛ مما يساهم في تحقيق أهداف الجماعة. وإن عدد التغريدات التي حددت كعينة للتحليل بلغت ٢٣٨٠ تغريدة وهو رقم يعكس كثافة النشر، وتنتمي هذه الجماعة لمجموعات الغوغاء الذكية المدمرة التي تهدف لخلق الخوف بين المواطنين، وهو ما توضح في الفئات الرئيسة من استمارة التحليل كفئة إثارة الرعب وتضخيم الإمكانات العسكرية، القولبة والتنميط

٤١. حسنين شفيق، نظريات الإعلام وتطبيقاتها في دراسات الإعلام الجديد، القاهرة، دار فكر، ٢٠١٤، ص: ٢٦٣.

٤٢. ياتشيا بنكلر، ثروة الشبكات كيف يغيّر الإنتاج الاجتماعي الأسواق والحرية؟، ترجمة: فريج سعيد العويضي، الرياض، العبيكان للنشر، ٢٠١٢، ص: ٣٦٠-٣٦١.

43. Rheigold.H .Smart Mobs, Ibid.

٤٤. يلاحظ عدم تطابق المجموع الكلي للفئات الرئيسة مع المجموع الكلي لعدد التغريدات الخاضعة للتحليل والبالغة (٢٣٨٠) تغريدة، وذلك لاعتماد الباحثة على وحدتي "الفقرة" و"أسلوب الاقتناع" في التحليل؛ التي بموجبها قد تظهر الفئات أكثر من مرة في التغريدة الواحدة؛ ولاسيما أن التغريدة قد تكون مرتبطة برابط يحتوي على أخبار أو نشرات إخبارية مكتوبة، أو مسموعة، أو فيديوهات، أو تقارير مصورة، أو مقالات، وهكذا فيما يخصُّ الجداول اللاحقة.

- **الإطار التطبيقي: الأساليب الدعائية للحرب النفسية المعتمدة من تنظيم داعش في النصوص المكتوبة والمنشورة على موقع تويتر**

يضم هذا الإطار التحليل الكمي الظاهري لعينة التحليل البالغة (٢٣٨٠) تغريدة، باتجاه تحديد أساليب الحرب النفسية الممارسة إلكترونياً عبر هذه التغريدات وأي منها كان الأكثر استخداماً.

جدول (٤)

الفئات الرئيسة لأساليب الحرب النفسية الموظفة في تغريدات تنظيم "داعش" في موقع تويتر

ت	الفئات الرئيسة لتوظيف أساليب الحرب النفسية	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	أسلوب استمالة العواطف الدينية	٦٧٢	٪١٨,٩٠	الأولى
٢	أسلوب تضخيم الإمكانات العسكرية وتهويلها	٦٤٩	٪١٨,٢٥	الثانية
٣	أسلوب إطلاق الأسماء والمصطلحات	٥٨٣	٪١٦,٣٩	الثالثة
٤	أسلوب التكرار	٤٥٣	٪١٢,٧٤	الرابعة
٥	أسلوب التقليل من شأن الخصم	٤٣٨	٪١٢,٣٢	الخامسة
٦	أسلوب إثارة الرعب بعمليات عنف وإرهاب	١٦٣	٪٤,٥٨	السادسة
٧	أسلوب القولبة والتنميط	١٤٦	٪٤,١١	السابعة
٨	أسلوب المناشدة وشحذ الهمم	١٣٢	٪٣,٧١	الثامنة
٩	أسلوب حصر العداء	٩١	٪٢,٥٦	التاسعة
١٠	أسلوب الاستضعاف والاستعطاف	٨١	٪٢,٢٨	العاشرة
١١	أسلوب الاستقطاب والتجنيد الإلكتروني	٥٦	٪١,٥٧	الحادية عشرة
١٢	أسلوب التكذيب	٥٢	٪١,٤٦	الثانية عشرة
١٣	أسلوب الترويج الدعائي لأنشطة التنظيم المدنية	٤٠	٪١,١٣	الثالثة عشرة
المجموع		**٣٥٥٦**	**٪١٠٠**	**---**

تفسير نتائج جدول رقم (٤): حصل أسلوب (استمالة العواطف الدينية) على المرتبة الأولى وبنسبة (١٨,٩٠٪) من بين أساليب الحرب النفسية التي وظّف تنظيم «داعش» موقع تويتر لاستخدامها عبر منشوراته المكتوبة، ويُلاحَظ أن تنظيم «داعش» يعتمد في استمالة العاطفة بصورة عامة والدينية خاصة في منشوراته فهو يخاطب في الأغلب العاطفة وليس العقل؛ وهذا يتوضح جلياً من المفرادت اللغوية المنتقاة في صياغة المضامين المكتوبة التي ينشرها، إذ وجدت الباحثة أن الأخبار –على سبيل المثال– لا تخلو من عبارات ذات دلالة دينية منها (التحميد والتكبير)، فيما تضمنت التغريدات آيات وسوراً قرآنية أو أحاديث نبوية أو اقوالاً لرجال دين، وغيرها من النصوص ذات الدلالة الدينية؛ وهذا ما يؤكد اعتماد التنظيم على الخطاب الديني لاستمالة عاطفة المتلقي وإقناعة وكسبه إلى صفوفه.

وجاء أسلوب (تضخيم الإمكانات) بالمرتبة الثانية بنسبة (١٨,٢٥٪)، وتجدر الإشارة إلى أن الباحثة لاحظت تركيز التنظيم على نشر أخبار النشاطات العسكرية بنسبة كبيرة كادت أن تصل بهذه الفئة إلى المرتبة الأولى إلا أن حصولها على المرتبة الثانية ترجعه الباحثة إلى استخدام محرري الأخبار لعبارات (التحميد والتكبير) بكثرة في صياغة الأخبار؛ مما رفع من نسبة التكرارات. وسعى التنظيم باستخدامه لهذا الأسلوب إلى تخويف الخصم وزعزعة ثقته بنفسه وقدراته وإمكاناته العسكرية عن طريق كثافة النشر لمضامين تتناول هذه الفئة واستخدام أسلوب التأثير النفسي والإقناع عن طريق إلحاق الخبر بروابط تتضمن تقارير مصورة أو فيديوهات، أو تضمين تغريدة الخبر مجموعة من الصور الرقمية دون رابط.

وحصل أسلوب (إطلاق الأسماء والمصطلحات) على المرتبة الثالثة بنسبة (٦,٣٩٪)، إذ إن تنظيم ''داعش'' لا يخاطب خصمه باسمه أو باسم الطائفة أو الدين الذي ينتمي إليه أو الدولة التي يمثلها إلا وقد رافقته تسمية أو مصطلح أطلقه التنظيم عليه، على سبيل المثال نجده يستخدم مصطلح ''الروافض'' للكناية عن الطائفة الشيعية، و''المرتدين'' للسُنّة الذين لا ينتمون إلى فكره، و''الصليبيين'' للمسيحيين، و''الكفرة'' لكل من لا يتفق مع نهجه، وبالمقابل يطلق تسميات مثل ''المجاهدين''، و''الفرسان''، و''جنود الخلافة''، و''الإخوة'' لعناصره ومقاتليه.

وقد حصل أسلوب (التكرار) على المرتبة الرابعة بـ ٤٥٣ تكراراً وبنسبة (١٢,٧٤٪)، استخدمه التنظيم في تكرار نشر المضامين نفسها سواء أكانت مكتوبة أم مسموعة أم مرئية، إذ لاحظت الباحثة اعتماد أنصار التنظيم على موقع تويتر على تكرار نشر المضامين نفسها في عدة حسابات في اليوم نفسه، وكذلك إعادة نشر مضامين سابقة بعد مرور فترة زمنية قد تكون خلال أيام أو أسبوع أو لربما أكثر من أسبوعين في بعض الحالات، وهو أسلوب إقناعي يرتكز إلى تكرار النشر بغية التأثير.

وجاء أسلوب (التقليل من شأن الخصم) في المرتبة الخامسة بنسبة (١٢,٣٢٪)، فالتنظيم كان خلال مدة البحث يواجه حرباً على عدة جبهات في العراق ولاسيما في مدينة الرمادي، وهذا الأسلوب الدعائي يكثر استخدامه في أثناء اشتداد المعارك فقد استغل التنظيم إمكانات موقع تويتر ليرسم صورة ضعيفة عن خصمه سواء أكان الجيش والقوات الأمنية أم الحكومة العراقية والسخرية منهم؛ لإبراز كفة السيطرة على الجبهات لصالح مقاتليه وهذا ما يعكس تأثيراته النفسية سلباً على خصمه وإيجاباً على مقاتليه ومناصريه، وفي المراتب الثلاثة الأخيرة جاء أسلوب (الاستقطاب والتجنيد) في المرتبة الحادية عشرة وبنسبة (١,٥٧٪). وعلى الرغم من أم التنظيم يعتمد على العالم الافتراضي لتجنيد عناصر جدد إلا أن ذلك قد لا يظهر جلياً في هذا البحث الذي يعتمد على التحليل الكمي الظاهر للمعلومات والأفكار المطروحة، فعمليات التجنيد الإلكتروني وبحسب مختصين بالعمليات النفسية للتنظيمات الإرهابية تتم في غرف إلكترونية مغلقة أو حسابات خاصة ولا يمكن للمتابع الاطلاع عليها، فيستخدم عناصر التنظيم أسلوب ''الذئاب المنفردة'' لاستقطاب المؤيدين وتجنيدهم أو إقناعهم للسفر إلى المناطق التي يسطير عليها.

أما أسلوب (التكذيب) فجاء في المرتبة الثانية عشرة وبنسبة (١,٤٦٪)، ولم يلجأ التنظيم كثيراً إلى هذا الأسلوب؛ لأنه كان هو المبادر بشن حملاته الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي ولم يكن في موقع الدفاع ليكذب معلومات تنشر عنه، لكن بعد مدة البحث بأيام فقط ابتدأت عمليات تحرير الفلوجة التي رافقتها حملة كبرى للشباب العراقي على موقع تويتر لمناصرة القوات المسلحة العراقية، إذ تبين من متابعة الحسابات أن هناك تراجعاً كبيراً في مستوى النشر واعتماد مضامين قديمة، فضلاً عن إغلاق عدد من الحسابات أو عدم النشر فيها من قبل القائمين عليها. أما في المرتبة الثالثة عشرة والأخيرة جاء أسلوب (الترويج الدعائي)، وبنسبة (١,١٣٪)، إذ حاول ''داعش'' البروز بصورة ''الدولة'' بإنشاء مؤسسات إدارية لإدارة الحكم مثل المحاكم الشرعية، ومراكز الشرطة، والمرور، والبلدية، وغيرها، ونشر أخبار وتقارير مصورة عن عمله، إلّا أن نسبتها كانت متدنية جداً مما يفسر قلة هذه النشاطات أصلاً، وعدم تركيز التنظيم على هذا الجانب في ترويجه الدعائي.

جدول (٥)

الفئات الفرعية لتوظيف أسلوب «استمالة العاطفة الدينية»

ت	توظيف أسلوب استمالة العاطفة الدينية	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	عبارات التكبير والتحميد	٢٣٠	٪٣٤,٢٣	الأولى
٢	الدعوات	١٦٧	٪٢٤,٨٥	الثانية
٣	نصوص وأحاديث دينية	٧٩	٪١١,٧٦	الثالثة
٤	التمكين	٦١	٪٩,٠٨	الرابعة
٥	الالتزام بفروض الشريعة الإسلامية وتعاليمها	٤٨	٪٧,١٤	الخامسة
٦	إطلاق الكُنى	٤٦	٪٦,٨٤	السادسة
٧	وحدة الإسلام ديناً وأرضاً	٣٥	٪٥,٢٠	السابعة
٨	إقامة حد قتل الجاسوس	٤	٪٠,٦٠	الثامنة
٩	إقامة المسابقات الدينية	٢	٪٠,٣٠	التاسعة
المجموع		**٦٧٢**	**٪١٠٠**	**---**

تفسير نتائج جدول رقم (٥) : جاءت الفئة الفرعية (عبارات التحميد والتكبير) في المرتبة الأولى وبنسبة ٣٤,٢٣٪، وتعد هذه العبارات الأكثر استخداماً من قبل عناصر داعش، إذ يتم استخدام عبارات («ولله الحمد» أو «ولله الحمد والمنة») في صياغة خاتمة الأخبار. في حين جاءت فئة «الدعوات» في المرتبة الثانية وبنسبة (٢٤,٨٥٪)، وهي الفئة التي استخدمت كثيراً في صياغة الأخبار والمواجيز حيث كانت تختم الفقرة بعبارة الدعوة لنصرة التنظيم أو هزيمة أعدائه، فضلاً عن عبارات التحميد المذكورة آنفاً. أما في المرتبة الثالثة فجاءت الفئة الفرعية (نصوص وأحاديث دينية) ونسبة (١١,٧٦٪) من مجموع تكرارات هذه الفئة. وجاءت في المرتبتين الأخيرتين الثامنة والتاسعة فئتا (إقامة حد قتل الجاسوس) بنسبة (٠,٦٠٪)، و(إقامة المسابقات الدينية) بنسبة (٠,٣٠٪)؛ لاعتماد التنظيم تغطية مثل هكذا ممارسات ونشاطات على الصور الرقمية.

جدول (٦)

الفئات الفرعية لأسلوب استمالة العاطفة الدينية الخاص بفئة «الدعوات»

ت	الفئات الفرعية لأسلوب استمالة العاطفة الدينية «الدعوات»	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	دعوات لنصرة تنظيم «داعش»	١١١	٪٦٦,٤٧	الأولى
٢	دعوات لهزيمة «أعداء» تنظيم «داعش»	٥٦	٪٣٣,٥٣	الثانية
المجموع		**١٦٧**	**٪١٠٠**	**---**

تفسير نتائج جدول رقم (٦): جاءت بالمرتبة الأولى فئة (دعوات لنصرة تنظيم «داعش») بنسبة ٦٦,٤٧٪، فيما حلت بالمرتبة الثانية فئة (دعوات لهزيمة «أعداء» تنظيم «داعش») بنسبة ٣٣,٥٣٪، ويتضح من ذلك سعي التنظيم لجعل المتلقي يتبنى دعايته والالتزام المعنوي بأهدافه عبر الدعاء له بالنصر ولخصومه بالهزيمة.

جدول (٧)

الفئات الفرعية لتوظيف أسلوب «تقليل من شأن الخصم وتحقيره والسخرية منه»

ت	الفئات الفرعية لتوظيف أسلوب «التقليل من شأن الخصم»	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	السخرية	٢١٨	٪٤٩,٧٧	الأولى
٢	الإقلال من شأن الجيش والقوات الأمنية العراقية	١٤٩	٪٣٤,٠٢	الثانية
٣	إبراز ضعف الحكومة العراقية	٣٤	٪٧,٧٦	الرابعة
٤	التخوين	٣٤	٪٧,٧٦	الرابعة
٥	التشكيك بالإعلام العراقي	٣	٪٠,٦٩	السادسة
المجموع		**٤٣٨**	**٪١٠٠**	**---**

تفسير نتائج جدول رقم (٧): جاءت في المرتبة الأولى الفئة الفرعية (السخرية) وبنسبة (٤٩,٧٧٪)، فقد اعتمد تنظيم «داعش» على أسلوب السخرية؛ للتقليل من شأن خصمه، فهو يسخر من الإمكانات العسكرية والقتالية لخصمه، ويعده ضعيفاً وقليل الخبرات والمهارات، ويسخر من خصمه الإلكتروني ولاسيما الجهات التي تقوم بحملات إغلاق حساباته، ومنهم مؤسس موقع

تويتر إذ يصل مستوى السخرية إلى حد التجاوز اللفظي على خصمه من جانب، وإطلاق النكات من جانب آخر، ويعدُّ هذا الأسلوب مهماً ولاسيما أن السخرية تمتاز بسهولة التأثير النفسي مع إمكانية استقطاب قراء إلى النصوص الساخرة أكثر من تلك الجادة في الوقت الحاضر، فالقراء اليوم يبحثون عن النصوص الصغيرة والمركزة والمباشرة، وهذه الإمكانات يوفرها موقع تويتر الذي لا يسمح بإكثر من ١٤٠ حرفاً للتغريدة النصية.

أما في المرتبة الثانية فجاءت الفئة الفرعية (التقليل من شأن الجيش والقوات الأمنية العراقية) وبنسبة (٣٤,٠٢٪)، إذ حاول تنظيم ''داعش'' التقليل من شأن القوات الأمنية والجيش العراقي عن طريق المفردات المستخدمة والجمل المصاغة في الأخبار والتغريدات والمنشورات الأخرى، بإظهاره بأنه في وضع المدافع في أغلب الأحيان، وليس المبادر وحتى وأن حدث ذلك فإن مقاتلي ''داعش'' يتصدون له بشراسة، ويروجون بنحوٍ لافت لحالات القصف الخاطئ إذا ما حدث من قبل طائرات عراقية أو من التحالف الدولي، وكذلك إبراز حالات اغتيال أشخاص من القوات الأمنية العراقية بتكرار نشر الخبر وتناقله.

وحصلت فئتا (إبراز ضعف الحكومة العراقية) و(التخوين) على المرتبة الرابعة مناصفة وبنسبة (٣٤,٠٢٪)، اذ حاول التنظيم من خلال النصوص المنشورة إظهار حالة الحكومة العراقية بالضعيفة، وبأنها لا تمتلك القدرة والإمكانية لإدارة الدولة. وجاءت بالمرتبة الأخيرة الفئة الفرعية (التشكيك بالإعلام العراقي) بنسبة (٠,٦٩٪)؛ وترجع الباحثة سبب ذلك إلى الأسباب نفسها المذكورة في تفسير ظهور فئة (التكذيب) في الجدول رقم واحد، فالإعلام العراقي لم يكن مبادراً وإنما متلقٍ وممارسٌ لحرب نفسية مضادة.

جدول (٨)
الفئات الفرعية لتوظيف أسلوب «الاستضعاف والاستعطاف»

ت	الفئة الفرعية لأسلوب «الاستضعاف والاستعطاف»	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	تضخيم الحرب	٣٤	٤١,٩٨٪	الأولى
٢	إبراز قصف أهداف مدنية	٢٢	٢٧,١٦٪	الثانية
٣	الاتهام بالطائفية	١٩	٢٣,٤٦٪	الثالثة
٤	إبراز أضرار الحصار	٦	٧,٤٠٪	الرابعة
المجموع		**٨١**	**١٠٠٪**	**---**

تفسير نتائج جدول رقم (٨): يلاحظ أن نسب تكرارات الفئات الفرعية لأسلوب (الاستضعاف والاستعطاف) قليلة بالمقارنة مع سابقاتها؛ مما يفسر عدم اعتمادها بكثرة من قبل التنظيم في حربه النفسية، فتنظيم «داعش» لا يلجأ كثيراً إلى هذا الأسلوب ليكسب مؤيدين ومناصرين وإنما يسعى إلى إبراز القوة والتفرد، فحتى التسميات السلبية المطلقة عليه من خصمه يوظفها لمصلحته، كمثال لاحظت الباحثة من التغريدات المنشورة في تويتر أن أعضاء التنظيم لا يهمهم إن وصفوا بـ»الإرهابيين» ويعدون ذلك تميُّزاً، اذ يُعرفون الإرهابي بأنه من ينصر الحق والدين.

وقد جاءت في المرتبة الأولى لهذا الجدول الفئة الفرعية (تضخيم الحرب) وبنسبة (٤١,٩٨٪)، وفي المرتبة الثانية فئة (إبراز قصف أهداف مدنية) وبنسبة (٢٧,١٦٪)، فقد حاول التنظيم كسب استعطاف المسلمين تجاهه بتقديم نفسه المدافع عنهم في حرب ضخمة تشنها القوات العراقية، فضلاً عن تحالف دولي، وإبراز قصف طائراتهما لمناطق وأماكن مدنية مثل المستشفيات والمدارس التي كان يستخدمها التنظيم مواقع لإطلاق الصواريخ أو معالجة جرحاه.

أما في المرتبة الثالثة فجاءت فئة (الاتهام بالطائفية) وبنسبة (٢٣,٤٦٪) فقد كان يحاول اتهام قوات الأمن والجيش العراقي بأنه طائفي عن طريق الاتهام المباشر له أو نشر صور لأشخاص مقتولين أو معتدى عليهم، والتعريف عنهم بأنهم من الطائفة السُنية، واتهام القوات العراقية بالقيام بهذا الفعل دون أن يتضمن المنشور أي دليل على ذلك. وفي المرتبة الخامسة والأخيرة جاءت الفئة الفرعية (إبراز أضرار الحصار) بنسبة (٧,٤٠٪)، وقد ظهرت هذه الفئة أكثر في أثناء فترة محاصرة القوات العراقية لمدينة الفلوجة تمهيداً لعملية تحريرها التي بدأت بعد انتهاء مدة البحث بأيام، إذ كان يحاول إظهار أبناء المدينة بالمستضعفين لا حول لهم ولا قوة يحاولون الاعتماد على إنتاجهم المحلي من المحاصيل الزراعية لسد حاجتهم.

جدول (٩)

الفئات الفرعية لتوظيف أسلوب «المناشدة وشحذ الهمم»

ت	الفئات الفرعية لتوظيف أسلوب «المناشدة وشحذ الهمم»	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	تعزيز الروح المعنوية	٨٧	٦٥,٩١٪	الأولى
٢	إصدار كتب ونشرات ومطبوعات	٣٧	٢٨,٠٣٪	الثانية
٣	نشر خطب تحريضية	٨	٦,٠٦٪	الثالثة
المجموع		١٣٢	١٠٠٪	---

تفسير نتائج جدول رقم (٩): توصلت الباحثة إلى أن الحرب النفسية لتنظيم «داعش» في موقع تويتر هي حرب تعبوية بالدرجة الأولى، وهو ما يمكن ملاحظته في كل الأساليب ليس فقط في (المناشدة وشحذ الهمم)، فالتنظيم يسعى إلى الكسب السريع للمؤيدين والمناصرين؛ ليقوي من قاعدته الشعبية والتنظيمية خلال فترة قصيرة لأنه محارب من جهات محلية وإقليمية ودولية، فكان لا بد من استخدام أساليب تعبوية لاستقطاب مقاتلين جدد من جهة، وتعزيز الروح المعنوية للمنتظمين إلى صفوفه من جهة أخرى، عن طريق نشر خطابات ومحاضرات، أو اقوال لقادته، أو شخصيات إسلامية تأريخية تدعو إلى دعم التنظيم ومساندته بالانضمام إليه، والترويج لأفكاره والقتال ضد خصومه، وفي هذا الاتجاه استخدم التنظيم عدة أساليب منها: (تعزيز الروح المعنوية) وحصلت على المرتبة الأولى بنسبة (٦٥,٩١٪)، وأسلوب (إصدار كتب ونشرات) بالمرتبة الثانية وبنسبة (٢٨,٠٣٪)، وكذلك أسلوب (نشر خطب تحريضية) فقد جاء في المرتبة الثالثة والأخيرة وبنسبة (٦,٠٦٪).

جدول (١٠)

الفئات الفرعية لتوظيف أسلوب «القولبة والتنميط»

ت	الفئات الفرعية لتوظيف أسلوب «القولبة والتنميط»	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	التأكيد على ثبات دولة الخلافة الإسلامية	٦٧	٤٥,٨٩٪	الأولى
٢	صفات البسالة التي يمتاز بها مقاتل تنظيم «داعش»	٥٠	٣٤,٢٥٪	الثانية
٣	التنظيم ينصر الدين الإسلامي وأهل السنة	٢٥	١٧,١٢٪	الثالثة
٤	التأكيد على جاهزية المقاتلين عدة وعتاداً لمواجهة خصمه	٤	٢,٧٤٪	الرابعة
المجموع		١٤٦	١٠٠٪	---

تفسير نتائج جدول رقم (١٠) : جاءت في المرتبة الأولى الفئة الفرعية (التأكيد على ثبات الدولة...) وبنسبة (٤٥,٨٩٪)، أما في المرتبة الثانية فجاءت الفئة الفرعية (المقاتل يمتاز بالصبر...) وبنسبة (٣٤,٢٥٪)، وحصلت على المرتبة الثالثة الفئة الفرعية (التنظيم ينصر الدين ...) بنسبة (١٧,١٢٪)، فقد اعلن «داعش» «الخلافة الإسلامية» وللترويج لذلك خاطب الجمهور في العالم الافتراضي بلغة المناصر للدين الإسلامي والمدافع عن الخلافة والمسلمين «المؤيدين له» أينما كانوا، في حين حصلت على المرتبة الرابعة والأخيرة الفئة الفرعية (التأكيد على جاهزية...) وبنسبة (٢,٧٤٪)، وهي نسبة قليلة؛ لأن التنظيم اعتمد هذه الفئة أكثر في الصور الثابتة والمتحركة، فطبيعة

هذه الفئة تتطلب الإثارة العاطفية بالمشاهدة أكثر من العقلية بقراءة النصوص المكتوبة.

جدول (١١)

الفئات الفرعية لتوظيف أسلوب «إطلاق الأسماء والمصطلحات»

ت	الفئات الفرعية «إطلاق الأسماء والمصطلحات»	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	إطلاق تسميات ضد العدو (الخصم) المعادي	٤٥٦	٪٧٨,٢٢	الأولى
٢	إطلاق تسميات على المؤيدين	١٢٧	٪٢١,٧٨	الثانية
المجموع		**٥٨٣**	**٪١٠٠**	**---**

تفسير نتائج جدول رقم (١١): سبق وأن أشارت الباحثة إلى أن الحرب النفسية لتنظيم «داعش» في موقع تويتر هي تعبوية أكثر من كونها استراتيجية، وقد ظهر ذلك في أسلوب (إطلاق التسميات على الخصم) بنسبة (٧٨,٢٢٪) وهي نسبة كبيرة؛ لأن المحررين في جميع المكاتب الدعائية لولايات التنظيم لا يذكرون خصمهم إلا مع التسميات المطلقة عليهم من قبل التنظيم.

جدول (١٢)

الفئات الفرعية لتوظيف أسلوب «التكذيب»

ت	الفئات الرئيسة لفئة التكذيب	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	تفنيد معلومات عن سوء الأحوال المعيشية في مناطق مسيطر عليها التنظيم	٢٦	٪٥٠	الأولى
٢	تفنيد معلومات حول خسارة التنظيم لأراض سيطر عليها	٢٠	٪٣٨,٤٦	الثانية
٣	تفنيد معلومات عن ممارسة التنظيم أعمال عنف وقتل ضد المدنيين	٦	٪١١,٥٤	الثالثة
المجموع		**٥٢**	**٪١٠٠**	**---**

تفسير نتائج جدول رقم (١٢): حصلت الفئة الفرعية (تفنيد معلومات عن سوء الأحوال ...) على المرتبة الأولى بنسبة (٥٠٪)، في حين جاءت الفئة الفرعية (تفنيد معلومات حول خسارة التنظيم ...) **في المرتبة الثانية** بنسبة (٣٨,٤٦٪)، أما فئة (تفنيد معلومات عن ممارسة التنظيم ...) فجاءت بالمرتبة الثالثة بنسبة (١١,٥٤٪)، فنجد أن نسب أسلوب التكذيب قليلة، إذ حاول

التنظيم تفنيد المعلومات بنشر صور وتقارير مصورة يسبقها بتقديم نصي يؤكد سير الحياة بطبيعية في تلك المناطق، وكان يكذب مباشرة معلومات عن ممارسته أعمال عنف ضد المدنيين.

جدول (١٣)

الفئات الفرعية لتوظيف أسلوب «تضخيم الإمكانات العسكرية وتهويلها»

ت	الفئات الفرعية لتضخيم الإمكانات العسكرية وتهويلها	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	نشر أخبار التفجيرات وأعمال القصف والكمائن	٢٥٠	٪٣٨,٤٠	الأولى
٢	نشر أخبار الاشتباكات المباشرة	١٣٦	٪٢٠,٩٠	الثانية
٣	الترويج للإمكانات العسكرية والمهارات القتالية	١٣١	٪٢٠,١٢	الثالثة
٤	الكشف عن هجمات «الانغماسيين»	١٠٠	٪١٥,٣٦	الرابعة
٥	إعلاء شأن قدرات التنظيم بإسقاط الطائرات	١٩	٪٢,٩٢	الخامسة
٦	اغتنام أسلحة والأسر	١٢	٪١,٨٤	السادسة
٧	إقامة دورات تدريبية	٣	٪٠,٤٦	السابعة
المجموع		**٦٥١**	**٪١٠٠**	**---**

تفسير نتائج جدول رقم (١٣): حصلت على المرتبة الأولى فئة (نشر أخبار التفجيرات ...) بنسبة (٣٨,٤٠٪)، وما يفسر كثرة عدد تكرارات هذه الفئة شمولها لعدد من التفجيرات وعمليات القصف مثل العبوات الناسفة والمتشظية والعجلات المركونة المفخخة، أما في المرتبة الثانية فجاءت فئة (نشر أخبار الاشتباكات) بنسبة (٢٠,٩٠٪)، إذ ينقل التنظيم أخبار الاشتباكات القائمة مع خصمه التي استخدمت فيها الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، فضلاً عن عمليات القنص التي أسفرت عن مقتل عدد من جنود خصمه وإحراق آلياتهم، وحصلت على المرتبتين الثالثة والرابعة الفئتان الفرعيتان (الترويج للإمكانات...) وبنسبة (٢٠,١٢٪)، و(الكشف عن هجمات «الانغماسيين») بنسبة (١٥,٣٦٪).

وقد روج التنظيم لإمكاناته العسكرية ومهارات مقاتليه القتالية عن طريق إبراز صدِّ الهجمات المضادة وهزيمة الأعداء، وعرض الأسلحة والمعدات والمتفجرات محلية الصنع، والكشف عن عمليات مقاومة الطائرات وإجبارها على الـ"الهروب"، وفي المرتبة السابعة والأخيرة جاءت الفئة الفرعية (إقامة دورات التدريبية) بنسبة (٠,٤٦٪)، وتفسر هذه النتيجة المتدنية للتكرارات عدم قيام

التنظيم بدورات تدريبية مستمرة لمقاتليه أو اقتصارها على الجدد فقط، أو عدم الترويج عنها بغية الحيلولة دون كشف مواقع معسكرات التدريب.

جدول (١٤)

الفئات الفرعية لتوظيف أسلوب «حصر العداء»

ت	الفئات الفرعية لتوظيف أسلوب «حصر العداء»	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	حصر العداء للطائفة الشيعية	٤٨	٪٥٢,٧٥	الأولى
٢	حصر العداء للولايات المتحدة الأمريكية	٢٤	٪٢٦,٣٧	الثانية
٣	حصر العداء بالمختلفين فكرياً ودينياً	١٩	٪٢٠,٨٨	الثالثة
المجموع		**٩١**	**٪١٠٠**	**---**

تفسير نتائج جدول رقم (١٤): حصلت الفئة الفرعية (حصر العداء للطائفة الشيعية) على المرتبة الأولى بنسبة (٥٢,٧٥٪)، وهذه النتيجة توضح الدعاية المؤسسة على التحريض الطائفي لتنظيم «داعش» في الساحة العراقية ولاسيما عبر توصيف الطائفة الشيعية بالأعداء للمكون السُني؛ والهدف من ذلك كسب التأييد، والتجنيد، وتلقي الدعم، وخلق الحواضن التي ستؤدي كلها إلى ترسيخ وجوده وسلطته في المناطق السُنية بِعَدِّه «حاميَ السُنة والمدافعَ عنهم من خطر الشيعة».

وجاءت في المرتبة الثانية الفئة (حصر العداء للولايات المتحدة الأمريكية) بنسبة (٢٦,٣٧٪)، وتعكس هذه النتيجة الدعاية التي يتبناها تنظيم «داعش» كون الولايات المتحدة قائدة التحالف الدولي في الحرب على الإرهاب، فضلاً عن الأسس العقائدية التي تتبناها «داعش» ومثيلاتها من الجماعات المتطرفة التي تعد الولايات المتحدة عدوة للمسلمين، وتعمل بالضد من مصالحهم عبر سياساتها وأجنداتها في المنطقة العربية. فيما جاءت فئة (حصر العداء بالمختلفين فكرياً ودينياً) بالمرتبة الثالثة بنسبة (٢٠,٨٨٪)، كتعبير عن دعايته المستمدة من أيديولوجيته المتطرفة على اعتبار كل من يختلف عن فكره في العراق هو عدو يجب محاربته.

جدول (١٥)

الفئات الفرعية لتوظيف أسلوب «إثارة الرعب بعمليات عنف وإرهاب»

ت	الفئات الفرعية لتوظيف أسلوب «إثارة الرعب بعمليات عنف وإرهاب»	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	التهديد باستخدام العنف والقتل أو ممارسته	٧٩	٪٤٨,٤٧	الأولى
٥	الدعوة لممارسة العنف والترويج له وتعليم صنع المتفجرات	٥٢	٪٣١,٩٠	الثانية
٣	استهداف البنى التحتية	١٥	٪٩,٢٠	الثالثة
٤	التهديد بفتح ساحات جديدة لمواجهة الأعداء المفترضين للتنظيم	٩	٪٥,٥٢	الرابعة
٥	تقديم العمليات التي نفذت في أوروبا كغزوات	٨	٪٤,٩١	الخامسة
المجموع		**١٦٣**	**٪١٠٠**	**---**

تفسير نتائج جدول رقم (١٥): حصلت الفئة الفرعية (التهديد باستخدام العنف والقتل أو ممارسته) بالمرتبة الأولى بنسبة (٤٨,٤٧٪)، إذ لاحظت الباحثة أن لغة التهديد باستخدام العنف ضد الخصم أو المختلف فكراً عن التنظيم بدت واضحة في تغريدات أنصاره، فالتهديدات طالت الطائفة الشيعية والسنُة غير المناصرين له فضلاً، عن المسيحيين والأيزيدين والمكونات العراقية الأخرى، وأن هذه الفئة شملت عمليات التفجير الإرهابية التي مارسها التنظيم بين المدنيين في عدة محافظات عراقية منها بغداد وديالى.

أما في المرتبة الثانية فجاءت فئة (الدعوة لممارسة العنف والترويج له وتعليم صنع المتفجرات) بنسبة (٣١,٩٠٪)، إذ ينشر أعضاء التنظيم ومناصروه تغريدات في موقع تويتر يدعون نظراءهم المتواجدين في المحافظات العراقية وحتى في دول العالم الى ممارسة اعمال عنف ضد المدنيين، وأحياناً يقيمون أجواء شبه احتفالية حينما تنفذ عملية انتحارية وسط المدنيين ويعربون عن فرحهم كلما زاد عدد القتلى، ويتوعدون بمزيد من التفجيرات، وفي المرتبتين الرابعة والخامسة جاءت الفئتان (التهديد بفتح ساحات جديدة لمواجهة الأعداء المفترضين للتنظيم) بنسبة (٥,٥٢٪) و(تقديم العمليات التي نفذت في أوروبا كغزوات) بـ ٨ تكرارات بنسبة (٤,٩١٪)، وهنا يلاحظ توسيع دائرة التهديد بممارسة أعمال عنف وإرهاب وكذلك زيادة عدد الخصوم المفترضين.

جدول (١٦)
الفئات الفرعية لتوظيف أسلوب «الاستقطاب والتجنيد الإلكتروني»

ت	الفئات الفرعية لتوظيف أسلوب الاستقطاب والتجنيد الإلكتروني	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	الدعوة إلى الجهاد	٣٣	٪٥٨,٩٣	الأولى
٢	الدعوة إلى الهجرة والانضمام إلى التنظيم	٢٣	٪٤١,٠٧	الثانية
المجموع		٥٦	٪١٠٠	---

تفسير نتائج جدول رقم (١٦): حصلت الفئة الفرعية (الدعوة إلى الجهاد) على المرتبة الاولى بنسبة (٥٨,٩٣٪)، وفي المرتبة الثانية الفئة الفرعية (الدعوة إلى الهجرة والانضمام إلى التنظيم). إن مجموع تكرارات الفئات الفرعية لأسلوب (الاستقطاب والتجنيد الإلكتروني) كانت قليلة على الرغم من أن ما عُرف عن التنظيم هو استقطابه وتجنيده لمناصرين ومقاتلين جدد عبر مواقع التواصل الاجتماعي ومنها «تويتر»، والسبب في ذلك -كما ذكر آنفاً- هو أن مثل هكذا عمليات تتم في غرف محادثات خاصة تستقطب المؤيدين، ويتم إخضاعهم لعمليات «غسل دماغ» تؤدي في النهاية إلى إقناعهم إما بإجراء عمليات انتحارية في المناطق التي يعيشون فيها وإما الترويج لفكر التنظيم واستقطاب أعضاء جدد أو الهجرة إلى الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم.

جدول (١٧)
الفئات الفرعية لتوظيف أسلوب «الترويج الدعائي لأنشطة التنظيم المدنية»

ت	الفئات الفرعية لتوظيف أسلوب الترويج الدعائي لأنشطة التنظيم	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
١	أنشطة دعائية في إدارة الحكم	١٦	٪٣٢,٦٥	الأولى
٢	أنشطة دعائية في قطاع البلديات	١٢	٪٢٤,٤٩	الثانية
٣	أنشطة دعائية في قطاعي الزراعة والصناعة	٧	٪١٤,٢٩	الثالثة
٤	أنشطة دعائية في القطاع التجاري	٦	٪١٢,٢٤	الرابعة
٥	أنشطة دعائية في القطاع التعليمي	٥	٪١٠,٢١	الخامسة
٦	أنشطة دعائية في القطاع الصحي	٣	٪٦,١٢	السادسة
المجموع		٤٩	٪١٠٠	---

تفسير نتائج جدول رقم (١٧): حصلت الفئة الفرعية (أنشطة دعائية في إدارة الحكم) على المرتبة الأولى بنسبة (٣٢,٦٥٪)، وحاول التنظيم إضفاء بعض السمات الإدارية في ممارسة الحكم ليعكس صورة «الدولة» للمتابعين الافتراضيين على موقع تويتر، ومن هذه الأنشطة إبراز نشاطات المحاكم الشرعية، ومراكز الشرطة، والمرور، وأعمال قطاعات البلدية، فضلاً عن مراكز الزكاة. وجاءت فئة (أنشطة دعائية في قطاع البلديات) في المرتبة الثانية بـ١٢ تكراراً بنسبة (٢٤,٤٩٪) كانت هذه الأنشطة تتضمن عمليات إصلاح تخسفات الشوارع وتنظيفها وإنارتها، فضلاً عن إعادة بناء الجسور التي يتم قصفها وترميمها. أما في المرتبتين الثالثة والرابعة فقد حلت الفئتان الفرعيتان (أنشطة دعائية في قطاعي الزراعة والصناعة) بنسبة (١٤,٢٩٪)، و(أنشطة دعائية في القطاع التجاري) بنسبة (١٢,٢٤٪)، فالتنظيم ينشر أخباراً وتقارير مصورة حول زراعة المحاصيل الزراعية وجنيها، فضلاً عن سير العمل في بعض المحال والمناطق الصناعية، وحركة السوق.

وفي المرتبتين الخامسة والسادسة حلت الفئتان الفرعيتان (أنشطة دعائية في القطاع التعليمي) وبنسبة (١٠,٢١٪)، و(أنشطة دعائية في القطاع الصحي) فقط بنسبة (٦,١٢٪)، فقد كان داعش ينشر تقارير عن أداء الامتحانات في المدارس، فضلا عن الخدمات الصحية المقدمة في بعض المستشفيات. وللترويج الدعائي عن سير الحياة بطبيعية في الاراضي التي يسيطر عليها حاول التنظيم نشر أخبار وتقارير مصورة عن مختلف القطاعات الخدمية والتجارية المذكورة، ولكن بنسبة قليلة جداً إذا ما قورنت بغيرها من الأنشطة كالعسكرية والإرهابية مثلاً.

النتائج:

١. استخدم تنظيم ''داعش'' ثلاثة عشر أسلوباً دعائياً في رسائله المنشورة في موقع ''تويتر''، جاء في مقدمتها أسلوب (استمالة العاطفة الدينية)، وفيها ظهرت ثلاثة أساليب جديدة لم تكن ممارسة سابقاً في الدعاية التقليدية، تشكلت عبر استغلال تنظيم ''داعش'' للإمكانات الاتصالية التقنية والتكنولوجية المتوافرة في موقع ''تويتر''.

٢. عبارات التكبير والتحميد والدعوات والنصوص والأحاديث الدينية هي أبرز ما تضمنه أسلوب استمالة العاطفة الدينية.

٣. اللجوء إلى السخرية والتخوين وإبراز ضعف الحكومة العراقية والتشكيك بالإعلام الحكومي، هي أبرز ما تضمنه أسلوب التقليل من شأن الخصم وتحقيره والسخرية منه.

٤. تضخيم الحرب وإبراز الأهداف المدنية المدمرة والاتهام بالطائفية من الطرائق المهمة التي مارسها ''داعش'' في استخدامه لأسلوب الاستضعاف والاستعطاف.

٥. تعزيز الروح المعنوية والقيام باصدار كتب ونشرات مطبوعة، من أهم الاساليب المتبعة لتحقيق أسلوب المناشدة وشحذ الهمم.

٦. اتبع في أسلوب ''القولبة والتنميط'' طرقاً متعددة كان أبرزها التأكيد على ثبات دولة الخلافة الإسلامية، وتعظيم صفات البسالة لدى المقاتل في تنظيم ''داعش''.

٧. حازت فئتا إطلاق تسميات ضد العدو وإطلاق التسميات على المؤيدين المرتبتين المتقدمتين على التوالي ضمن أسلوب ''اطلاق التسميات والمصطلحات''.

٨. أظهر التحليل استخدام ''داعش'' لأسلوب ''التكذيب'' عبر تفنيده معلومات عن سوء الأحوال في المناطق المسيطر عليها، وتفنيد معلومات أخرى حول خسارته لأراض سيطر عليها.

٩. بيّن التحليل ممارسة تنظيم ''داعش'' أسلوب ''التهويل وتضخيم الإمكانات'' عبر عدة طرائق منها نشر أخبار التفجيرات وأعمال القصف والكمائن، ونشر أخبار الاشتباكات مباشرة والترويج للإمكانات العسكرية والمهارات القتالية، والكشف عن هجمات الانغماسيين.

١٠. حازت فئة حصر العداء للطائفة الشيعية كأحد الفئات الممثلة للأسلوب الدعائي ''حصر العداء'' مناصفة مع فئتي حصر العداء للولايات المتحدة والمختلفين دينياً وفكرياً.

١١.ظهرت فئتا التهديد باستخدام العنف والقتل، والدعوة لممارسة العنف والترويج له وتعليم صنع المتفجرات في مقدمة الأساليب الممثلة للأسلوب الدعائي المسمى ''إثارة الرعب بعمليات عنف وإرهاب'' وهو من الأساليب الدعائية الإلكترونية الجديدة.

١٢. أظهر التحليل فئات الدعوة إلى الجهاد، والدعوة إلى الهجرة، والانضمام إلى التنظيم، على التوالي ضمن الطرق الممارسة والممثلة لأسلوب ''الاستقطاب والتجنيد الإلكتروني'' وهذا الأسلوب يعد من الأساليب الدعائية الإلكترونية الجديدة.

١٣. تم الترويج دعائياً لأنشطة إدارة الحكم وقطاع البلديات، فيما لم ينل القطاع الصحي والتعليمي والتجاري إلّا نسبة لم تتجاوز (٣٠٪)، وهو أيضاً من الأساليب الدعائية الإلكترونية الجديدة.

القوى السكانية العاملة والسياسات التشغيلية في العراق
دراسة ميدانية لاقتصاديات السكان

أ.م.د. فراس عباس فاضل البياتي*

المقدمة

تعدُّ القوى السكانية العاملة صمام الأمان الاقتصادي للمجتمع، لما تمتاز به من خصائص أهما (الخاصية الإنتاجية) فهي القوى المنتجة (والمورد البشري) وعصب الاقتصاد إلى جانب الموارد الأخرى (الموارد المالية، والموارد الطبيعية)، وإن استثمارها بالنحو السليم يعني بلوغ الطريق الصحيح للتنمية بل هو مؤشر مهم للتقدم، فالقوى السكانية العاملة هي أداة التقدم والتطور في المجتمعات؛ لأنها العامل الرئيس في تحقيقه.

ويصنف العراق من البلدان التي ترتفع فيه معدلات القوى السكانية العاملة، لكنه في الوقت نفسه يصنف أيضاً من البلدان التي تزداد فيه مشكلات القوى السكانية العاملة ولاسيما المشكلات الاجتماعية، والمشكلات الاقتصادية، التي تؤثر سلباً في العمليات الحيوية بالمجتمع. وإن الاستثمار الأفضل لهذه الفئة السكانية تبدأ بالتخطيط من خلال سياسية التشغيل الصحيحة التي تستوعب القدرات والإمكانات البشرية والعلمية والعضلية لهذه القوى وتوظيفها بالنحو الصحيح؛ من أجل تحقيق التقدم، ومواكبة التطور، وحلّ الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناتجة عن تنامي مشكلات القوى السكانية العاملة.

المبحث الأول / الإطار النظري والمنهجي للدراسة

❖ مشكلة البحث

ما زالت مشكلات القوى السكانية العاملة عصية على القائمين عليها، وتسعى المجتمعات جاهدة إلى وضع الخطط الشاملة لتخفيفها والحد منها، ومنذ عقود تعاني القوى السكانية العاملة في العراق من عدة مشكلات والسبب هو قصور السياسات التشغيلية فيه وغياب التخطيط الدقيق لاستيعاب هذه القدرات البشرية في مجالات الاقتصاد المختلفة، وبدورها تنعكس سلباً على بقية مجالات الحياة الاجتماعية والتعليمية والثقافية والسكانية والسياسية؛ وهذا بدوره يعد خسارة

* أستاذ علم اجتماع السكان المساعد – قسم علم الاجتماع / كلية الآداب – جامعة الموصل

اقتصادية للقوى البشرية العاملة التي تؤثر في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والتنموي للمجتمع، وهذا ما لفت نظر الباحث لدراسة هذه المشكلة؛ من أجل النهوض بواقع السياسات التشغيلية للاستثمار الأمثل للقوى السكانية العاملة في العراق.

وتكمن مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

١. هل إن السياسيات التشغيلية في العراق تتناسب وحجم القوى السكانية العاملة فيه؟

٢. هل إن السياسة السكانية تغطي حاجات سوق العمل؟

❖ **أهداف البحث**

لكل بحث هدف أو مجموعة أهداف يسعى إلى بلوغها للتوصل إلى الحقائق العلمية، ويكمن هدف بحثنا في ما يأتي:

١. الكشف عن السياسات التشغيلية في العراق ومدى مناسبتها لحجم القوى السكانية.

٢. التعرف على مشكلات القوى السكانية في العراق من خلال الدراسة الميدانية لمحافظة بغداد.

٣. بيان أهمية الاستثمار الأفضل للقوى السكانية من خلال التخطيط الأمثل لاستيعاب هذه الفئة السكانية المنتجة.

٤. الكشف عن الحلول وصياغة المقترحات.

❖ **أهمية البحث**: تكمن أهمية البحث بالدراسة في جانبين هما:

١. الأهمية العلمية: إذ تُجيب هذه الدراسة عن عدة تساؤلات تناولت موضوع القوى السكانية العاملة وطبيعة السياسات التشغيلية في العراق، وتحدد أهمية البحث كونه محاولة للكشف عن السياسات التشغيلية وأهم مشكلات القوى السكانية العاملة، وأهم العوامل ذات الصلة في السياسة التشغيلية للمجتمع العراقي بنحوٍ عام ومحافظة بغداد على الخصوص.

٢. الأهمية التطبيقية: يهدف هذا البحث إلى الكشف عن طبيعة السياسات التشغيلية لاستقطاب القوى السكانية العاملة، وأهم معوقات تكمين ذلك في مدينة بغداد، ودراستها دراسة علمية، والوصول إلى تعميمات يمكن من خلالها توضيح الظواهر المماثلة لها في مجتمعنا أو المجتمعات الأخرى.

❖ مفاهيم البحث

- **القوى السكانية:**

تعكس لنا الصورة عن أصحاب النشاط الاقتصادي (القوة البشرية Man Power) وهي تشمل الفئة العمرية الثانية، أي: السكان ضمن القوة البشرية التي تشمل كل الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين الحد الأدنى لسن العمل (١٥) سنة وبين الحد الأقصى للعمل (٦٤) عاما[١]. ويعرف أيضاً (الفئة السكانية التي تتراوح أعمارهم (١٥-٦٤) سنة الذين يرفدون المجتمع بالنشاطات الاقتصادية مثل الإنتاج والتنمية[٢].

التعريف الإجرائي: (هي الفئة السكانية العاملة التي ممكن أن يعتمد عليها المجتمع في الإنتاج والتنمية وتتراوح أعمارهم بين (١٥-٦٤ سنة) وغالباً ما يكونون الفئة الأكبر في المجتمع).

- **سياسة التشغيل :**

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (سياسة التشغيل) بأنها سياسة تغطي كامل السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل في مجمل الوسائل المتعددة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج[٣]، وتعرف أيضاً على أنها مجموعة التدابير والإجراءات التي تضعها وتنفذها مختلف الأجهزة الحكومية بالتعاون مع مختلف منظمات القطاع الخاص، من أجل زيادة فرص العمل، أي زيادة معدل التشغيل من السكان في سن العمل، وذلك للحد من البطالة[٤].

التعريف الإجرائي: (هي مجموعة من التشريعات والقرارات التي تصدرها الدولة لغرض تحقيق الاستثمار الأمثل للقوى السكانية العاملة تتمثل في توفير فرص العمل المناسبة والحد من ظاهرة البطالة في المجتمع).

❖ إجراءات الدراسة الميدانية

- **منهجية البحث:** يقصد بالمنهج ترجمة للكلمة الإنجليزية (method)، ويعرف المنهج

١. فراس عباس فاضل البياتي، علم اجتماع السكان، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ٢٠١٤، ص: ١٢٨.
٢. حسنين محمد عوض، اقتصاديات السكان، دار المعرفة، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص: ٣٦.
٣. إبراهيم عبد الرحمن، عولمة الاقتصاد، دار الوطن للنشر والتوزيع، ليبيا، ٢٠٠١، ص: ٤٢.
٤. سعدية قصاب، اختلالات سوق العمل وفعاليات سياسات التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧، ص: ١٧.

"بانه مجموعة القواعد التي تنظم عملية البحث وتحدد مسارها والإجراءات المتبعة خلالها"[٥]. اعتمد الباحث (المنهج التأريخي، ومنهج المسح الاجتماعي).

- **أداة الدراسة:** عمد الباحث على أن الاستبيان هو أنسب أداة لجمع المعلومات اللازمة لتحقيق هدف الدراسة؛ كونه يتيح فرصة أكبر للمستجيبين للإجابة على الأسئلة الواردة بحرية وصراحة وفي ظروف يختارها نفسه[٦].

١. **بناء الأداة:** لعدم وجود أداة جاهزة تتصل موضوع البحث، قام الباحث بإعداد أداة خاصة بصيغة الاستبيان وتم بناؤه في ضوء الخطوات الآتية:

أ. الاطلاع على الأدبيات الخاصة بالعلوم الاجتماعية.

ب. الاستفادة من الدراسات الميدانية التي أجريت في موضوعات اجتماعية.

هـ. إعداد استبيان استطلاعي، إذ قام الباحث بتطبيق السؤال الاستطلاعي على (١٢) فرداً، وأعطى الباحث فرصة كافية لهؤلاء الأفراد، للإجابة عن السؤال الاستطلاعي.

ح. عرض الباحث مجموعة الأسئلة على خبراء وأساتذة في قسم علم الاجتماع للأخذ بملاحظاتهم.

٢. **الاستبيان المغلق:** تم إعداد الاستبيان بصيغته النهائية بعد تفريغ البيانات التي حصل عليها الباحث من الاستبيان الاستطلاعي، وتم توحيدها وتصنيفها، وقد بلغت عدد من الأسئلة التي تضم بيانات ديموغرافية، وأخرى بينات اجتماعية كي تعطى حرية واضحة للإجابة عن الأسئلة من قبل أفراد العينة.

٣. **تطبيق الاستبيان:** بعد ان أكمل الباحث إجراءات بناء الأداة قام بتطبيقه بصورة فعلية، حيث وزعت على أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (٣٠٠) فرد، طبق عليهم الاستبيان بصيغته النهائية، وقام الباحث بتطبيق الأداة بنفسه، وفي بعض الحالات تم تكليف بعض الزملاء من الإخوة التدريسيين بإيصال الاستبيان إلى أفراد العينة.

٥.فادية عمر الجولاني، تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها، المكتبة المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص: ١٠١.
٦.عزيز حنا داؤد، مناهج البحث التربوي، مطبعة بغداد، ١٩٩٠، ص: ٩١.

- **عينة البحث:**

استخدمت العينة العشوائية، بحسب المناطق الموجودة في مدينة بغداد، وقد ضمت العينة (٣٠٠) مبحوث ممن هم ضمن الفئة السكانية وهم مجتمع الدراسة.

- **الوسائل الإحصائية:**

استخدم الباحث الوسائل الإحصائية الآتية: (التكرارات، والنسبة المئوية، والوسط الحسابي، ومعامل الارتباط بيرسون).

- **مجالات البحث:**

تضمن البحث المجالات الآتية:

١. المجال البشري: سكان مدينة بغداد هم المجال البشري للبحث، متمثلاً بـ (١٥٠) مبحوثاً من الفئة السكانية العاملة الذين يعيشون في مدينة بغداد.

٢. المجال المكاني: حدد الباحث مدينة بغداد، لكي تكون البيئة الجغرافية للبحث.

٣. المجال الزماني: امتدت الفترة الزمنية من ٢٠١٦/٦/١٢ لغاية ٢٠١٧ /٢/١٨.

المبحث الثاني / القوى السكانية العاملة والسياسات التشغيلية في العراق.

على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ في العراق بالنهوض بالواضع التنموي للمجتمع إلا أنه ما زالت هناك معوقات تجوب في الأطر الأساسية للبنية الاقتصادية للمجتمع العراقي منها ما هو (بشري)، ومنها ما هو (مادي)، على الرغم من أن العراق يمتلك قدرات بشرية ومادية تمكنه في النهوض بالواقع التنموي، إلا أنه عجز عن التوظيف الأمثل للقوى البشرية المنتجة مع أن نسبة (٥٠٪) من سكانه هم ضمن هذه الفئة النشطة اقتصادياً[٧]، وبدل أن يكون العراق بلداً منتجاً أصبح بلداً مستهلكاً بسبب عدم التوظيف الدقيق للقدرات البشرية النشطة اقتصادياً، فعجز السياسات التشغيلية وقصورها في تحقيق التكامل الاقتصادي في توظيف هذه الفئة السكانية القت بظلالها على الواقع الاقتصادي والعملي في المجتمع العراقي[٨].

٧. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، ٢٠٠٩، بغداد ، ٢٠٠٩، ص٣٢.

٨. فراس عباس فاضل ، ادارة الموارد البشرية والاستثمار البشري، إدارة الموارد البشرية والاستثمار البشري، مجلة المستقبل العربي، العدد٤٥٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧ ، ص: ١٢٨.

وسترتفع نسبة السكان في سن العمل (١٥-٦٤) إلى (٥٨٪) في عام ٢٠٤٠؛ وهذا يعني أن السكان بدأت غالبيته تتحول من الأطفال وصغار السن إلى سكان في سن العمل والإنتاجية والبناء؛ وهذا يشير إلى أن معدل نمو السكان النشطين في الفئة (١٥-٦٤) أعلى من معدل نمو السكان في فئات صغار السن دون ١٥ سنة؛ وبالتالي خفض معدلات الإعالة وهذه فرصة تتيح زيادة معدلات التشغيل وانخفاض معدلات البطالة لا بد من استثمارها للدخول إلى منطقة الهبة الديموغرافية، وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامجها، ومن المتوقع أن يدخل العراق إلى الهبة الديموغرافية خلال عام ٢٠١٩ وهي السنة التي فيها ستنخفض نسبة السكان في سن العمل ثم تستمر بالارتفاع خلال السنوات اللاحقة إلى أن تصل لأعلى مستوى خلال السنوات الأخيرة من سنوات الإسقاط. والجدير بالذكر أن نسبة السكان في الفئة ٦٥+ سترتفع قليلاً لتصل إلى ٤,٢٪ في ٢٠٤٠ وذلك لارتفاع توقع الحياة عند الولادة نتيجة لتحسُّن متوقع في الوضع الصحي والأمني[٩].

هذا مؤشر على تنامي القوى السكانية العاملة في العراق، ويجب استثماره أفضل استثمار؛ من أجل النهوض بالواقع التنموي وذلك من خلال فرض سياسة تشغيلية، وتحقيق النسبة الأكبر من التشغيل، والقضاء على البطالة، وتشير الدراسات إلى أهمية السياسة التشغيلية ودورها في حل مشكلات القوى السكانية العاملة من جانب ومعوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع؛ وعليه فإن سياسة التشغيل تأتي كمجموعة سياسات مترابطة ومتناسقة في مجالات مختلفة يمكن تأشيرها بالآتي:

١. السياسة السكانية: تتناول المتغيرات الديمغرافية التي تتحكم بحجم المعروض من القوى العاملة وتحدث التغيير المرغوب فيه في هذا الحجم من (إنجاب، وخصوبة، وهجرة، وتوزيع جغرافي).

٢. سياسة التشغيل: تتناول تحديد أعمار الدخول والخروج من العمل، وساعات العمل، وعمل المرأة، وغير ذلك.

٣. سياسة التعليم والتدريب: تحدد مدى استجابة العرض من القوى العاملة بالمؤهلات، والمستويات التعليمية ،والمهنية، والفنية لحاجات الطلب.

٤. سياسة الأجور، وتعمل على توجيه اليد العاملة نحو قطاعات ،ووظائف، ومناطق معينة دون أخرى.

٩.جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء_ التقرير الاقتصادي ، إحصائيات الطبقة العاملة،بغداد،٢٠٠٧. ص٢٩.

٥. سياسة الاستثمار، وتحدد معدلات النمو الإجمالية والقطاعية للناتج المحلي وما يترتب عليها، فضلاً عمّا يترتب على السياسة المعتمدة في مجال التقانة من معدلات نمو وبنى قطاعية ووظيفية للاستخدام[١٠].

وجاءت أهمية العناية بتنمية القوى السكانية العاملة من منظور متعدد الأبعاد منها:

١. البعد الثقافي: حيث ينعكس تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية في التنمية الحضارية للمجتمع، وزيادة معرفة الفرد وتمسكه بما يخص وطنه من العقائد الدينية، والتراث الثقافي، واللغة والآداب، وازدياد درجة الوعي لديه بما يدور حوله.

٢. البعد الاقتصادي: من خلال الموارد البشرية المؤهلة والمدربة يتم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بما يحقق التقدم للدولة ويوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات، فضلاً عن أن الفرد المؤهل تعليماً وتدريباً لديه فرصة أكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة تسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية.

٣. البعد الاجتماعي: من المعروف أن التعليم ينمي قدرات الفرد الذهنية والفكرية ويكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية وترسيخ الروابط الأسرية، وتأثيره الملموس في شعور الإنسان بالذات.

٤. البعد العلمي: يوفر التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطوير بما يسهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة، وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة، والتحسين المستمر في وسائل المعيشة.

٥. البعد الأمني: حيث تؤدي العناية بتعليم الفرد وتدريبه إلى تخفيض نسبة البطالة التي تتناقص مع ارتفاع المستوى التعليمي والتدريبي؛ مما يسهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع، فضلاً عن قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار[١١].

●العوامل المؤثرة في استثمار القوى السكانية العاملة:

يرتبط الاستثمار في القوى السكانية العاملة بمجموعة من العوامل تختلف من دولة إلى

١٠. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، المصدر السابق، ص: ٣٢ وما بعدها.

١١. عبد الله جوير الغامدي، الاستثمار في الرأس المال البشري، مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية والصناعية، بالرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨، ص: ٤-٥.

أخرى، ومن هذه العوامل نذكر ما يأتي:

١) العوامل الجغرافية: تُعَدُّ العوامل الجغرافية واحدة من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار في القوى السكانية العاملة وتشمل هذه العوامل موقع الدولة ومناخها وبيئتها الطبيعية ومصادر مواردها، فالأجواء الطبيعية والمناخية قد تكون عاملاً معرقلاً في عملية الاستثمار البشري، ففي الكثير من الأحيان تكون الأجواء المناخية عائقا أمام السكان في تحقيق النمو البشري من النواحي الثقافية والصحية[١٢].

٢) العوامل السكانية: لا تقل التوليفة السكانية في المجتمع اثرا في استثمار القوى السكانية العاملة من العامل الجغرافي، ولاسيما طبيعة الهندسة السكانية السائدة في المجتمع كـ(التركيب السكاني، ومعدل النمو السكاني) حيث يحدد التوزيع العمري للسكان في الفئات الموازية للمراحل التعليمية الكم المطلوب من المرافق والموارد التعليمية، ويترتب على الزيادة في معدل النمو السكاني الحاجة إلى توفير مزيد من هذه المرافق، وفي حالة عجز الإمكانات الاقتصادية عن توفير هذه المرافق والموارد في دولة ما تتفاقم مشكلات الأميّة، وازدحام الفصول التعليمية، والضغط على الجامعات بأعداد كبيرة، والاهتمام في المراحل التعليمية كافة بالجانب الكمي على حساب النوعي؛ مما يترتب عليه إهدار الاستفادة من الموارد البشرية، وضعف التوافق بين مخرجات التعليم، واحتياجات سوق العمل، وانتشار البطالة وغيرها من المشكلات كما هو الحال في العراق[١٣].

٣) العوامل الاجتماعية: وتشمل المؤثرات المرتبطة بالدين واللغة والتكوين الاجتماعي، ويأتي تأثير الدين بنحوٍ مباشر في النظام التعليمي مع تمسُّك المجتمع بالحفاظ على العقائد الدينية مما يلتزم معه المختصون بوضع المقررات التعليمية على أسس دينية تنمي الثقافة الدينية، وترسخ العقائد والمبادئ والالتزامات المرتبطة بها، أما اللغة فهي تؤدي دورها في تشكيل النظم التعليمية كونها تشكل التراث الثقافي والفكري للمجتمع ووسيلة التعبير والاتصال بين أفراده.

وفيما يخصُّ التكوين الاجتماعي فإنه يؤثر في النظام التعليمي من خلال ارتباط الفرد بالمجتمع، وتكون المجتمع في تركيبته من الأفراد القائمين به، ويؤدي مدى الاتجاه الذي يتبناه المجتمع لإتاحة فرص التعليم لأفراده إلى تحديد حجم شمولية التعليم وفرصه سواء لسكان المجتمع كافة في سن التعليم أو لفئات معينة منه[١٤].

١٢. فليب رفلة، وأحمد سامي مصطفى، الجغرافية البشرية، مكتبة النهضة المصرية، مصر ١٩٧٠، ص: ٣٤.

١٣. فراس عباس فاضل البياتي، الأمن البشري حقيقة أم زيف، دار غيداء للطباعة والنشر، الأردن، ٢٠١١، ص: ٧٦.

١٤. ناصر مراد، الاستثمار في رأس المال الفكري مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد (١٠)، يصدرها مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ٢٠٠٨، ص: ٧٣.

٤) العوامل الاقتصادية: هناك ارتباط وثيق بين كل من الاقتصاد، والتعليم والتدريب حيث تؤثر الأوضاع الاقتصادية في النظم التعليمية والتدريبية من حيث تحديد محتوى التعليم والتدريب ومناهجها وأساليبها ومدتها وتوفير التكاليف سواء للإنفاق الكامل عليها أو لدعمها، وأن المؤسسات التعليمية والتدريبية تمد المشروعات الاقتصادية بالأيدي العاملة المؤهلة والمدربة في مجالات أنشطتها.

٥) العوامل السياسية: تؤثر الأوضاع السياسية السائدة في حركة النظام التعليمي ومحتواه، فالأيديولوجية التي تشكل مجموعة الأفكار المؤثرة في النظام السياسي للدولة تجعل النظام التعليمي يختلف من دولة أو مجموعة من الدول لأخرى حيث يختلف هذا النظام في الدول التي تتبنى النظرية الرأسمالية عن تلك ذات الأيديولوجية الاشتراكية، والدول التي عانت من احتلال دول أخرى لها قد تأثرت برامج تعليمها بثقافة الدولة المحتلة، فضلاً عن تأثير الاستقرار السياسي في فعالية التعليم واستمراريته[١٥].

المبحث الثالث: تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

أولاً: البيانات الديموغرافية:

١. **الجنس:** نعني بالجنس كون المبحوث ذكراً أم أنثى حيث إن النوع السكاني أو الجنس يؤثر في إجابات المبحوثين طالما أن ظروف الرجل ومشكلاته تختلف عن ظروف المرأة، وأن الطريقة التي ينظر فيها الرجل إلى الحياة والمجتمع تختلف عن تلك التي تميّز المرأة.

جدول رقم (١) يبين الجنس في عينة الدراسة.

الجنس	العدد	النسبة المئوية
الذكور	١٧٠	٥٦،٧
الإناث	١٣٠	٤٣،٣
المجموع	٣٠٠	١٠٠

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن هناك تبايناً في جنس المبحوثين، إذ يبين الجدول رقم (١) أن عدد الذكور بلغ (١٧٠) مبحوثاً، شكلوا نسبة (٥٦،٧٪)، بينما بلغ عدد الإناث (١٣٠) مبحوثة، شكلن نسبة (٤٣،٣٪)؛ ويؤكد ذلك أن نسبة القوى السكانية العاملة من الإناث أقل من

١٥.عبد الله جوير الغامدي، الاستثمار في الرأس المال البشري، مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية والصناعية، بالرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨، ص: ٤

الذكور، وهذا ما أكدته مؤشرات وزارة التخطيط العراقية إذ أكدت على أن نسبة القوى السكانية العاملة من الذكور أعلى من نسبة الإناث في العراق بحسب إحصائيات عام ٢٠١٦[١٦].

٢. العمر:

جدول رقم (٢) يبين الفئات العمرية في عينة الدراسة

الجنس	العدد	النسبة المئوية
١٨-٢٧	٨٩	٢٩،٧
٢٨-٣٧	١١٨	٣٩،٣
٣٨-٤٧	٦٢	٢٠،٧
٤٨-٥٧	٣١	١٠،٣
المجموع	**٣٠٠**	**١٠٠**

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن هناك تبايناً في أعمار المبحوثين، إذ يبين الجدول رقم (٢) أن عدد المبحوثين في الفئة العمرية (١٨-٢٧) بلغ (٨٩) مبحوثاً شكلوا نسبة (٢٩،٧٪)، بينما عدد المبحوثين في الفئة العمرية (٢٨-٣٧) بلغ (١١٨) مبحوثاً شكلوا نسبة (٣٩،٣٪)، وهي الأعلى بين النسب؛ وهذا ما تؤكده المؤشرات السكانية في العراق إذ ترتفع فيه معدلات الفئات العمرية الفتية؛ لذا عُدَّ العراق من الدول الفتية سكانياً[١٧].

٣. الحالة الزوجية:

جدول رقم (٣) يبين الحالة الزوجية في عينة الدراسة

الحالة الزوجية	العدد	النسبة المئوية
أعزب	١٢٠	٤٠
متزوج	١٣٢	٤٤
مطلق	٤٨	١٦
المجموع	٣٠٠	١٠٠

١٦.جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، مصدر سابق، ص: ٣٥.
١٧. فراس عباس فاضل البياتي ، علم اجتماع السكان _ موضوعات في الديموغرافية الاجتماعية ، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص٤٣,

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى وجود تباين في الحالة الزوجية للمبحوثين، إذ يبين الجدول رقم (٣) أن عدد العُزَّاب في عينة الدراسة بلغ (١٢٠) مبحوثاً شكلوا نسبة (٤٠٪)، بينما بلغ عدد المتزوجين (١٣٢) مبحوثاً شكلوا نسبة (٤٤٪)، في حين بلغ عدد المطلقين (٤٤) مبحوثاً، شكلوا نسبة (١٦٪) من العينة. إن اختلاف الحالة الزوجية في العينة سينعكس على واقع مشكلات القوى السكانية العاملة في العراق؛ لأن ذلك الأمر يعد مؤشراً فعالاً على اختلاف الأوضاع الاجتماعية والمسؤوليات الاجتماعية تجاه الآخرين وبالتالي اختلاف المشكلات.

الشكل رقم (٢) يبين الحالة الزواجية في عينة الدراسة

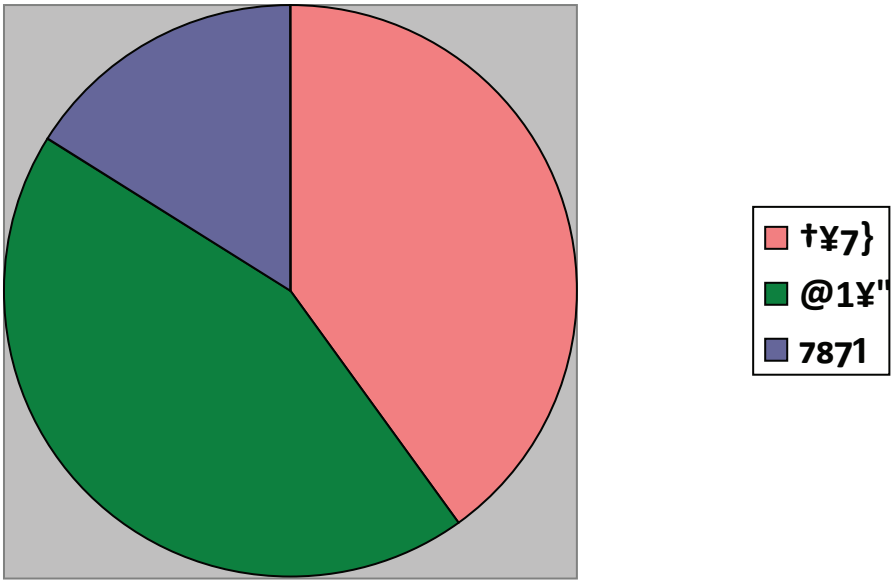

٤. الخلفية الاجتماعية:

جدول رقم (٤) يبين الخلفية الاجتماعية لعينة الدراسة

الجنس	العدد	النسبة المئوية
حضرية	٢١١	٧٠،٣
ريفية	٨٩	٢٩،٧
المجموع	٣٠٠	١٠٠

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن هناك تبايناً في الحالة الخلفية الاجتماعية للمبحوثين، إذ يبين الجدول رقم (٤) أن عدد المبحوثين من خلفيات حضرية هي الأعلى، إذ بلغ (٢١١) مبحوثاً شكلوا نسبة (٧٠،٣٪)؛ وهذا أمر طبيعي كون محافظة بغداد مدينة تسودها الحياة الحضرية وهي عاصمة العراق، بينما بلغ عدد المبحوثين من خلفيات ريفية (٨٩) مبحوثاً شكلوا نسبة (٢٩،٧٪). إن طبيعة الخلفية الاجتماعية للمبحوثين ينعكس على إجاباتهم حول الموضوع حيث إن للخلفية الاجتماعية علاقة بالموضوعات الاقتصادية للقوى السكانية العاملة.

٥.المستوى التعليمي :

جدول رقم (٥) يبين المستوى التعليمي لعينة الدراسة

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
يقرأ ويكتب	٤١	١٣،٧
ابتدائية	٦٢	٢٠،٧
ثانوية(متوسطة والإعدادية)	٨٨	٢٩،٣
جامعية فأكثر	١٠٩	٣٦،٣
المجموع	٣٠٠	١٠٠

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى وجود تباين في الحالة التعليمية للمبحوثين، إذ يبين الجدول رقم (٥) أن عدد المبحوثين الذين مستواهم التعليمي (جامعية فأكثر) في العينة بلغوا (١٠٩) مبحوثين شكلوا نسبة (٣٦،٣٪)، وهي النسبة الأعلى بين النسب الأخرى، وهذا ينعكس إيجاباً في إجابات المبحوثين من حيث إدراكهم لمفهوم السياسة التشغيلية والموضوعات الاقتصادية التي تتبناها الجهات المسؤولة في المجتمع العراقي. في حين بلغ عدد المبحوثين الذين مستواهم التعليمي (يقرأ ويكتب) (٤١) مبحوثاً شكلوا نسبة (١٣،٧٪) من العينة، وهي الأقل كما يوضح ذلك الجدول.

الشكل رقم (٣) يبين المستوى التعليمي في عينة الدراسة

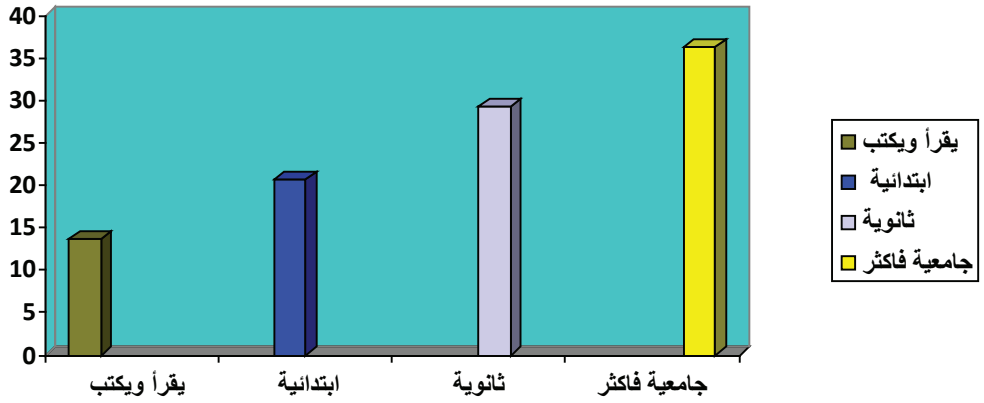

٦. **حجم الأسرة:** من أجل بلوغ النتائج الإحصائية الدقيقة قسمنا أسر العينة من حيث الحجم إلى أسر صغيرة الحجم يبلغ عدد أفرادها (٣-٤) أفراد، وأسر متوسطة الحجم يبلغ عدد أفرادها (٥-٧) أفراد، وأسر كبيرة الحجم (أكثر من ثمانية أفراد)، ويعد حجم الأسرة من الدلالات المهمة وذات الأثر الكبير في اختلاف حاجاتها من حيث الكمية والنوعية.

جدول رقم (٦) يبين حجم الأسرة وعدد أطفالها الرضع

حجم لأسرة	العدد	النسبة المئوية
صغيرة الحجم	١٢٩	٤٣
متوسطة الحجم	١٠١	٣٣،٧
كبيرة الحجم	٧٠	٢٣،٣
المجموع	٣٠٠	١٠٠

يبين الجدول رقم (٦) أن أغلب أسر عينة البحث هي صغيرة الحجم عدد أفرادها (٣-٤) أفراد وبلغ عددها (١٢٩) شكلت نسبة (٤٣٪) من عينة البحث، أما الأسر الكبيرة الحجم فكانت عددها (٧٠) أسرة وبنسبة (٢٣,٣٪) من عينة البحث. إن انخفاض عدد أفراد الأسرة الواحدة يساعد ذلك تقليل الضغط على كاهل الوالدين في توفير متطلبات المعيشة وإشباع حاجاتهم.

٧. الدخل الشهري:

جدول رقم (٧) يبين الدخل الشهري لعينة البحث

الدخل الشهري	العدد	النسبة المئوية
يقل عن الحاجة	١٤٤	٤٨
يسد الحاجة	٩٨	٣٢،٧
يفيض عن الحاجة	٥٨	١٩،٣
المجموع	٣٠٠	١٠٠

يبين الجدول رقم (٧) أن هناك تبايناً في الدخل بين عينة الدراسة إذ بلغ عدد الذين أجابوا أن دخلهم الشهري (يقل عن الحاجة) (١٤٤) مبحوثاً، شكلوا نسبة (٤٨٪) من العينة، وهذا يؤكد أن هذه الأسر تعيش ضمن خط الفقر أو تحت خط الفقر كون دخلهم الشهري لا يسد حاجاتهم الشهرية، ويمكن أن نعزو ذلك إلى طبيعة الأعمال التي يمارسه المبحوثين التي غالباً لا تجني أرباحاً كافية على الرغم من أنهم يحملون شهادات تؤهلهم لممارسة أعمال أخرى أكثر فائدة مالية إلا أن قصور السياسات التشغيلية في استثمار طاقاتهم وخبراتهم أدى إلى خسارة في القوى البشرية العاملة وكفاءات مميزة.

٨. **المهنة:** إن طبيعة المهنة أو العمل الذي يزاوله الإنسان يعكس واقع السياسة التشغيلية في المجتمع ويعد مؤشراً على الكشف عن حقيقة السياسات الاقتصادية في المجتمع.

جدول رقم (٨) يبين مهنة المبحوثين

المهنة	العدد	النسبة المئوية			
يعمل	٧٩	٢٦،٣	مهن وظيفية	٣٣	٤١،٨
			مهن حرة	٤٦	٥٨،٢
			المجموع	٧٩	١٠٠
لا يعمل	٢٢١	٧٣،٧			
المجموع	**٣٠٠**	**١٠٠**			

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن غالبية عينة البحث هم عاطلون عن العمل ولا يمارسون أي عمل أو مهنة، ويبيّن الجدول رقم (٨) أن عدد الذين أكدوا أنهم لا يمارسون أي مهنة أو عمل (٢٢١) مبحوثاً شكلوا نسبة (٧٣،٧٪) وهي نسبة كبيرة، ويعد مؤشراً مهماً على انتشار ظاهرة البطالة؛ وبالتالي قصور السياسة التشغيلية في المجتمع وخسارة القوى البشرية العاملة ومؤهلاتها الفكرية والعلمية والجسدية، وهذا بدوره ينعكس سلباً على الواقع الاقتصادي والحياة الاجتماعية لأن البطالة قد تقود بهذه الفئة إلى ممارسة أعمال غير قانونية تهدد أمن البلد.

٩. عائدية السكن:

جدول رقم (٩) يبين نوع المسكن وعائديه

عائديه المسكن	العدد	النسبة المئوية	طبيعة السكن	العدد	النسبة المئوية
ملك	١٠٦	٣٥،٣	مستقل	٦٩	٦٥،١
			مشترك	٣٧	٣٤،١
إيجار	١٩٤	٦٤،٧	مستقل	٤٤	٢٢،٧
			مشترك	١٥٠	٧٧،٣
مجموع	**٣٠٠**	**١٠٠**	**-----**	**٣٠٠**	**١٠٠**

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن غالبية عينة البحث يسكنون مساكن إيجار، ويبيّن الجدول رقم (٩) إلى أن عدد المبحوثين الذين يسكنون مساكن إيجار (١٩٤) مبحوثاً شكلوا نسبة (٦٤،٧٪)، وأن عدد المبحوثين الذين يسكنون مساكن ملكهم (١٠٦) مبحوثين شكلوا نسبة (٣٥،٣٪)، لا يخفى على أحد أن العراق ما زال يعاني من أزمة السكن فالقصور في الوحدات السكنية جعلت الكثير من الأسر الاتجاه إلى السكن المشترك، وأن تكاليف شراء الأرض وبنائها باهظة جداً اضطرت الكثير من الأسر الاتجاه إلى السكن (الإيجار)؛ وهذا بدوره يحتاج إلى أموال شهرية لتسديد قيمة الإيجار وأن عدم توفر العمل المناسب يشكل عائقاً في تسديد مستحقات الإيجار الشهري.

١٠. الخلفية الاجتماعية

جدول رقم (١٠) يبين الخلفية الاجتماعية للعينة

الخلفية الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
ريفية	٩٢	٣٠،٧
حضرية	٢٠٨	٦٩،٣
المجموع	٣٠٠	١٠٠

يبين الجدول رقم (١٠) أن أغلب البحث هم من خلفيات حضرية وبلغ عددهم (٢٠٨) شكلوا نسبة (٦٩،٣٪)، وأن عدد المبحوثين من خلفيات ريفية بلغ عددهم (٩٢) شكلوا نسبة (٣٠،٧٪)، وهذا أمر طبيعي إذ إن مدينة بغداد تعد من المدن الحضرية وبما أن الدراسة تتضمن في مجالها المكاني مدينة بغداد فالنتيجة تنعكس على البحث.

الشكل رقم (٤) يبين الخلفية الاجتماعية لعينة البحث

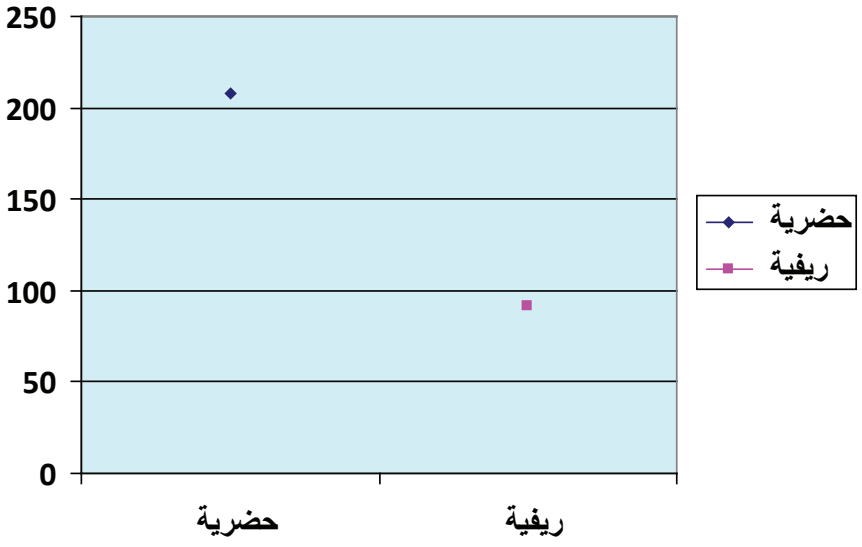

ثانياً: البيانات الاجتماعية

١١. هل أثرت الأوضاع السائدة في العراق على طبيعة السياسة التشغيلية؟

جدول رقم (١١) يبين تأثير الأوضاع السائدة في العراق على طبيعة السياسات التشغيلية.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٤٩	٨٣
لا	٥١	١٧
المجموع	٣٠٠	١٠٠

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن غالبية المبحوثين أكدوا أن الأوضاع السائدة في العراق أثر سلباً في السياسة التشغيلية في العراق، ويبين الجدول رقم (١١) أن (٢٤٩) مبحوثاً شكلوا نسبة (٨٣٪) أجابوا بنعم على أن الظروف التي يمرُّ به المجتمع العراقي أثّر سلباً في طبيعة السياسات التشغيلية تلك الظروف المتمثلة بالحروب والفساد الإداري وفقدان الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي في الحقبة الماضية.

إلى جانب ذلك كله الأزمة الاقتصادية التي يمرُّ به العراق أثر سلباً على طبيعة السياسات التشغيلية للقوى السكانية العاملة مما أثر سلباً في عملية تشغيل هذه الفئة المهمة.

١٢. هل إن السياسة التشغيلية في العراق المتمثلة في توفير فرص العمل والتوظيف تلبي طموحات القوى السكانية العاملة:

جدول رقم (١٢) يبين هل إن السياسة التشغيلية تلبي طموحات القوى السكانية العاملة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٦٤	٢١،٣
لا	٢٣٣	٧٧،٧
المجموع	٣٠٠	١٠٠

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن غالبية المبحوثين أكدوا على أن السياسة التشغيلية في العراق لا تلبي طموحات القوى السكانية العاملة في توفير فرص العمل والتوظيف، ويبين الجدول رقم

(١٢) إلى أن (٢٣٣) مبحوثاً شكلوا نسبة (٧٧،٧٪) أجابوا بعدم تلبية قرارات التشغيل من قبل الجهات المسؤولة طموحاتهم في إيجاد فرص التوظيف أو فرص العمل وإنها تمتاز بالقصور في الحد من ظاهرتي البطالة وهجرة القوى السكانية العاملة في العراق وخسارة الموارد البشرية فيه وهذا ما أفقد الثقة بين هذه الفئة المهمة والسياسة التشغيلية في العراق. وتؤكد الأدبيات الإسكانية والاجتماعية أن قصور السياسة السكانية في العراق كان سبباً في هجرة الشباب إلى خارج العراق بحثاً عن العمل[١٨]، وحين سؤالنا المبحوثين عن الأسباب كانت الإجابات على النحو الآتي:

جدول رقم (١٣) يبين أسباب عدم تلبية السياسة التشغيلية لطموحات القوى السكانية العاملة

الأسباب	العدد	التسلسل المرتبي
تفاقم البطالة	١٠١	١
قصور قرارات التشغيل والتعيين	٨٠	٢
تنامي الفساد الإداري في قرارات التشغيل والتعيين	٥١	٣
عدم تحقيق التوازن في القرارات بين المؤسسات الحكومية	٣٢	٤
إهمال القطاعات غير الحكومية في قرارات التعيين	١٣	٥
المجموع(*)	**٢٧٧**	**--**

أكدت بينات الجدول رقم (١٣) أن هناك تبايناً في الأسباب التي أشار إليها المبحوثين في العينة حول عدم تلبية السياسة التشغيلية في العراق لطموحاتهم في توفير فرص العمل والتوظيف وكانت الأسباب على النحو الآتي:

١. احتل السبب (تفاقم البطالة) المرتبة الأولى من التسلسل المرتبي لأسباب عدم تلبية السياسة التشغيلية لطموحات القوى السكانية العاملة وبلغ عدد الإجابات (١٠١) إجابة.

٢. احتل السبب (قصور قرارات التشغيل والتعيين) المرتبة الثانية من التسلسل المرتبي لأسباب عدم تلبية السياسة التشغيلية لطموحات القوى السكانية العاملة وبلغ عدد الإجابات (٨٠) إجابة.

٣. احتل السبب (تنامي الفساد الإداري في قرارات التشغيل والتعيين) المرتبة الثالثة من

١٨. فراس عباس فاضل البياتي، الحرب والسكان، دار غيداء للطباعة والنشر، عمان ، ٢٠١٤، ص: ٨٩.

(*) أجاب المبحوثين على أكثر من سبب واحد.

التسلسل المرتبي لاسباب عدم تلبية السياسة التشغيلية لطموحات القوى السكانية العاملة وبلغ عدد الإجابات (٥١) إجابة.

٤. احتل السبب (عدم تحقيق التوازن في القرارات بين المؤسسات الحكومية) المرتبة الرابعة من التسلسل المرتبي لأسباب عدم تلبية السياسة التشغيلية لطموحات القوى السكانية العاملة وبلغ عدد الإجابات (٣٢) إجابة.

٥. احتل السبب (إهمال القطاعات غير الحكومية في قرارات التعيين) المرتبة الخامسة والأخيرة من التسلسل المرتبي لأسباب عدم تلبية السياسة التشغيلية لطموحات القوى السكانية العاملة وبلغ عدد الإجابات (١٣) إجابة.

الشكل رقم (٥) يوضح أسباب عدم تلبية السياسة التشغيلية لطموحات القوى السكانية العاملة

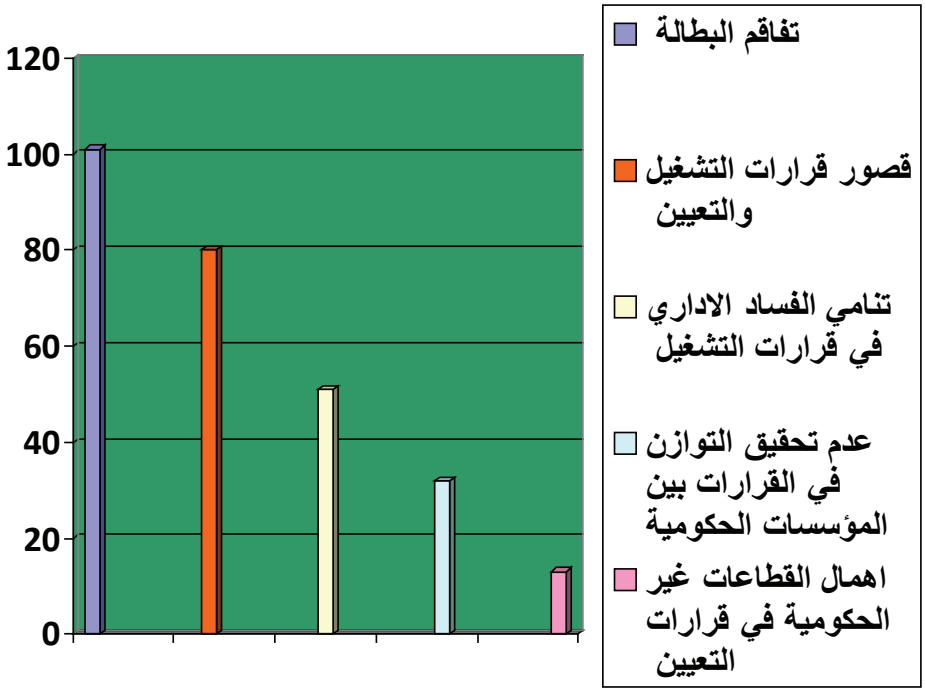

١٣. هل إن السياسة التشغيلية في العراق تستثمر الإمكانات البشرية والمؤهلات العلمية للقوى البشرية العاملة:

جدول رقم (١٤) يبين هل إن السياسات التشغيلية في العراق تستثمر الإمكانات البشرية والمؤهلات العلمية للقوى البشرية العاملة.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٦٩	٢٣
لا	٢٣١	٧٧
المجموع	٣٠٠	١٠٠

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن غالبية المبحوثين أكدوا أن السياسة التشغيلية في العراق لا تستثمر الإمكانات البشرية والمؤهلات العلمية للقوى البشرية العاملة، ويبين الجدول رقم (١٤) أن (٢٣١) مبحوثاً شكلوا نسبة (٧٧٪) أجابوا بعدم استثمار السياسة التشغيلية للموارد البشرية في العراق وأن قصورها كان سبباً في انتشار الكثير من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية السلبية منها:

١. هجرة الفئات السكانية النشطة اقتصادياً إلى خارج العراق.
٢. تنامي الفقر بين الأسر العراقية في العقد الأخير.
٣. انتشار البطالة بين هذه الفئة مما أثر سلباً على سلوك الكثير منهم.
٤. ظهور بعض السلوك المنحرف من الشباب كالسرقة والقتل والجرائم الأخرى.

بينما بلغ عدد المبحوثين الذين أكدوا أن السياسة التشغيلية في العراق تستثمر الإمكانات البشرية والمؤهلات العلمية للقوى البشرية العاملة (٦٩) إجابة شكلت نسبة (٢٣٪).

١٤. هل إن الفساد الإداري سببٌ في قصور السياسة التشغيلية في العراق.

جدول رقم (١٥) يبين هل إن الفساد الإداري سببٌ في قصور السياسة التشغيلية في العراق

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٧٤	٩١،٣
لا	٢٦	٨،٧
المجموع	٣٠٠	١٠٠

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن غالبية المبحوثين أكدوا أن الفساد الإداري الذي ساد في مؤسسات الدولة والجهات الحكومية كانت سبباً في قصور السياسة التشغيلية في العراق، مما أثر سلباً على عملية التشغيل والتوظيف والاستثمار في القوى البشرية العاملة في المجتمع العراقي، ويبين الجدول رقم (١٥) أن (٢٧٤) مبحوثاً شكلوا نسبة (٩١،٣٪) أكدوا أن الفساد الإداري يعد من الأسباب المهمة المؤثرة في تلكؤ السياسة التشغيلية في العراق وهو سبب فاعل في تنامي البطالة وانتشار الفقر في المجتمع العراقي.

١٥. هل إن الإصلاحات الحكومية ستؤثر في طبيعة مخرجات السياسة التشغيلية في العراق؟

جدول رقم (١٦) يبين أن الإصلاحات الحكومية ستؤثر في طبيعة مخرجات السياسة التشغيلية في العراق.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٩٩	٦٦،٣
لا	١٠١	٣٣،٦
المجموع	٣٠٠	١٠٠

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن تباين في إجابات المبحوثين حول أن الإصلاحات الحكومية ستؤثر في طبيعة مخرجات السياسة التشغيلية في العراق، ويبين الجدول رقم (١٦) أن (١٩٩) مبحوثاً شكلوا نسبة (٦٦،٣٪) أكدوا أن الإصلاحات الحكومية ستؤثر في طبيعة مخرجات السياسة التشغيلية في العراق، وأن (١٠١) مبحوث شكلوا نسبة (٣٣،٦٪) أكدوا عدم تأثير الإصلاحات الحكومية على مخرجات السياسة التشغيلية في العراق، وعند سؤالنا المبحوثين الذين أجابوا بنعم عند آلية التأثير كانت الإجابات على النحو الآتي:

١. إن الإصلاحات الحكومية ستعمل على توفير فرص عمل جديدة في القطاعات كافة الحكومية وغير الحكومية.

٢. إن الإصلاحات الحكومية ستحارب الفساد الإداري والمالي؛ وبالتالي سينعكس إيجاباً على طبيعة مخرجات السياسة التشغيلية في المجتمع.

١٦. اعتماد السياسة التشغيلية في العراق على التوظيف في القطاع الحكومي أدى إلى عجزها عن سد مخرجات القوى السكانية العاملة.

جدول رقم (١٧) يبين اعتماد السياسة التشغيلية في العراق على التوظيف في القطاع الحكومي أدى إلى عجزها عن سد مخرجات القوى السكانية العاملة.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢١١	٧٠،٣
لا	٨٩	٢٩،٧
المجموع	٣٠٠	١٠٠

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى وجود تباين في إجابات المبحوثين حول أن اعتماد السياسة التشغيلية على التوظيف في القطاع الحكومي أدّى إلى عجزها عن سد مخرجات القوى السكانية العاملة، ويبين الجدول رقم (١٧) أن (٢١١) مبحوثا شكلوا نسبة (٧٠،٣٪) أكدوا أن اعتماد السياسة التشغيلية على القطاع الحكومي وإهمالها بقية القطاعات المختلطة وغيرها أثر سلباً في سد مخرجات القوى السكانية العاملة، وأن (٨٩) مبحوثاً شكلوا نسبة (٢٩،٧٪) أكدوا عكس ذلك.

١٧. هل إن عدم كفاءة الجهات المسؤولة عن السياسة التشغيلية أدّى إلى عدم شموليتها

جدول رقم (١٨) يبين عدم عدم كفاءة الجهات المسؤولة عن السياسة التشغيلية أدى إلى عدم شموليتها.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٩٧	٦٥،٧
لا	١٠٣	٣٤،٣
المجموع	٣٠٠	١٠٠

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى وجود تباين في إجابات المبحوثين حول عدم كفاءة الجهات المسؤولة عن السياسة التشغيلية؛ مما أدى إلى عدم شموليتها لمؤهلات البشرية للقوى السكانية العاملة، ويبين الجدول رقم (١٨) أن (١٩٧) مبحوثاً شكلوا نسبة (٦٥،٧٪) أكدوا أن عدم كفاءة الجهات المسؤولة عن السياسة التشغيلية أدّى إلى عدم شموليتها؛ وأن ذلك أثر سلباً في أدائها

وخطط التشغيل التي تضعها؛ وبالتالي أثر في تفاقم مشكلات اقتصادية كثيرة منها (البطالة، والفقر، وانخفاض الأجر، وغيرها)، وأن (١٠٣) مبحوثين شكلوا نسبة (٣٤،٣٪) أكدوا عكس ذلك.

١٨. برأيك ما السبل لعلاج مشكلة قصور السياسة التشغيلية؟

جدول رقم (١٩) يبين سبل المبحوثين لعلاج قصور السياسة التشغيلية في العراق

السبل	العدد	التسلسل المرتبي
القضاء على الفساد في الجهات المختصة في تشريع السياسة التشغيلية	١٠٩	١
الاستعانة بالمختصين والخبراء والتجارب العالمية في هذا المجال	٨٤	٢
وضع خطط مستقبلية للاستثمار في القوى البشرية	٦٩	٣
الحد من ظاهرة المتاجرة في التعيينات وفرص العمل	٥٨	٤
تشكيل لجان مختصة في هذا الشأن لتطوير السياسة التشغيلية وتفعليها بما يناسب والإمكانات البشرية المتاحة	٤٣	٥
المجموع(*)	**٣٦٣**	**--**

أكدت بينات الجدول رقم (١٩) أن هناك تبايناً في آراء المبحوثين بشأن إيجاد الحلول لعلاج مشكلة قصور السياسة التشغيلية في العراق، فكانت الإجابات على النحو الآتي:

١. احتلت الفقرة (القضاء على الفساد في الجهات المختصة في تشريع السياسة التشغيلية) المرتبة الأولى من التسلسل المرتبي لسبل علاج مشكلة قصور السياسة التشغيلية، وبلغ عدد الإجابات (١٠٩) إجابات.

٢. احتلت الفقرة (الاستعانة بالمختصين والخبراء والتجارب العالمية في هذا المجال المرتبة الثانية من التسلسل المرتبي لسبل علاج مشكلة قصور السياسة التشغيلية، وبلغ عدد الإجابات (٨٤) إجابة.

٣. احتلت الفقرة (وضع خطط مستقبلية للاستثمار في القوى البشرية) المرتبة الثالثة من التسلسل المرتبي لسبل علاج مشكلة قصور السياسة التشغيلية، وبلغ عدد الإجابات (٦٩) إجابة.

٤. احتلت الفقرة (الحد من ظاهرة المتاجرة في التعيينات وفرص العمل)، المرتبة الرابعة من التسلسل المرتبي لسبل علاج مشكلة قصور السياسة التشغيلية، وبلغ عدد الإجابات (٥٨) إجابة.

٥. احتلت الفقرة (تشكيل لجان مختصة في هذا الشأن لتطوير السياسة التشغيلية وتفعليها بما

يناسب والإمكانات البشرية المتاحة) المرتبة الخامسة والأخيرة التسلسل المرتبي لسبل علاج مشكلة قصور السياسة التشغيلية، وبلغ عدد الإجابات (٤٣) إجابة.

أهم النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج بحسب المعطيات الميدانية التي حصل عليها الباحث من العينة المبحوثة، وفي أدناه أهم هذه النتائج:

١. أكدت الدراسة الميدانية أن هناك قصوراً في السياسة التشغيلية للقوى السكانية العاملة في العراق، وأن السياسة الحالية لا تلبي طموحات هذه الفئة السكانية المهمة.

٢. يقف وراء هذا القصور عوامل متعددة منها: (العوامل السياسية التي انعكست سلباً في هذا الجانب، والعوامل الاقتصادية مثل الفساد المالي والإداري، فضلاً عن عوامل أخرى).

٣. إن السياسة التشغيلية في العراق ما زالت تفتقر إلى التخطيط الجدي والواقي لحجم القوى السكانية العاملة وتحتاج إلى المزيد من المراجعة والتطوير.

٤. أدى القصور في السياسة التشغيلية في العراق إلى نشوء ظواهر اجتماعية بين هذه الفئة المهمة، مثل: (الهجرة الخارجية، وبعض السلوك المنحرف، وممارسة أعمال إرهابية، وغيرها).

٥. كشفت الدراسة أن غالبية المبحوثين أكدوا أن السياسة التشغيلية في العراق ستتأثر بالإصلاحات الحكومية الجارية.

التوصيات: في ضوء النتائج والمعطيات الدراسة الميدانية يوصي الباحث بما يأتي:

أ. الاهتمام بالقوى السكانية العاملة في العراق كونهم الطاقة البشرية العاملة والثروة البشرية.

ب. تحسين السياسة التشغيلية بما تلائم المؤهلات التي تحملها القوى السكانية العاملة.

ج. شمولية السياسة التشغيلية للقطاعات كافة في الجانب الاقتصادي، وعدم اقتصاره على قطاع دون سواه.

د. القضاء على الفساد الإداري في قطاعات السياسة التشغيلية والابتعاد عن المصالح الشخصية في سن التشريعات الاقتصادية.

هـ. على الحكومة السعي الجاد في تنشيط القاعات المختلفة من خلال رسم خطط وسياسات تشغيلية لهذه القطاعات لتنميتها.

المصادر

١. إبراهيم عبد الرحمن، عولمة الاقتصاد ، دار الوطن للنشر والتوزيع، ليبيا، ٢٠٠١.

٢. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، ٢٠٠٩، بغداد، ٢٠٠٩.

٣. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الاقتصادي، إحصائيات الطبقة العاملة، بغداد، ٢٠٠٧.

٤. حسنين محمد عوض، اقتصاديات السكان، دار المعرفة، الإسكندرية، ٣٠٠٧.

٥. سعدية قصاب، اختلالات سوق العمل وفعاليات سياسات التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧.

٦. عبد الله جوير الغامدي، الاستثمار في الرأس المال البشري، مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية والصناعية، بالرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨.

٧. عبد الله جوير الغامدي، الاستثمار في الرأس المال البشري، مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية والصناعية، بالرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨.

٨. عزيز حنا داؤد، مناهج البحث التربوي، مطبعة بغداد، ١٩٩٠.

٩. فادية عمر الجولاني ، تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها، المكتبة المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

١٠. فراس عباس فاضل البياتي، إدارة الموارد البشرية والاستثمار البشري، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٥٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧

١١. فراس عباس فاضل البياتي، الأمن البشري حقيقة أم زيف، دار غيداء للطباعة والنشر، الأردن، ٢٠١١.

١٢. فراس عباس فاضل البياتي، علم اجتماع السكان، موضوعات في الديموغرافية الاجتماعية، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٤.

١٣. فراس عباس فاضل البياتي، علم اجتماع السكان، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت–

لبنان، ٢٠١٤.

١٤. فراس عباس فاضل البياتي، الحرب والسكان، دار غيداء للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٤.

١٥. فليب رفلة، وأحمد سامي مصطفى، الجغرافية البشرية، مكتبة النهضة المصرية، مصر، ١٩٧٠.

١٦. ناصر مراد، الاستثمار في رأس المال الفكري مدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد (١٠)، يصدرها مركز البصيرة للبحوث والاستشارات و الخدمات التعليمية، الجزائر، ٢٠٠٨.

دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري بالقطاعات الحكومية

إعداد سعد عزت السعدي*

الملخص

يُعد الفساد بمفهومه الشامل المصدر الرئيس لإخفاق جهود الحكومة وتكريس الفقر في أي مجتمع من المجتمعات، ففي ظل الفساد تتضاءل قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية ذات الصلة برفاه المواطن، وتأمين المساواة وتحقيق العدالة.

وعلى وفق كثير من الدراسات فإن الفساد يترعرع وينتشر حيثما تكون مؤسسات الحكم ضعيفة؛ لاختلال الأنظمة السياسية والاجتماعية والقانونية وضعفها، وكذلك حينما تصبح المؤسسات الرقابية كالبرلمان والقضاء ومنظمات المجتمع المدني مهمشة أو مصابة هي الأخرى بالفساد.

وعليه سنحاول من خلال هذا البحث التركيز على موضوع الشفافية والمساءلة، وكذلك أهمية الآليات الكفيلة بتحقيق الشفافية والمساءلة أخيراً، وسيقدم الباحث أيضاً بعض تجارب الدول في تطبيق إجراءات الشفافية والمساءلة.

* ماجستير قانون عام – وزارة الهجرة والمهجرين/مكتب المفتش العام

The role of transparency and accountability in reducing administrative corruption in the government sectors

Abstract.

Corruption in its comprehensive sense is the main source of the failure of government efforts and the perpetuation of poverty in any society. In the face of corruption, the ability of the state to achieve its development goals related to the well-being of the citizen,

According to many studies, corruption grows and spreads where the institutions of governance are weak to the imbalance of political, social and legal systems and when regulatory institutions such as parliament, judiciary and civil society organizations are marginalized or also infected with corruption.

n this research, we will try to focus on transparency and accountability as well as the importance of mechanisms to achieve transparency and accountability. The researcher will present some of the experiences of countries in the application of transparency and accountability procedures.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة الدراسة في البحث عن كيفية تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية، ومدى إمكانية تفعيلها من خلال إجراءات محددة تتخذها المجتمعات ذات العلاقة.

أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث في الآتي:

١. التعريف بمفهوم الشفافية والمساءلة ومتطلباتها.

٢. محاولة تطبيق هذه المفاهيم على الدوائر الحكومية في العراق.

٣. الخوض في تجارب بعض الدول كانت تعاني من الفساد.

فرضية البحث:

١. هل تستطيع إجراءات الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد في القطاعات الحكومية؟

٢. ما دور الشفافية والمساءلة في معالجة الفساد المالي والإداري في القطاعات الحكومية؟

منهجية البحث:

استخدم الباحث من طبيعة هذا الموضوع وأهدافه المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبّر عن بيان الظاهرة المراد دراستها، واعتمد الباحث المنهج الوصفي بمدخليه لدراسة المصادر الأساسية والفرعية في مجالات الشفافية، والمساءلة، والفساد الإداري والمالي، وتجارب بعض الدول وصولاً الى أهداف الدراسة من خلال الإجابة عن أسئلتها الموضحة في مشكلة البحث.

تمهيد:

يرتبط مفهوم المساءلة بعملية الإصلاح الإداري، حيث تعمل المساءلة عند تطبيقها بالنحو المناسب على تخليص المؤسسة من المحسوبية وتدفعها نحو الاستقامة والعمل على وفق قواعد الجدارة وتكافؤ الفرص. والمساءلة هي جملة من العمليات والأساليب التي يتم بمقتضاها التحقق من أن الأمور تسير لما هو مخطط لها.

وفضلاً عن ذلك فإن توفّر الشفافية وتعزيزها يؤديان إلى تقويم حق المواطنين وأصحاب المصالح وتفعيله في مساءلة المسؤولين عن قراراتهم وأعمالهم المختلفة.

المبحث الأول: مفهوم الشفافية والمساءلة ومتطلباتها:

تعدُّ الشفافية والمساءلة آليتين فاعلتين للحد من الفساد الإداري ومقوماً أساسياً من مقومات الحكم الصالح الذي يشكل شرطاً مسبقاً من شروط تحقيق التنمية المجتمعية، فهما مفهومان متصلان يضمن كل منهما الآخر، فلا شفافية دون مساءلة، ولا يمكن أن تتحقق المساءلة دون توفر الشفافية. ومن خلال هذا المبحث الذي يقسم على مطلبين سيتناول الأول تعريف الشفافية والمساءلة، أما المطلب الثاني فسيركز على متطلبات الشفافية والمساءلة.

المطلب الأول: تعريف الشفافية والمساءلة:

الشفافية الإدارية من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تحتم على الإدارات القوية ضرورة الأخذ بها، لما لها من أهمية كبرى في إحداث التنمية الإدارية الناجحة، فضلاً عن مساهمتها في تنمية التنظيمات الإدارية والوصول إلى بناء تنظيمي صحيح قادر على مواجهة التحديات المحدثة والتغيُّرات المحيطة[١].

وتعرف الشفافية على أنها: المكاشفة بين الحكومة والشعب عبر ممثليه في البرلمان وكذلك مؤسسات المجتمع المدني والرأي العام[٢].

وفي تعريف آخر، هي أن تعمل الإدارة في بيت من زجاج وكل ما به مكشوف للموظفين والمواطنين؛ إذن هي التزام منظمات الإدارة العامة والمنظمات الخاصة بالإفصاح والعلانية والوضوح

١. فارس بن علوش بن بادي السبيعي، (٢٠١٠)، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، أطروحة مقدمة للحصول على دكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية، الرياض، ص: ١٣.

٢.بسام العموش (٢٠٠٠) السياسات الحكومية والشفافية، نحو شفافية أردنية، المؤتمر الأول لمؤسسات الأرشيف العربي حول الشفافية، ص: ٦٦.

في ممارسة أعمالها مع خضوعها للمساءلة والمحاسبة، وكذلك وضوح التشريعات وإمكانية فهمها واستقرار نصوصها وانسجامها مع بعضها وموضوعاتها.

ويشار إلى أن مبدأ الشفافية هو نوع من أنواع الرقابة على العمل التي تمارس من خلال السلطة التشريعية والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني بأنواعها كافة. إن مفهوم الشفافية يتعدى مفهوم محاربة الفساد فالفساد ناتج عن عدم وجود الممارسة الديمقراطية وعن انحصار الحريات العامة ومتى ما أصبح المجتمع ديمقراطياً بكل ما تعنية الكلمة من معنى تحقق الشفافية وأصبحت محاربة الفساد والفاسدين مهمة ممكنة التحقيق[٣].

فضلاً عمّا تقدّم فإن الشفافية هي حق كل من العاملين أو المتعاملين من المواطنين في الوصول إلى المعلومات والإطلاع عليها وآليات منع الفساد واتخاذ القرارات ذات العلاقة ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي، وتمثل الشفافية مدخلاً لوضع معايير أخلاقية ووثيقة عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من ثقة وكذلك المساعدة على كشف مواضع الفساد[٤].

أما التعريف الإجرائي: فيقصد به تقاسم المعلومات وعلنية صنع السياسات والأنظمة والتشريعات، وتحديد الإجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة يحدد فيها المعلومات التي يجب توفيرها والمواعيد التي يجب نشرها والمسؤولية القانونية في حال عدم نشرها[٥]، والشفافية هي أحدى المكونات الرئيسية للحكم الرشيد وتقوم على مبدأ عدم وجود أمور في الشأن العام تخفى على المواطن.

وتعني ما يأتي:

- الوضوح في الوظيفة، الواجبات، المصادر، سير المعاملات[٥].

- وضوح جميع المعطيات والمعلومات وجعلها في متناول الجميع وبالتالي فإن الشفافية توجد عند توافر المعلومات الدقيقة في آوانها وبصورة مقيدة فالمواطن بحاجة إلى معرفة ما ينتظره من الإدارة

٣. شعبان نوكة (٢٠١٠)، الحكم الراشد المحلي، الحث في قيم وأدوات التمكين، ورقة مقدمة إلى جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ص: ١٧.

٤. محمد عبد الغني حسين هلال (٢٠٠٧)، مهارات مقاومة ومواجهة الفساد، الاتجاهات الحديثة لمحاربة الفساد، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة، ص: ٥٩.

٥.فارس بن علوش بن بادي السبيعي، المرجع السابق، ص: ٥٩.

(٦) المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية (٢٠١١)، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد. فلسطين، ص: ١٤

إذ يتبع له هذا الأمر وإبقاء أعمال الإدارة تحت المراقبة، وأخيراً أن الشفافية ملمة به عينها وهي شرط مسبق من شروط المساءلة[٦].

– تعريف المساءلة:

لا يوجد تعريف واحد لمفهوم المساءلة بل هناك تعريفات متعددة نذكر منها على سبيل المثال:

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها: الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم، وتعريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول بعض المسؤولية عن الفشل الكشف عن الغش والخداع[٧].

وفي تعريف آخر تعني المحاسبة، وأن لا يكون الفرد مسؤولاً أمام نفسه بل يجب المحاسبة على تحقيق الآخرين لمسؤولياتهم؛ وهذا يعني أن يتحمل الفرد مسؤولية ما يسند إليه من أعمال وما يتعلّق بها من مهام تتطلبها تلك المسؤولية وذلك طبقاً للمعايير والمواصفات التي يكون قد سبق الموافقة عليها[٨].

وقد عرفت الأمم المتحدة المساءلة بأنها الالتزام من قبل المسؤولين في القطاعين العام والخاص بالقواعد الآتية:

توضيح كيفية تنفيذ الدائرة لمهامها ومبررات القرارات التي تتخذها.

التفاعل المباشر مع الانتقادات والمطالب التي تقدم إليها.

قبول جزء من المسؤولية عن الأخطاء التي تقع أو الفشل الذي ينبع عن تلك القرارات.

وجود آلية واضحة تتيح للمواطن التأكد من التزام الدائرة بمهامها على الوجه المخطط له.

وجود آلية واضحة التعامل مع الأخطاء أو الفشل[٩].

٦. منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (٢٠١١) دليل البرلماني في مواجهة الفساد، مكتب الشرق الأوسط العربي، فلسطين، ص: ٤.

٧. برنامج الأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية.

٨. محمد عبد الغني حسين هلال، المرجع السابق، ص: ٦٣.

٩. نعيمة محمد حرب، (٢٠١١)، واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تحقيقها في المعاهدات الفلسطينية بقطاع غزة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، مقدمية للحصول على شهادة الماجستير، فلسطين، ص١٠.

أما التعريف الإجرائي لمصطلح المساءلة هو تمكين المواطنين والمعنيين من الوقوف على مدى مشروعية قرارات واجراءات القائمين على القطاعات الحكومية أو الأهلية وتطبيقهم للسياسات والأنظمة والتشريعات على القرارات والإجراءات التي يتخذونها، والرجوع إلى الجهات المعنية لمساءلتهم والتظلم من تصرفاتهم على أعمالهم وفحص وتدقيق قراراتهم وإتاحة الفرصة أمامهم لإيضاح أية نقاط تمسهم أو تهم توجه إليهم(١٠).

ويرتبط مفهوم المساءلة بعملية الإصلاح الإداري حيث تعمل المساءلة عند تطبيقها بالشكل المناسب على تخليص المؤسسة من أبعاد المحسوبية والمحاباة وتدفعها نحو الاستقامة والعمل على وفق قواعد الجدارة وتكافؤ الفرص.

مبادئ المساءلة:

١.وضوح قواعد النظام وعواقب المخالفات: أن يعلم العاملون القواعد المطلوب الالتزام بها وعواقب مخالفتها.

٢.المباشرة في تطبيق الجزاء: إيجاد ارتباط مباشر بين المخالفة والعقوبة وليس معنى ذلك أن يتم العقاب في الحال دون التأكد من المخالفة وأسبابها.

٣.عدالة تطبيق الجزاء: وذلك بوجوب تمتع العاملين بعدالة تطبيق الجزاء حتى يتقبلونها من دون تذمر أو تمييز.

٤.المساواة والتجانس في نوع العقوبة: بحيث يجب أن يفهم العامل أن العقوبة لا ترتبط بالشخص المخالف بل ترتبط بجسامة المخالفة نفسها توقع عليه العقوبة نفسها أسوة بغيره من دون تحيز.

٥.التدرج في شدة العقوبة: وجوب وجود نوع من التدرج في العقوبة بما يتناسب مع نوع المخالفة ومدى تكرارها(١١).

المطلب الثاني: أهمية الشفافية والمساءلة ومتطلباتها:

من خلال هذا المطلب سنقوم بدراسة عنصرين يتمثلان في أبنية كل من الشفافية والمساءلة

١٠.: فارس بن علوش بن بادي، المرجع السابق،ص٩.

١١. معن محمد عبد الفتاح، القانون المدني (٢٠٠٧)، المسائلة الإدارية تطبيقاتها ومعوقاتها في إدارات التربية والتعليم، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ص٣٧.

ومتطلباتهما داخل القطاعات الحكومية، والدور الذي يمكن أن تؤديه في الحد من الفساد الإداري، وبناء إدارة تحقق آمال المواطن، وتساهم في التطوير في مختلف الميادين والمجالات بحيث تكون مبنية على هاتين الركيزتين من أجل الوصول الى إدارة ديمقراطية تحقق الأهداف المنشودة.

أولا: أهمية الشفافية ومتطلباتها:

أصبحت الشفافية من المفاهيم الإدارية الحديثة والمتطورة ومطلباً تسعى إليه كل الحكومات والمنظمات، وقضية وطنية تعمل الدول المتقدمة لإبرازه كوجه من أوجه الديمقراطية في الإدارة، ومظهراً من مظاهر الحضارة، حيث توسعت تطبيقات هذا المفهوم في كثير من المجالات وحقول المعرفة. وتوفر الشفافية يعدُّ أكثر أماناً للعاملين من خلال رقابة هيئات الدولة الدقيقة على جميع العناصر التي تسبّب أي نوع من المخاطرة أو تؤثر على مستوى الإنتاجية، وهي تشجع على استثمار أفضل لأصول المنظمة، وتوظيف أكبر لقدرات العاملين، وتعمل الشفافية على تقليل الغموض والضبابية والحد من الفساد، وتضمن الحقوق العامة في الفهم والمعرفة من خلال مشاركتهم في المعلومات وإدارة عمليات البيانات الداخلية للمنظمة، وتسمح بتثقيف المواطن واطلاعه على الخيارات المتوافرة، وتحقق الترابط والتكامل بين جميع المستويات الإدارية والتنفيذية للمنظمة[١٢].

وتؤكد الشفافية ضرورة أن يكون الناس على علم ودراية بما يحصل، وتساعدهم على فهم الأسس المنطقية للقرارات التي تتخذها الحكومة والعاملون فيها على مختلف المستويات. وهي عنصر رئيس من عناصر المساءلة تقي من الأخطاء الحكومية وتحارب الفساد، وتساعد شفافية التشريعات في منع الانحراف، وإزالة المعوقات البيروقراطية وتيسير الإجراءات وسرعة الإنجاز بعيداً عن الاجتهاد الشخصي في تفسير الأنظمة والتعليمات. وتعد الشفافية مسألة جوهرية في عملية التنمية حيث تعمل على تحقيق الديمقراطية والمساءلة، وتأكيد حق المواطن في متابعة القرارات التي يتخذها المسؤولون وفهمها وتقييمها، وتدعو للانفتاح الإداري والمكاشفة والإفصاح، وتساعد الأفراد في التعبير عن ذاتهم؛ الأمر الذي يرفع من درجة القبول الوظيفي للإفراد، ويسهم في الارتقاء بمستوى الأداء النوعي وجودة النتائج، وعلو المنظمة[١٣].

أما نعيمة محمد حرب فهي ترى أن مبدأ الشفافية من الأمور التي تعد بمنزلة حجر الزاوية في

١٢. أيوب لعمودي (٢٠١٣)، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والسياسية، قسم العلوم السياسية، ص: ٢٥.

١٣.محمد بن محمد أحمد الحربي، «درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود"، السعودية: المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد ١، العدد ٦، ٢٠١٢، ص: ٣١٧.

مجتمعنا، فالشفافية تنطوي على وضع مدونة سلوك، تخلق الثقة وتؤكد عليها، وتتمثل أهمية الشفافية في الآتي:

١. تأتي الإدارة بالشفافية كأحد أهم الركائز ومقومات نجاح التنمية المستدامة؛ لأنها توفر العمل في بيئة تتسم بالشفافية التامة؛ فتؤدي إلى جودة الأداء البشري والمؤسسي وبالتالي تمكن شركاء التنمية الحكومة والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمواطنين من الوصول إلى الهدف المرجو، ودفع حركة التقدم والنهوض بالمجتمع.

٢.تعمل الشفافية على المشاركة في اتخاذ القرار، وتسمح بتوعية المواطنين واطلاعهم على الخيارات المتوافرة، وتحقق العدالة في تقييم أداء العاملين، والوصول إلى ما يعرف بالنظام المفتوح، فضلاً عن كونها آلية لتحقيق المساءلة.

٣.تحارب الشفافية الفساد بصوره وإشكاله كافة، حيث إن شفافية التشريعات وعدم قابليتها للتأويل أو التفسير يساعد على منع الانحراف، ويحد من إمكانية اختراقها، وإن شفافية التشريعات تساعد في إزالة العراقيل وتيسير الإجراءات؛ الأمر الذي يمكن من زيادة الكفاية وفعالية الأداء.

٤.تحقق الشفافية والنزاهة للموظف، والابتعاد عن الاجتهاد الشخصي في تفسير القوانين والأنظمة، والتوسع في اللامركزية، وبساطة هيكل التنظيمي للمؤسسات وسهولة إيصال المعلومات من القمة للقاعدة والتغذية العكسية؛ وبالتالي فإن وجود تشريعات واضحة وشفافة يؤدي إلى تنمية الثقة المتبادلة لفئات المجتمع كافة والحفاظ عليها.

٥. إن الشفافية المطلوبة في المنظمات الإدارية بما في ذلك بين القيادات والعاملين تحت إدارتهم، وذلك حتى لا تكون المنظمة غامضة في توجهاتها في ما يقلل من روح الانتماء لها؛ لذا فالمكاشفة وإيضاح المعلومات بين القيادات العاملة يعززان دور الولاء لدى العاملين، يزيدان من عطائهم حيث يعرفون كل شيء عنها كونهم جزءاً من هذه المؤسسة.

٦. الشفافية الإدارية وسياسة الانفتاح على العاملين والمشاركة وتوافر المعلومة تجعل العاملين أكثر إيماناً بقدرتهم بالتأثير في نتائج الإعمال، ويتحول انتماؤهم من التركيز على تحقيق حاجات الأمان والتقدير الذاتي إلى الاهتمام بالأداء والعطاء.

٧. تسهم الشفافية الإدارية في نجاح خطط التطوير والتغيير حيث يواجه قادة المؤسسات العديد من التحديات التي تقاوم جهودهم في إحداث التغيير المنشود؛ ولضمان مشاركة العاملين

ينبغي إقناعهم بمضمون التغيير ودواعيه، ولهذا فإن الإدارة التي تتبنى مبدأ الشفافية الإدارية وتعلن عن سياساتها وخططها؛ وتكون بذلك قد حجمت من الطاقات السلبية التي يبذلها العاملين في مقاومة التغيير وحولتها إلى نواتج إيجابية.

٨.تعزز الشفافية الإدارية الرقابة الذاتية حيث يتمتع الأفراد العاملين في التنظيمات الإدارية المطبقة لمفهوم الشفافية الإدارية باستقلالية أكثر في أثناء قيامهم بإعمالهم الوظيفية، فكل شيء واضح لدى الموظفين، ولديهم من الصلاحيات ما تكفي لاتخاذ القرارات الخاصة بنطاق عملهم ضمن قواعد العمل وأنظمته؛ وهذا يعزز الرقابة الذاتية بدلاً من الرقابة الإدارية المستمرة[١٤].

٩. تعمل الشفافية على تطوير وظائف الوحدات الإدارية من وحدات إدارية متخصصة، إلى فرق عمل تقوم بأداء وظائفها بشكل أفضل وأوضح وأكثر شفافية؛ لأن الجهود المبذولة هي جهود مشتركة لكل أفراد الوحدة الإدارية؛ مما يؤدي إلى ترسيخ قيم التعاون وتضافر الجهود ووضوح النتائج، حيث يكون أداء الإعمال جماعية.

١٠. تعد الشفافية أكثر أماناً للعاملين من خلال رقابة هيئات الدولة الدقيقة على جميع العناصر التي تسبب أي نوع من المخاطرة، وتشجع على استغلال أفضل لأصول المنظمة.

وإن تطبيق الشفافية يحتاج إلى مجموعة متطلبات من أهمها:

- وجود الديمقراطية في المجتمع.
- الوضوح وعدم الغموض في الأنظمة والقوانين والإجراءات وإعلانها للمواطنين والموظفين.
- نشر الوعي لدى الموظفين والمواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.
- التنسيق المستمر بين الأجهزة المعنية بالموارد البشرية والتطوير الإداري.
- تعيين في الوظائف على أساس الكفاءة والمعرفة .
- تطوير شبكة المعلومات بين الدوائر والمؤسسات كافة، وتسهيل تدفق المعلومات بينها.
- تعزيز دور أجهزة الرقابة المالية والإدارية.
- تطبيق الحوكمة الإلكترونية بنحوٍ أكثر فعالية.

١٤. نعيمة محمد حرب ،واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، المرجع سابق، ص: ١٣.

– مشاركة المجتمع المدني والرأي العام في مكافحة الفساد والقيام بالإصلاح.

– تسهيل إجراءات العمل وتطوير قدرات موظفي الجهاز الحكومي.

– حرية وسائل الصحافة ومنظمات المجتمع المدني[١٥].

ثانيا: أهمية المساءلة ومتطلباتها.

إن المساءلة تؤدي دوراً جوهرياً في تشكيل العمليات والنشاطات اليومية للمنظمة وتوجيهها.

وتعدُّ المساءلة قيمة عليا في للمجتمع قبل أن تكون مجرد آليات، وأن أهميتها القيمية ترتبط بتحقيق قيم أخرى أبرزها الديمقراطية، والشفافية، والتمكين وذلك من خلال السعي المستمر إلى تعزيز الكفاءة والفعالية والجودة وتحقيقها.

و تتمثل أهمية المساءلة في توجيه طاقات المؤسسة نحو الأهداف الاستراتيجية.

– تنظيم الأفراد طبقاً الاستراتجية المنظمة.

– تحديد نقاط الضعف بالعمل في أثناء تراجع الأداء.

– معرفة العاملين بالنتائج المتوقعة وبنحوٍ واضح.

– التوجيه بتركيز الموظفين على نتائج أعمالهم.

– تحسين الأساليب المتبعة في تحسين مفردات العمل.

– إعطاء دافعية أكبر للتطور والتقدم في العملية الإدارية.

– المساعدة على الإبداع والابتكار، حيث إن تفعيل المساءلة في حالة إظهار الإنجاز الحسن تنمي لدى العاملين الرغبة بمحاولة الإبداع والبحث عن الوسائل لتحقيق ذلك[١٦].

ويمكن توضيح الأهمية القصوى للمساءلة في ما يأتي:

١– قطع الطريق على المسؤولين في محاولة تغطية أعمالهم غير المشروعة بسبب اتساع نطاق مصادر المساءلة.

١٥. كاوه محمد فرج قرادغي، أثر الشفافية والمساءلة على الإصلاح الإداري، أربيل، منظمة كيدو، ٢٠١١، ص: ٤.
١٦. نعيمة محمد حرب، المرجع السابق، ص: ٤٣.

٢- تقليل فرص الاتفاقات غير المشروعة بين المجالس المسؤولة الجهات المعنية بالرقابة.

٣- تنوير المسؤول الأكثر نضجاً بردود الفعل له أو لنتائج عمله؛ للاستفادة منها في التطوير الإداري أو التحديث أو التصحيح.

٤- معاونة الجهات الرقابية في القيام بعملها على الوجه السليم.

٥ -كشف التلاعب أو التزوير أو الفساد بمعدل أسرع من المعتاد.

٦- توخي المسؤولين للمزيد من الحذر والحيطة في أعمالهم طالما أن المساءلة متعددة المصادر.

٧- حماية الصالح العام بشكل أكثر فعالية[١٧].

وتكمن أهمية المساءلة في النقاط الآتية:

— تدعم المساءلة عملية تحسين الأداء الإداري.

— تعزز المساءلة الشعور بالمعرفة والكفاءة على مستوى الأفراد والمؤسسات.

— تساعد على تنمية الإبداع والابتكار وحبّ تحقيق الذات لدى العاملين.

— مشاركة الموظفين في عملية اتخاذ القرار الإداري.

— تحييد الجانب المعنوي لدى الأفراد بما يعزز الولاء للمنظمة وللعمل.

— بيان المهام والمسؤوليات و توزيعها على الأطراف المشتركة.

وجود وصف وظيفي متكامل لكل وظيفة إدارية.

- وجود نظام لرفع التقارير الدورية للجهات ذات العلاقة.

- مناقشة النتائج المتحققة بين أفراد المنظمة[١٨].

أما متطلبات المساءلة فإنها تستدعي وجود حرية البيانات وأصحاب مصلحة قادرين على تنظيم أنفسهم، ووجود نظام لمراقبة أداء المسؤولين وضبطه من حيث النوعية، وعدم الكفاءة أو

١٧. (٢) غادة شهير الشمراني ،الشفافية والمساءلة في الدول العربية. السعودية، جامعة الملك سعود الدراسات العليا برنامج الماجستير، مشكلات وقضايا في دراسة التنمية ، ٢٠١٢، ص: ٤.

١٨. كاوه محمد فرج قرادغي، أثر الشفافية والمساءلة على الإصلاح الإداري. المرجع السابق، ص: ٦.

العجز أو إساءة استخدام الموارد، ولا بدَّ للموظف أن يبلغ عن أي سلوك يتنافى مع معايير الأخلاقية للعمل، ولا بدَّ من توافر الإجراءات والتدابير من خلال تشريع محدد يصف ويحدد متى وكيف يتم الإبلاغ عن مظاهر سوء السلوك هذا. وعن مساءلة المرؤوسين عن نتائج إعمالهم ينبغي التأكد من ثلاثة أمور:

– أن تكون اختصاصات ذلك المرؤوس ومسؤولياته واضحة ومحددة بنحوٍ دقيق.

– أن يكون المرؤوس قادراً على القيام بأعبائه واختصاصاته.

– أن تكون الصلاحيات المخولة له متاحة بالقدر الكافي الذي يسمح له بالقيام بمسؤولياته، أي: وجود توازن بين السلطة والمسؤولية؛ وبذلك يمكن مساءلة الشخص عن فشلة بالقيام بمهامه الوظيفية.

المبحث الثاني: آليات مكافحة الفساد الإداري بالاعتماد على الشفافية والمساءلة:

من خلال هذا المبحث سنحاول استعراض أهم المعوقات والعقبات التي تواجه كلاً من الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي والتي تقف حجر عثرة في طريق عمل الشفافية والمساءلة، وتعرقل أهدافها في الحد من مظاهر الفساد الإداري داخل القطاعات الحكومية.

المطلب الأول: طرق تطبيق الشفافية والمساءلة:

أولاً: معوقات تطبيق الشفافية الإدارية: هناك العديد من المعرقلات التي تعيق تحقيق جهود الشفافية الإدارية وهذه المشكلات تتمثل في الآتي:

– الاستمرار في تنفيذ الأنظمة القديمة والروتين والتعقيد في الإجراءات المتبعة يشكل عائقاً في وجه الشفافية الإدارية؛ لذلك يجب القيام بالإصلاح الإداري والتطوير بجميع عمليات الإدارة قبل البدء بتطبيق الشفافية في الإدارة.

– يمكن أن تتعرّض الشفافية لبعض التجاوزات والخروقات من قبل البعض من خلال الإفصاح غير الدقيق أو غير السليم عن المعلومات والبيانات، أو استغلال المعلومات من قبل المستخدم لها أو من يقوم بالإفصاح عنها؛ لتحقيق أهدافه الخاصة في حال تعارضت مع أهداف المؤسسة.

– الصعوبة في تحديد أولويات الأهداف المطلوب تحقيقها تعد من أهم معوقات الشفافية الإدارية، فهي تحتاج للوضوح والموضوعية؛ وبالتالي فإن كثرة الأهداف وتشعبها يجعل من الصعب جداً وضع أولويات للتنفيذ؛ الأمر الذي يسبّب إعاقة للشفافية.

– إن الازدواجية والفوضى في عمليات التحديث والتطوير تؤدي إلى بعثرة الجهود وضياع التنسيق بين أجهزة الإدارة بنحوٍ عام.

– التركات السلبية من الأنظمة السابقة التي تتطلب معالجة لمدى طويل قبل البدء بالنهوض بالمجتمع ومؤسساته.

– إساءة تفسير المعلومات من قبل مستخدميها الذي قد يعود إلى التحيز المقصود، إلا في أجواء ديمقراطية، وإمكانات الشفافية والمساءلة تكون كفيلة بمعالجة مثل هذه التجاوزات ضمن إطار النظام القانوني والقضائي[١٩].

ثانياً: معوقات تطبيق المساءلة: اعتماداً على ما ذكر في الدراسات السابقة، فإن جلّ المعوقات كانت وليدة لتراكمات تأريخية للنواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الذي تعمل فيه الإدارة، وتكون المعوقات إدارية وبنيوية وتتعلق بالجهاز الإداري مثل السطوة المركزية الشديدة، وضعف اللامركزية على مستوى الإدارة؛ لذا يلتزم الإداريون التنفيذيون بما يملى عليهم من رؤسائهم أو من المركز الرئيس، ويكون التفويض في هذه الحالة بأدنى درجاته، ما يضعف قدرة الرئيس على مساءلة المرؤوس خارج قاعدة الإذعان، وهذه يشكّل تحدياً كون المساءلة عملية تشمل جوانب العملية الإدارية كافة، التي تتطلب من الإداري استخدام مهارته والاستفادة من معرفته بالعمل، ومحاولة الابتكار وهذا يضعف المساءلة أمام الجمهور.

ثالثاً: معوقات اجتماعية ثقافية: ومنها:

– ضعف التخطيط الشامل، الذي بدوره يتسبب في إضاعة أو الإهمال للاستخدام الأمثل للطاقات التنظيمية حيث يؤدي إلى عدم تحديد الأدوار بدقة أو حدوث الازدواجية في النشاطات أو التعارض في الواجبات والمهام ما يشوش خطوط المساءلة في مرحلة العملية أو التنفيذ، ويجعل من الصعوبة بمكان إرجاع المستوى المتحقق للنتائج إلى أي فرد أو وحدة تنظيمية.

– صعوبة تفعيل الرقابة والإشراف الإداري بسبب تضخم حجم الجهاز الإداري وتعدد

١٩. نعيمة محمد حرب، واقع الشفافية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، المرجع سابق، ص: ٣٠.

نشاطاته، فضلاً عن وجود عمالة فائضة، ما يعقد عمليات المساءلة ويضعف قدرة مؤسسات محدودة بممارستها، حيث إن كل قطاع خدمة يحتاج إلى نظام محاسبة مختلفة تبعاً لاختلاف طبيعة عمله.

— تعدد اللوائح والإجراءات؛ مما يدلُّ على كثرة التجارب المتبعة في تنفيذ الإجراءات، وتزايد الشكوى من الروتين في إنجاز معاملات المواطنين، وسيادة البيروقراطية في عمل الجهاز الإداري الحكومي.

— ضعف الحماية الممنوحة للأشخاص والوحدات الإدارية التي تمارس إعمال المساءلة والمراقبة، وتبين ذلك من عدم استقلاليتها الكلية وإخضاعها للإدارة العامة المركز ما يوفر وسائل كثيرة للتأثير على القرارات المتخذة من قبلهم.

—كثرة التغييرات في القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات وأحيانا كثرة إعادة الهيكلة يجعل من الصعب ممارسة المساءلة بصورة منتظمة وكعملية متصلة، حيث إنه على الرغم من التغييرات في التشريعات والقوانين والهياكل تبقى أنشطة الإدارة العامة المطلوب ممارستها وتقديم الخدمات اليومية للمواطنين، ولا يتوقف ذلك على إدارة الشؤون العامة حتى تتضح صورة الهياكل الجديدة أو إنجاز القوانين، وإنما يكون ذلك معطلاً للإعمال أحياناً[٢٠].

— استمرارية الخضوع إلى الولاءات الاجتماعية التقليدية التي تؤدي إلى الانتشار والمحاباة والمحسوبية والواسطة في عمل الإدارة العامة وتحول العلاقة بينها وبين المواطن إلى علاقة السيد بالتابع.

— تدني مستوى رواتب العاملين في الجهاز الإداري مقارنة بارتفاع تكاليف المعيشة، مما يساعد على إيجاد بيئة خصبة للفساد، فضلاً عن توافر العروض المغرية لتداول السيولة الزائدة بسبب توجهات الدول المختلفة لتشجيع الاستثمارات.

— قلة التدريب، ولاسيما عدم احتواء برامجها على نشاطات تدريبية تحقق ثقافة المساءلة، وبيان متطلباتها ومنافعها.

— ضعف التنشئة الاجتماعية الأساسية للإفراد والعاملين في مؤسسات الإدارة العامة، وعدم مراعاة ذلك في تأهيل الموظفين الجدد، ولاسيما في مجال المساءلة وعلاقاتها ومقتضيات تحقيقها.

٢٠. فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص: ٥١.

— انتشار الفساد الذي أصبح من المعوقات الخطيرة التي تحول دون تفعيل مفهوم المحاسبة، ويمكن قراءة ذلك من أهمية عنصر المساءلة كأحد مكونات معادلة مواجهة الفساد[٢١].

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول في تنفيذ مبادئ الشفافية والمساءلة (الأردن، جورجيا، العراق):

أولاً: الأردن:

جاء إنشاء هيئة مكافحة الفساد الأردنية كهيئة مستقلة تنفيذاً لتوجيهات ملك الأردن عبد الله الثاني إلى الحكومة الأردنية من أجل إيجاد مرجعية مستقلة معنية بمكافحة الفساد، وتعزيز الوقاية منه، والتوعية بمخاطره وبما ينسجم مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقّع عليها الأردن بتأريخ ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٣، وصدّق عليها بموجب قانون المصادقة رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٤؛ ونتيجة لذلك صدر قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (٦٢) لعام ٢٠٠٦ الذي حدّد بموجبه أهداف الهيئة ومهامها، وبيّن الأفعال التي تعد فساداً، وتم تعديل القانون بموجب القانون المعدل رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢، حيث تضمنت التعديلات الجديدة العديد من المواد القانونية الخاصة بتوفير الحماية للشهود والمبلغين في قضايا الفساد، فضلاً عن منح الهيئة صلاحية وقف العمل بأي عقد أو اتفاق أو امتياز تم الحصول عليه نتيجة فعل فساد، وتخويل الهيئة صلاحية التعاون الدولي لتقديم وطلب المساعدة القانونية المتبادلة، وقد استثنى التعديل سقوط جرائم الفساد والعقوبات الخاصة بها بالتقادم، وتم تعديل القانون بموجب القانون المعدل رقم (١٦) لسنة ٢٠١٤، وبموجبه تمّ إضافة جرائم غسل الأموال والكسب غير المشروع، وعدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع قد تؤدي إلى تعارض في المصالح إذا كانت القوانين والأنظمة تستوجب ذلك ويكون من شأنها تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للممتنع عن إعلانها، إلى أفعال الفساد المجرمة في المادة (٥) من قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته، وبعد ذلك صدر القانون الأخير رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ (قانون النزاهة ومكافحة الفساد) .

وهيئة مكافحة الفساد هي الجهة المعنية بملاحقة كل من يرتكب أياً من أفعال الفساد المجرمة على وفق أحكام قانون الهيئة رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٦، وهي معنية أيضاً في القيام بالجهود اللازمة لتجفيف منابع الفساد، وتوعية المواطنين بآثاره السلبية الخطيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى صورة الأردن لدى المستثمرين والمؤسسات الدولية.

٢١. أحمد عودة دويري (٢٠٠٢)، المسائلة على الإدارة العامة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ص:١٠١.

وحدد قانون هيئة الفساد أهدافها بما يأتي:

أ. وضع سياسات فعّالة وتنفيذها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لمكافحة الفساد والوقاية منه.

ب. الكشف عن مواطن الفساد بجميع أشكاله بما في ذلك الفساد المالي والإداري وكذلك الواسطة والمحسوبية إذا شكلت اعتداءً على حقوق الغير وعلى المال العام.

ج. توفير مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة.

د. مكافحة اغتيال الشخصية.

هـ. التعاون في تقديم وطلب المساعدة القانونية الدولية حال توافر شروط تقديمها من خلال القنوات الرسمية.

وتتولى الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها المهام والصلاحيات الآتية:

أ. التحري عن الفساد المالي والإداري، والكشف عن المخالفات والتجاوزات، وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بذلك، ومباشرة التحقيقات والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لذلك[٢٢].

ب. ملاحقة كل من يرتكب فعلاً من أفعال الفساد خلافاً لأحكام القانون وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة ومنعه من السفر، وطلب كف يده عن العمل من الجهات المعنية، ووقف راتبه وعلاواته وسائر استحقاقاته المالية إذا لزم، وتعديل أي من تلك القرارات أو إلغاوها على وفق التشريعات السارية المفعول.

ج. إجراء التحريات اللازمة لمتابعة أي من قضايا الفساد من تلقاء نفسها أو بناءً على إخبار يرد من أي جهة، أو بناءً على شكوى من أحد المتضررين.

الإستراتيجية الوطنية في الأردن لمكافحة الفساد:

لقد سبق لهيئة مكافحة الفساد الأردنية أن تبنّت استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٢)، تركّزت في تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد، والوقاية من الفساد، والتثقيف والتدريب والتوعية العامة، وتنفيذ القانون، وتنسيق الجهود لمكافحة الفساد والتعاون الدولي.

٢٢. لمزيد من التفاصيل يرجى زيارة موقع هيئة النزاهة الأردنية على الإنترنت: http://www.jiacc.gov.jo.

وبانتهاء مدة هذه الاستراتيجية، أعدت هيئة مكافحة الفساد وبالتعاون مع مجموعة من الخبراء الدوليين الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة من (٢٠١٣-٢٠١٧) ارتكزت إلى الأهداف الآتية[٢٣]:

١. رفع مستوى التوعية والتثقيف حول ظاهرة الفساد وجهود مكافحتها:

تؤثر ظاهرة الفساد بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني والبيئة الاستثمارية في البلاد. وتقع مسؤولية رفع مستوى التوعية والتثقيف بأشكال الفساد وآثاره السلبية على الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني كافة. وإن هذه الجهات مسؤولة عن توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة للمواطنين عن حجم هذه الظاهرة، والإجراءات، والسياسات، والتشريعات المتخذة لمعالجتها.

٢. تعزيز الوقاية من الفساد:

تتطلب جهود الوقاية من الفساد ترسيخ مبادئ النزاهة والحاكمية الرشيدة وتفعيل الرقابة الداخلية ووضع مدونات السلوك الوظيفي وتطبيقها في مؤسسات القطاع العام من خلال وضع التشريعات والسياسات وإجراءات العمل الكفوءة والفاعلة، وأن مسؤولية الوقاية من الفساد تقع أيضاً على مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، سواء أفي مجال الممارسة أم في مراقبة التزام مؤسسات القطاع العام.

٣. تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد:

تتولى هيئة مكافحة الفساد مسؤولية رفع مستوى التوعية العامة حول ظاهرة الفساد، واتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من هذه الظاهرة، والتحقيق في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيه، وتعدُّ مهام الهيئة بالغة الأهمية في ملاحقة الفاسدين، وتقديمهم للقضاء لملاحقتهم؛ وهذا يتطلب امتلاك الهيئة للموارد البشرية والفنية، على أن تتسم إجراءات عملها بالكفاءة والشفافية، وآليات وظيفية للتعاون والتنسيق مع مؤسسات القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

٤. تفعيل المشاركة المجتمعية في أنشطة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة:

يؤثر الفساد سلباً على الحقوق الأساسية للمواطنين، وأنشطة الأعمال، ويتطلب إنشاء منظومة فاعلة لمكافحة الفساد تفعيل المشاركة المجتمعية في جهود الوقاية من الفساد ومكافحته،

٢٣.(١) ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، هيئة النزاهة الأردنية، www.wikipedia.org تأريخ الدخول:٢٠١٧/١٠/٩.

بحيث يكون الجميع من أفراد، ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات غير الربحية ومؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة جزءاً من عمليات صنع القرار ووضع التشريعات والإستراتيجيات والسياسات، والمعايير، والإجراءات المصممة لضمان النزاهة المجتمعية.

٥. كفاءة الإجراءات التحقيقية في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيه:

هناك العديد من الجهات المسؤولة عن التحقيق في قضايا الفساد مما قد يؤدي إلى التداخل في اختصاصاتها، كما أن الإطار القانوني الذي يحدد مهامها وأدوارها في مجال مكافحة الفساد غير واضح لكافة أفراد المجتمع، وبالتالي فإنه من المهم أن يتم تنظيم التعاون وتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة ما بين سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية والجهات الأخرى ذات العلاقة، كما أنه من المهم ضمان إمتلاك الأفراد العاملين في هذه الجهات للمهارات والقدرات اللازمة للحفاظ على كفاءة منظومة مكافحة الفساد.

٦. تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد:

تتطلب جهود مكافحة الفساد تعاون دولي كفوء وفاعل للوقاية ومكافحة جرائم الفساد ومتحصلاتها؛ ولتحقيق ذلك، يتطلب استمرار الأردن مشاركته في الجهود الإقليمية والدولية، وذلك في إطار الاتفاقيات والمنظمات الدولية العاملة في مجال مكافحة الفساد، ويشمل ذلك التعاون وتبادل المعلومات في مجال التحقيق المشترك في قضايا الفساد واسترداد الموجودات، والمسؤولية عن التحقيق في جرائم الفساد تحتاج إلى وجود آلية واضحة للمساعدة القانونية المتبادلة وتبادل المعلومات على المستوى الدولي[٢٤].

ثانيا: جورجيا:

في عام ٢٠٠٣ كان الفساد قد توغل تقريبا في كل مفاصل الحياة في جورجيا ولعل من أكثر مظاهر الفساد المتفشي وضوحاً شرطة المرور الذين يرتدون الزي الرث من الحقبة السوفيتية.

لقد استشرى الفساد في معظم الخدمات الحكومية الأخرى، وكانت الرشوة تحدث عند طلب إصدار جواز سفر، أو تسجيل ملكية، أو بدء أي نشاط تجاري، أو بناء منزل، وحتى الدخول إلى الجامعات كان يتطلب دفع الرشوة كما تلاعبت العصابات الإجرامية «لصوص القانون» التي كانت تعمل دائماً على الإفلات من العقاب، والانخراط في عمليات ابتزاز، والتهريب، وسرقة السيارات،

٢٤. لمزيد من التفاصيل يرجى زيارة موقع هيئة النزاهة الأردنية على شبكة الإنترنت، المرجع السابق.

والسرقة عموماً، حيث تلاعب المجرمون بعقود مع مسؤولين حكوميين لغرض نهب الخزينة، والكثير من المسؤولين أصابهم الثراء خلال عدة سنوات[٢٥].

وفي ظل هذا الفساد استطاعت جورجيا محاربة الفساد، وإعطاء مثلٍ يحتذى به لما لهذه التجربة من أهمية كبيرة، وهناك عوامل أدت إلى نجاح الإصلاحات في جورجيا، هي:

١. ممارسة الإرادة السياسية القوية: إن الإرادة السياسية القوية والمتواصلة كانت الأساس في مكافحة الفساد في جورجيا في الوقت الذي فشلت فيه العديد من البلدان بما في ذلك الدول التي قامت بعد اندلا ع الثورات فيها مع الالتزام السياسي في تحقيق النتائج.

٢. إنشاء المصداقية المبكرة : كانت لدى قادة الحكومة نافذة من الفرص لمدة ثمانية أشهر لإجراء تغييرات جذرية، وقد عمل القادة على تطوير ''الدورة الفاضلة'' التي تتضمن الإرادة السياسية القوية والرؤية الواضحة المدعومة باستراتيجية مرنة، وبالبراغماتية، والتنفيذ السريع كلها وصلت إلى نتائج سريعة أدت إلى اتساع نوافذ الفرص وعززت الإرادة السياسية لمكافحة الفساد.

٣. شن الهجوم المباشر على الفساد: أدرك صناع القرار السياسي في جورجيا أن الإصلاحات مترابطة مع بعضها بعضاً، وأن نجاح إحداها سيحتاج إلى النجاح في مجال آخر، وعلى سبيل المثال فإن تحقيق النجاح في إصلاحات مكافحة الفساد وفي جميع مفاصل الدولة والخدمات المقدمة للمواطنين.

٤. جذب الموظفين الجيدين: غالباً ما حدَّ نقصُ الموظفين المؤهلين من القدرة على تنفيذ الإصلاحات، وقد تغلب صناع القرار السياسي على قيود القدرات البشرية في المؤسسات العامة عبر تعيين موظفين جدد من خارج تلك المؤسسات، ولاسيما الأشخاص من ذوي الخبرات في القطاع الخاص وأصحاب المؤهلات الأجنبية.

٥. تحديد دور الدولة: جرت عدة محاولات للحد من التفاعل المباشر بين المواطنين والدولة عبر الخصخصة، ورفع القيود عن شركات الإعمال والإصلاح الضريبي. ويعتقد القادة الجورجيون أن الخصخصة كانت ضرورية لإعادة هيكلة الاقتصاد، وكبح جماح الفساد وزيادة إيرادات الدولة وكذلك ترك سوق العمل يعمل كان الحل للعديد من المشكلات.

٢٥. البنك الدولي، (٢٠١٢) تجربة الحكومة الجورجية في مكافحة الفساد، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ص:٢٧.

٦. اعتماد الحلول غير التقليدية: في بعض إصلاحات مكافحة الفساد كالتفاوض حول مدفوعات النقدية التي دفعها الموظفون الفاسدون ورجال إعمال المسجونون لقاء إطلاق سراحهم كانت مثل هذه الامور مدعاة للجدل؛ وكان الهدف من ذلك أنه لا يمكن إبقاء كل موظف عمومي فاسد بالسجن لأنهم كثيرون، وبدلاً من جلوسهم في السجن الذي كلف الدولة أموالاً وخزينتها خالية الوفاض فقد كان من الأفضل استرجاع الأموال التي حصلوا عليها بطرق غير مشروعة، وإطلاق سراحهم، وحال قيامهم بالدفع فذلك يعني أنهم خسروا قوتهم.

٧. تطوير وحدة الهدف والتنسيق عن كثب: أسهمت عدة عوامل في إعطاء الطبيعة الشاملة للإصلاحات في مكافحة الفساد، منها:

أ. الفريق الأساسي لصناع القرار كان صغيراً وقد تشارك بالقيم التي تخص توجيه السياسة العامة.

ب. كان هناك تنسيق مكثف على مستوى مجلس الوزراء، وكان مجلس الوزراء يجتمع دورياً وتتم فيه مناقشة السياسيات.

ت. تم تشكيل عدة لجان رفيعة المستوى التوجيه الإصلاحات في مختلف المجالات مثل: النقل، والضرائب، والطاقة، والخصخصة، وغيرها .

ث. تم عقد اجتماعات غير رسمية بصدد القضايا الرئيسة عند الحاجة، وكان الشعور بالحاجة الملحة العاجلة هو الذي عزز التنسيق الوثيق جداً.

٨. تسخير الخبرة الدولية للأوضاع المحلية: واجهت العديد من الدول التحديات التي واجهتها جورجيا، وقد تعلّم صناع القرار من تجاربهم؛ فعلى سبيل المثال تم استلهام فكرة من النظام القضائي في الولايات المتحدة، وصممت تشريعات مكافحة المافيا على غرار التشريعات في إيطاليا وغير ذلك من الخبرات الدولية في مجال إعادة بناء دولة بمفاصلها كافة.

٩. تسخير التكنولوجيا: نمت بعض التكنولوجيا في جورجيا، وكانت بمنزلة العنصر الرئيس في جهود مكافحة الفساد، وبالاعتماد على التكنولوجيا فقد تم القضاء على العديد من الاتصالات المباشرة بين المسؤولين الحكوميين والمواطنين؛ وهذا بدوره أدّى الى تخفيض

فرص تعاطي الرشوة وساعدت التكنولوجيا أيضاً على تيسر الخدمات العامة وجعلها أسهل للمراقبة مع تيسير معاملات المواطنين.

١٠. استخدام الاتصالات استراتيجياً: في وقت مبكر قام قادة الحكومة باستخدام وسائل الإعلام وبنحوٍ فعّال بنشر صور المسؤولين الفاسدين رفيعي المستوى الذين تم القبض عليهم، وتم تصوير أيضاً إلقاء القبض على المتهربين من الضريبة(٢٦).

ثالثاً: العراق:

تعدُّ مكافحة الفساد من الأوليات التي لا بدَّ أن تهتم بها المجتمعات والدول والمؤسسات التي تعاني منه، ولا بد أن تتضافر الجهود للحدّ من توغله على ثروات البلد ومدخولاته؛ لأن استمراره واتساعه يهدد مشاريع التنمية الاقتصادية والسياسية والمجتمعية وحتى البشرية، وهناك وسائل متعددة للحد منه كالآليات القانونية والقسرية المختلفة، والآليات التثقيفية والتعليمية، والآليات المجتمعية، وإعلاء القيم الخلقية، وحتى آليات التعاون الدولي والملاحقة القانونية عبر المؤسسات الدولية وتكاتف جهود الدول التي تعاني من الظاهرة نفسها؛ لأن هناك إمكانيات لتبادل المعلومات والخطط لمواجهته.

وبعد صدور أوامر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) في العراق (٥٥) و(٥٧) التي بموجبها تم استحداث هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين، وقد صدر قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١، وتم تشريع قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لسنة ٢٠١١ حيث إن هيئة النزاهة من الهيئات المستقلة، ولها شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري، وتخضع لرقابة السلطة التشريعية أي سلطة مجلس النواب العراقي حيث تعمل الهيئة على المساهمة في منع الفساد ومكافحته، واعتماد الشفافية، والتحقيق في قضايا الفساد الإداري والمالي طبقاً لإحكام القانون، وتعتمد الهيئة في عملها على المحققين وتحت إشراف قاضي التحقيق المختصة ومتابعة قضايا الفساد التي لا يقوم بها محققو الهيئة بالتحقيق وتعتمد الهيئة في عملها بالتعاون مع ديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العامين، حيث يعمل ديوان الرقابة المالية بالتدقيق المالي والمحاسبي وهو معني بالكشف، والغشّ، والتبذير، وإساءة التصرُّف إلى المفتش العام المختص، ويتخذ المفتش العام ما يلزم بشأن تقارير ديوان الرقابة المالية، ويجري التحقيق الإداري اللازم ويقدم النتائج إلى الوزير المختص، وتصدر هيئة النزاهة لائحة تنظيمية تنشر في الجريدة الرسمية لتنظيم إحكام الكشف عن الذمم المالية لكبار المسؤولين لمراقبة

٢٦.(١) البنك الدولي، تجربة الحكومة الجورجية في مكافحة الفساد، المرجع السابق، ص: ٩٦-١٠٠.

الزيادة في أموال المكلف أو أفراد عائلته[٢٧].

التوصيات:

من خلال استقراء قضايا الفساد توصل الباحث إلى كيفية معالجته من خلال الشفافية والمساءلة، فلا بدَّ من وضع المعالجات المطلوبة التي تساهم في مكافحة الفساد؛ ولذلك نجد من الضرورة تقديم عدد من التوصيات:

١. العمل على مبدأ فصل السلطات، وسيادة القانون، من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من دون تمييز ومن جميع الأطراف.

٢. بناء جهاز قضائي مستقل وفعال ونزيه، وتحريره من كل الضغوط التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه.

٣. تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع الأصعدة، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات.

٤- تطوير دور الرقابة والمساءلة للسلطة التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا الخصوص مثل الأسئلة الموجهة للمسؤولين وطرح الموضوعات للمناقشة العلنية، وإجراء التحقيق والاستجواب، وطرح الثقة بالحكومة.

٥- تعزيز دور الهيئات الرقابية العامة كهيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين وديوان الرقابة المالي دواوين المظالم، التي تتابع حالات سوء الإدارة في مؤسسات الدولة والتعسف في استعمال السلطة، وعدم الالتزام المالي والإداري، وغياب الشفافية في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة.

٦- منح الحرية للصحافة والإعلام تمكينها من الوصول إلى المعلومات ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها.

٧- تنمية الدور الرأي العام في مكافحة الفساد من خلال برامج التوعية بهذه الآفة ومخاطرها وتكلفتها الباهظة على البلد والمواطن، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والمثقفين في محاربة الفساد والقيام بدور التوعية القطاعية والشعبية.

٢٧. ناصر عبيد ناصر، ظاهرة تفكيك الفساد، جريدة النبأ، العدد ٨٠، كانون الثاني-٢٠٠٦.

المصادر :

١. أحمد عودة دويري (٢٠٠٢)، المساءلة على الإدارة العامة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

٢. أيوب لعمودي (٢٠١٣) دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والسياسية، قسم العلوم السياسية.

٣. البنك الدولي (٢٠١٢)، تجربة الحكومة الجورجية في مكافحة الفساد، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد–العراق.

٤. بسام العموش (٢٠٠٠) السياسات الحكومية والشفافية، نحو شفافية أردنية، المؤتمر الأول لمؤسسات الأرشيف العزي حول الشفافية.

٥. برنامج الأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية.

٦. غادة شهير الشمراني، الشفافية والمساءلة في الدول العربية، السعودية، جامعة الملك سعود الدراسات العليا برنامج الماجستير مشكلات وقضايا في دراسة التنمية ، ٢٠١٢.

٧. فارس بن علوش بن بادي السبيعي (٢٠١٠)، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، أطروحة مقدمة للحصول على دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، الرياض–السعودية.

٨. محمد عبد الغني حسين هلال (٢٠٠٧)، مهارات مقاومة ومواجهة الفساد، الاتجاهات الحديثة لمحاربة الفساد، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة–مصر.

٩. المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية (٢٠١١)، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد. فلسطين.

١٠. منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (٢٠١١)، دليل البرلماني في مواجهة الفساد، مكتب الشرق الأوسط العربي، فلسطين.

١١. نعيمة محمد حرب (٢٠١١)، واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تحقيقها في المعاهدات الفلسطينية بقطاع غزة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، فلسطين.

١٢. محمد بن محمد أحمد الحربي، "درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد ١، الع دد٦، ٢٠١٢، المملكة العربية السعودية.

١٣. معن محمد عبد الفتاح، القانون المدني (٢٠٠٧)، المساءلة الإدارية تطبيقاتها ومعوقاتها في إدارات التربية والتعليم، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية

١٤. ناصر عبيد ناصر، ظاهرة تفكيك الفساد، جريدة النبأ، العدد ٨٠، كانون الثاني-٢٠٠٦.

الإصلاح الإداري ودوره في مكافحة الفساد

إعداد ميسم شاكر ثجيل الموسوي*

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإصلاح الإداري ودوره في مكافحة الفساد، فضلاً عن تسليط الضوء على الدور السلبي الذي يؤديه الفساد الإداري وأثره في تدهور الأوضاع، وكذلك العمل على دعم المؤسسات الحكومية في إيجاد الحلول والإصلاحات لهذه آلافة الخطيرة.

ولتحقيق أهداف الدراسة؛ تمت الاستعانة بالعديد من الكتب العلمية المتخصصة والمجلات والرسائل ومواقع الإنترنت، وتم تصميم استبانه تهدف إلى الدراسة الميدانية لمشكلة البحث؛ لأجل الاختبار والتوصل إلى الحلول المثلى، حيث يتكون مجتمع الدراسة من (٣٠) موظفاً تم اختيارهم من الدائرة الإدارية والمالية في هيئة النزاهة.

وقد تم اختيار عينة الدراسة من قسم الموارد البشرية، حيث تم توزيع (٣٠ استمارة)، ثم تم استرداد (٣٠ استمارة) أي: (ما نسبته ١٠٠٪)، وقد توصلت الدراسة إلى إن الفساد الإداري هو العائق الرئيس إمام التنمية والإصلاحات الاقتصادية إذا لم يتم الحد من انتشاره في القطاعات الحكومية والأهلية.

ومن ملاحظة الأوساط الحسابية بينت الدراسة أن العامل الثاني الموسوم بالآتي: (هل تؤيد إن هنالك أسباباً سياسية واقتصادية لتفشي الفساد في المجتمع؟) تساوى مع العامل الرابع الذي يقول: (هل تشعر إن عدم عدالة تطبيق القوانين أدت إلى انتشار الفساد؟) بأكبر وسط حسابي مقداره ٤,٤ وهو أكبر من الوسط الفرضي الذي مقداره (٣)، حيث يجب الاهتمام بها لكونها أكثر مظاهر الفساد خطورة حسب عينة المجتمع.

إما أقلُّ قيمة وسط حسابي فهو العامل السابع والموسوم بالآتي: (هل تؤيد إن هناك غموض في الأنظمة واللوائح الإدارية؟) ٣,٤.

* بكالوريوس إدارة العمليات /ملاحظ.

ومن خلال ملاحظة الأوساط الحسابية تبين أن العامل الأول(هل تشجع تفعيل دور الرقابة الذاتية والرقابة الداخلية كأساس للإصلاح؟) كان بأكبر وسط حسابي مقداره ٥,٤ وهو أكبر من الوسط الفرضي الذي مقداره (٣).

حيث يجب الاهتمام بذلك العامل لكونه أكثر عوامل الإصلاح الإداري أهمية حسب عينة المجتمع.

إما أقل قيمة وسط حسابي فهو تساوي العامل الثاني (أتشعر بأن أسلوب العقاب والثواب يحسن من أداء العمل؟) مع العامل الرابع (هل زيادة الرواتب والحوافز والمكافآت بداية لإنهاء الفساد الإداري؟) ومقداره (٣,٩) وهو أيضاً أكبر من الوسط الفرضي (٣)؛ **وهذا يثبت إن الإصلاح الإداري له دور كبير في مكافحة الفساد وهو ما أظهرته نتائج البحث الميدانية.**

وأخيراً: أوصت الدراسة بوضع لوائح تشتمل على المخالفات وعقوباتها، وإدراج عدد من نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدستور العراقي، فلا بد من صياغة خطة استراتيجية للإصلاح الإداري وعلى مستوى المؤسسات للقضاء على الفساد، وإعداد دراسات دورية وبرامج متعددة للتطوير الوظيفي الدائم؛ مما يواكب التقدم العالمي ويبني قاعدة معلوماتية للعاملين لمواجهة الفساد المعلوماتي، والحرص على التعريف بالأنظمة والقوانين التي تكافح الفساد وأهمها اتفاقية الأمم المتحدة.

المقدمــة

تعدُّ ظاهرة الفساد آفة مجتمعية فتاكة ذات أوجه متعددة وجدت في كل العصور، وفي كل المجتمعات الغنية والفقيرة، المتعلمة والأمية، القوية والضعيفة، وحتى يومنا هذا. وإن ظهور الفساد واستمراره مرتبطان برغبة الإنسان في الحصول على المكاسب بطرق غير مشروعة، وتكون واضحة بصورة كبيرة في المؤسسات الحكومية حيث إنه سبب المشكلات الاقتصادية والتخلف عن مسيرة التقدم. إن وجود هذه الآفة أوجب تطوير الأجهزة الإدارية والحكومية لتصبح هذه الأجهزة كفوءة وفعالة ومواكبة للتغيير؛ لتحسين إدارة موارد الدولة بما يسهم في دفع عجلة التنمية والتطوير والإصلاح الإداري، إذ يستوجب وضع برامج هادفة وطموحة لبناء مجتمع متكامل؛ ولهذا يتعين أن يكون الإصلاح الإداري هدفاً مستمراً ينبغي لنا تعزيز ما تم تحقيقه من إنجازات كأساس للحكم الرشيد وكنقطة انطلاق لتعزيز ودعم الشفافية ومكافحة الفساد.

ولإلقاء الضوء على هذا الموضوع فقد قسمت الدراسة على أربعة مباحث. تناول في مبحثه الأول (منهجية البحث) من مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، ومجتمع البحث وعينته.

إما المبحث الثاني فقد تناول (الجانب النظري)، وما يحمله من موضوعات تخص الإصلاح الإداري والفساد والأنظمة واللوائح الإدارية ودورها في مكافحة الفساد.

أما المبحث الثالث فقد غطى (الجانب العملي) من استبانة وتحليل للبيانات والمعلومات.

إما المبحث الأخير فهو (الاستنتاجات والتوصيات) وما توصل إليه البحث من خلال هذه الدراسة، فضلاً عن الملحق الذي هو عبارة عن أنموذج من الاستبانة المستخدمة في الجانب العملي.

المبحث الأول

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث:

هناك عدة أسباب وراء انتشار الفساد واتساعه في الدول، وإن وجود الفساد الإداري والمالي متجذر في بنية المجتمع؛ ولهذا وجب وجود الإصلاح لمكافحته والتقليل منه، وبهذا وجدنا أن مشكلة البحث الرئيسة هي: **ما دور الإصلاح الإداري في مكافحة الفساد؟** ومنها يمكن إن يتفرع ما يأتي:

١- ما الفساد وكيف يؤثر على المؤسسات والمجتمع؟

٢- ما الطرق التي يمكن بموجبها مكافحة الفساد؟

٣- ما أهمية الإصلاح؟ وما المعوقات التي تواجه تطبيقه عملياً؟

ثانياً: أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

١- التعرف على مفهوم الفساد وأسبابه.

٢- تسليط الضوء على الدور السلبي الذي يؤديه الفساد الإداري وأثره في تدهور الأوضاع.

٣- دعم المؤسسات الحكومية في إيجاد الحلول والإصلاحات لهذه الآفة الخطيرة.

٤- الوقوف على مظاهر الفساد واقتراح ما يمكن لمعالجتها.

٥- التعرف على دور اللوائح والأنظمة في مكافحة الفساد.

ثالثاً: أهمية البحث:

١. للبحث أهمية عامة تنبع من أهمية الموضوع نفسه المتمثل بالفساد ودور الإصلاح في مكافحته.

٢. وضع الإمكانيات المتوافرة للتقليل من حدة الفساد بأقل جهد وموارد ووقت.

٣. المساهمة في محاربة الفساد الإداري وإيجاد المعالجات له.

٤. تفعيل دور اللوائح والأنظمة الإدارية في مكافحة الفساد.

رابعاً: فرضية البحث: لغرض تحقيق هدف البحث تم الانطلاق إلى فرضيات وضعت بنحو يمكن من طريقها نوضح مشكلة البحث:

١- إن العمل على الإصلاح الإداري يوفر أساساً علمياً سليماً لمكافحة الفساد والتقليل منه.

٢- إن وضوح اللوائح والأنظمة الإدارية تدعم الإصلاح الإداري وتقلل من الفساد.

خامساً: موقع عينة البحث ومجتمعه:

وقع الاختيار على هيئة النزاهة / الدائرة الإدارية والمالية كموقع للبحث؛ لما لهذه الدائرة من أهمية كونها إحدى الدوائر الأساسية التي تقدم الدعم اللوجستي المباشر لمكافحة الفساد، ولاتصالها المباشر مع جميع موظفي الهيئة؛ مما يعطي نظرة واقعية ودقيقة للمعلومات التي ستقدم في الاستبانة لدعم الإصلاح الإداري.

إما العينة فقد كانت مجموعة من الموظفين العاملين في الدائرة الإدارية والمالية / قسم الموارد البشرية (٣٠) موظفاً.

سادساً: أدوات جمع البيانات والمعلومات:

١- فيما يخص الجانب النظري فقد تم الاستعانة بالكتب المتوافرة في مكتبة الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد، وشبكة الإنترنت، وكتب شخصية تختص بالإصلاح الإداري.

٢- فيما يخص الجانب العملي فقد تم جمع بياناته عن طريق المقابلة، حيث تم وضع الاستبانة التي تتضمن مجموعة من الفقرات لقياس عوامل الفساد واثر الإصلاح الإداري في مكافحة الفساد

٣- تم استخدام برنامج excel لاستخراج الوسط الحسابي والتكرارات في استخراج المعلومات الإحصائية من الاستبانة.

سابعاً: حدود البحث:

١- الحدود المكانية: هيئة النزاهة / الدائرة الإدارية والمالية.

٢- الحدود المعرفية: اقتصرت الدراسة على التعريف بالفساد الإداري ودور الإصلاح الإداري في مكافحته.

المبحث الثانـــي

المحور الأول: الفساد

أولاً: مفهوم الفساد: الفساد هو ظاهرة عالمية وإقليمية ومحلية ومجتمعية وإنسانية وفردية، نراه في شبكة الحياة وفي كل مفاصلها؛ خلفها دوافع كثيرة ولاسيما حين تفسد عقيدة الأمة وتشوه ملامحها(عبود، ٢٠٠٨، ٥)؛ لذا فإن منظمة الشفافية الدولية عرفت بأنه (استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة)، إما البنك الدولي **فيعرفه بأنه** (إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص) (يونس، ٢٠١٠، ٢٤٥).

إما (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٨، ٢) فيعرفه بأنه إساءة استعمال المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة أم الابتزاز أم النفوذ أو المحسوبية أم الغش أم الاختلاس أم تقديم الإكراميات للتعجيل بالخدمات.

وعرفته (لجنة الشفافية والنزاهة في مصر، ٢٠٠٨، ٦) بأنه الأفعال التي يقدم على ممارستها شخص أو مجموعة من الأشخاص دون وجه حق؛ للحصول على منافع ومزايا بطرق مخالفة للقانون والتشريعات. وهو استغلال المنصب لتحقيق أهداف شخصية على حساب المصالح العامة، أو سوء استخدام الموارد العامة؛ لتحقيق مصلحة أو منفعة شخصية دون وجه حق. **إما** (عبود) فقد أشار إلى مفاهيم الفساد كالآتي:

١- الفساد هو فقدان السلطة القيمية[١]؛ وبالتالي إضعاف فاعلية عمليات الأجهزة الحكومية.

٢- وهو انحراف[٢]عن فوائد العمل الملزمة بموجب القوانين والأعراف (عبود، ٢٠٠٨، ١٨)

إما ما يخص الفساد الإداري والمالي فترى الباحثة أنه يمكن ان يعرف: بأنه انتهاك القوانين والانحراف عن تأدية الواجبـات الرسمية لتحقيق مكسب شخصي، وهو الإخلال بشرف الوظيفة ومهنيتها وبالقيم والمعتقدات، وإخضاع المصلحة العامة للمصالح الشخصية.

ثانياً: أنواع الفساد: إن (الأمم المتحدة، ١٩٨٩، ١٥-١٦ و٣٥) قد شخصت في تقريرها الإنمائي وجود المظاهر الآتية للفساد:

١. فقدان السلطة القيمية: هي فقدان السلطة أو قصورها عن تقديم الواجبات المناط بها مما يجعلها غير فعالة حيث تقدم الالتزامات الذاتية على المصلحة العامة.

٢. الانحراف: هو الخروج عن المعيار الذي وضع لتحقيق هدف معين.

١- الفساد الإداري.

٢-الفساد المالي والاقتصادي.

٣-الفساد الاجتماعي.

٤- الفساد القانوني والقضائي.

٥- الفساد السياسي.

إما محور البحث (الفساد الإداري) فهو ينقسم بحسب (عبد الرحمن، ٢٠١١، ٢٦٢-٢٦٣) على الأنواع الآتية:

أ- الانحرافات المالية. ب- الانحرافات التنظيمية.

د- الانحرافات الجنائية. ج- الانحرافات السلوكية.

وأنواع الفساد الإداري من حيث الحجم (الفساد الصغير، والفساد الكبير).

إما أنواع الفساد الإداري من حيث ناحية الانتشار فهو (فساد دولي، وفساد محلي) (العنزي، آب، ٢٠٠٢)، إما بعض الخبراء فيصنفون الفساد إلى (نجم، ٢٠٠٠، ٢٢٦):

١- الفساد التواطئي: ويتضمن الفساد المخطط والمقصود من الأخذ والعطاء بالتواطؤ مع الموظف.

٢- الفساد الابتزازي: يقوم على الانتزاع الإجباري للرشاوى والمزايا الأخرى.

٣- الفساد التوقعي: يتضمن الهدايا والمزايا لتوقع إعمال محابية للموظف.

ثالثاً: صور الفساد الإداري وإشكاله: لقد تعارف الناس على أن الشيء إذا وصل إلى الانحلال فهذا يعني أنه فاسد. إن هذا الفساد حين يصيب الموظف من خلال العديد من الصور والإشكال يصبح آفة فتاكة أنهكت الجهاز الإداري ونخرته من الداخل كالأرضة، وقد أشار إليها كلٌّ من (**مكتب المفتش العام، ٢٠١٠، ٥-١٥**)، و(**محمد، ٢٠٠٩، ٣٩-٤٠**) **وهي:**

١-التقاعس عن أداء الواجب. ٢- عرقلة مصالح المواطنين.

٣- الرشوة لتقديم خدمة مشروعة أو غير مشروعة. ٤- الوساطة والمحسوبية.

٥- قبول العمولة عند عقد صفقات الحكومية. ٦- الإثراء من الوظيفة العامة.

٧- النصب والاحتيال والاختلاس.

٨- الإثراء على حساب المواطنين واستغلال موارد الدولة واختراق القوانين.

٩- وضع تعليمات تنفيذية غير واضحة المعالم للقوانين.

١٠- تحويل صغار الموظفين إلى عملاء لأصحاب السلطة والنفوذ.

١١- الهدر في استعمال المال العام كالسيارات الحكومية وموارد الدولة.

إما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد لخص المشكلة الأساسية والشكل الرئيس للفساد الذي مثله بسوء استخدام السلطة العامة؛ وإليه تصب جميع صور الفساد الأخرى كالاختلاس، والرشوة، والابتزاز، والمحاباة، والاحتيال.

رابعاً: أسباب تفشي ظاهرة الفساد: يمكن تحديد ظاهرة الفساد بعدة أسباب، حيث تتفق الباحثة مع تصنيف (العنزي، آب، ٢٠٠٢) بأنها:

أ- أسباب سياسية: (هي غياب الحريات، والنظام الديمقراطي ضمن مؤسسات المجتمع).

ب- أسباب اجتماعية: (متمثلة بالحروب، وآثارها، ونتائجها، والتدخلات الطائفية، وعدم الاستقرار).

ج- أسباب اقتصادية: (الأوضاع المتردية، وارتفاع تكاليف المعيشة).

ح- أسباب إدارية وتنظيمية: (الإجراءات المعقدة، وغموض التشريعات، وتعددها، أو عدم العمل بها).

إما (المركز العربي للدراسات العربية، ١٤٠٨ هـ، ١-٢) فقد ذكر عدداً من الأسباب المؤدية للفساد الإداري، منها:

١- الصفات الشخصية السيئة للقيادة في المجتمع. ٢- الجهل.

٣- الاستعمار. ٤- الفقر.

٥- البيئة. ٦- الهيكل التنظيمي للدولة.

٧- العقوبات الشديدة أو المتهاونة. ٨- المرحلة الانتقالية للدولة.

٩- غياب عملية التدريب والتوعية.

وقد حصر (اللامي، ٢٠٠٧، ٣٠) عدة أسباب وهي كالآتي:

١- وجود أنظمة حكم استبدادية تحتكر السلطة ولا تقبل المشاركة.

٢- غياب المحاسبة وضعف النظام القضائي. ٣- انهيار القيم والأخلاق والدين للمجتمع.

٤- بروز ظاهرة المحسوبية والمنسوبية على حساب المصلحة العامة.

٥- ضعف الأجهزة الرقابية والتفتيشية في مؤسسات الدولة.

٦- انهيار المستويات المعيشية للفرد. ٧- تدخل السلطة في السوق الاقتصادية.

٨- وجود قوانين أو أنظمة تشجع على الفساد.

٩- بروز ظاهرة تولي المسؤولية لقيادة ضعيفة وغير كفوءة وغير مختصة في عملها.

١٠- ازدياد فرص انتشار الفساد في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١١- انخفاض أجور الموظفين وارتفاع مستوى المعيشة.

خامساً: نتائج وأثار تفشي ظاهرة الفساد: للفساد الإداري نتائج وأثار بالغة السوء من حيث التأثير والنتائج وأشار إليها (الشيخلي، ٢٠٠٣، ٧٦-٧٧) بالآتي:

١- زوال هيبة الحكم في نفوس الناس، وزرع الغيظ واليأس لدى الرأي العام.

٢- استغلال الموظف نفوذه للصالح الخاص على حساب الصالح العام.

٣- سوء العمل الإداري والتنظيمي والقيادي والتنفيذي بسبب شيوع الفساد الإداري.

٤- نهب أموال الدولة من قبل المنحرفين ذوي الإطماع اللا أخلاقية.

٥- من الصعب بقاء سيادة القيم الأخلاقية والاجتماعية حينما يصبح الاختلاس والرشوة

سمة من سمات النشاط الوظيفي الحكومي.

سادساً: مكافحة الفساد: هي السبل والصيغ التي تستخدم لتجفيف منابع الفساد (فرج، ٢٠١٣، ١٧٨).

إن الآثار السلبية للفساد تتطلب تضافر جميع الجهود وعلى جميع الأصعدة وكالآتي:

أ–الصعيد السياسي: هو من أهم الأصعدة لتأثيره الكبير إذ يتطلب وجود نظام ديمقراطي مع استقلالية كاملة للقضاء والنزاهة، وتعزيز الاتفاقيات الدولية والتشريع الوطني للقوانين والأنظمة.

ب–الصعيد الاقتصادي: يقاس نجاح إي دولة بما تملكه من مقدرات اقتصادية؛ وبذلك فان رفع المستوى المعيشي، ومحاسبة الفاسدين، ومكافأة النزيهين، والعمل على ترشيد الإنفاق الحكومي، وتسهيل اللوائح والتعليمات؛ فكل هذه الأمور تجعل تقليل الفساد ممكناً في الجانب الاقتصادي.

ج–الصعيد الثقافي: توعية الجمهور وتثقيفهم، وإدراج المفاهيم في المدارس، وإعداد الندوات والمؤتمرات لتكوين ثقافة عامة، فضلاً عن الدور المهم والكبير للإعلام النزيه والمثقف لقربه من الجمهور.

د–الصعيد الإداري: النظر بأسلوب ترقية الموظفين، والعمل بأساس الكفاءة والعدالة، وإلزام المسؤول على أن يصرح عن أمواله وممتلكاته، وتفعيل الدور الرقابي بالتعاون مع مؤسسات المجتمع الدولي.

ترى الباحثة أن السبل المذكورة آنفاً تعد الاستراتيجية المثلى لمكافحة الفساد، حيث تغطي جميع الأصعدة، وتشمل جميع مرافق الدولة.

ولم تغفل مؤسسة الشفافية الدولية عن أهمية مكافحة الفساد حيث أوصت بعدة توصيات لمؤشر مدركات الفساد الذي أطلقته في تشرين الثاني ٢٠٠٦ للمساعدة على نشر الوعي، هي:

أ– إقرار لوائح قواعد السلوك المهنية لأعضاء المنظمات والروابط المهمة، مثل: رابطة المحاميين الدوليين، ورابطة المراجعين والمحاسبين القانونيين.

ب– التوعية العامة لضمان فهم الوسطاء الشرفاء لدورهم.

ج– العقوبات المهنية والقانونية ضد المتهمين المتورطين في مساعدة الفساد من محاميين ومحاسبين ومراجعين.

د- تشديد الرقابة على دور المؤسسات المالية التي لا تتمتع بقدر كاف من الشفافية وتعمل على تسهيل صفقات الفساد. (منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٠٦، ٣).

المحور الثاني: الإصلاح الإداري

أولاً: مفهوم الإصلاح الإداري: إن الإصلاح الإداري ومصطلحاته تلجأ إليه جميع الدول على مختلف ظروفها سواء أكانت نامية أم متقدمة؛ وذلك لأن الإدارة تحتاج إلى تنمية وتطوير وتقويم لأنظمتها وأجهزتها للحصول على أفضل النتائج. حيث اتفق كل من (الأمم المتحدة، ١٩٩٣، ١)، و(خلوصي، ١٩٧٣، ١٢) على مفهوم معين للإصلاح الإداري بأنه (الاستخدام الأمثل المدروس للسلطة والنفوذ لتطبيق إجراءات جديدة على نظام إداري ما؛ من أجل تغيير أهدافه وبيئته؛ بهدف تطويره؛ لتحقيق أهداف تنموية).

إن الإصلاح الإداري كمفهوم قد عملت عليه العديد من الدول والأفراد للوصول إلى مفهوم واقعي نستطيع منه الحصول على أفضل النتائج من واقع ما هو موجود فعلاً، كما وضح ذلك الدكتور نزيه الأيوبي، حيث قسم الإصلاح الإداري قسمين، هما كالآتي:

- **التعريف المثالي:** هو تغيير مقصود في هياكل الإدارة وأساليبها من شأنه تحسين مستوى مخرجات الجهاز الإداري لخدمة المواطن تماشياً مع الأهداف المعتمدة.

- **التعريف الواقعي:** هو تغيير في هياكل الإدارة أو أساليبها أو كلاهما، والقصد منه تحسين مستوى مخرجات الجهاز الإداري لخدمة الفرد والمنظمة. (الأيوبي، ١٤٠٦هـ، ٨٣٩).

إما القانون فإنه ينظر إلى الإصلاح على أنه (إعادة الإدارة إلى إيجابياتها التي وضعت لها، أو التغيير القانوني في مسارها؛ بهدف إعطاء الروحية الإيجابية للإدارة بعد أن رافقها الضعف أو الفساد) (كاظم، ٢٠١٣، ١٥).

ثانياً: طرق الإصلاح والتحديث الإداري: هناك عدة نظم وجملة من الأركان التي يمكن أن تؤدي إلى ازدهار الإصلاح الإداري وتنميته والتقليل من الفساد الإداري، ومنها: (الشيخلي، ٢٠٠٣، ٧٩-٨٥) و(كاظم،٢٠١٣، ١٩):

أ- وضع نظام مالي يكفل العيش الكريم للموظف.

ب- وضع نظام للحوافز بنوعيها: (المعنوية: كالشكر والإبداع، والمالية: كالمبالغ المالية والمكافآت).

ج- وضع نظام تأديبي فعال (بتقنين شامل للمخالفات التأديبية، مناصفة القضاء، والإدارة للسلطة).

د- إشراك الموظفين في صناعة القرارات.

هـ- الاستخدام العقلاني للجزاء التأديبي (ويكون إما بتطبيق العقاب مهما قلَّ شأن المخالفة وإما باللجوء للعقاب إذا كان آخر العلاج والحلول).

و- إعادة النظر بالقوانين والتشريعات، وهي أداة مهمة لتحسين العمل ودعم الإصلاح.

ثالثاً: أهداف الإصلاح الإداري: ويمكن إن تقسم على خمس مجموعات اتفق عليها كل من (رشيد، ١٩٧٢، ٢٩-٣٠،) و(السلمي، ١٩٩١، ٥٧) إذ كل منهما يحاولان أن يعالجا فئة معينة، هي:

١- المجموعة الأولى خاصة بإصلاح العنصر البشري.

٢- المجموعة الثانية خاصة بإصلاح المال والإنفاق مع تحقيق الخدمة.

٣- المجموعة الثالثة تهدف إلى اللامركزية.

٤- المجموعة الرابعة متعلقة بتحقيق مزيد من الرقابة على القيادة السياسية في رقابتها الإدارية.

٥- المجموعة الخامسة خاصة بسياسات العمل الإداري وبرامجه.

إن المجموعات السابقة كما ترى الباحثة تشير وبوضوح إلى وجوب عملية الإصلاح الإداري وشموليتها لتشمل إصلاح العنصر البشري الذي منه وإليه عملية الإصلاح، وكذلك العنصر المالي الذي هو وقود الإصلاح، ثم إصلاح المركزية واللامركزية وتحسين التنسيق بينهم. إن القيادة السياسية في معظم الحالات تحاول مد رقابتها على الأعمال الإدارية؛ مما يؤثر على الرقابة بصورة عامة، وأخيراً لا بدَّ من إيجاد مفاهيم جديدة في برامج الإدارة ومن ذلك استخدام التقنية الحديثة في الإدارة.

إن (كاظم، ٢٠١٣، ١٧) قد لخّص عدة أهداف للإصلاح الإداري ومنها:

١- تطوير أساليب العمل وإجراءاته.

٢- إعادة تصميم الجهاز الإداري.

٣- تطوير القدرة الذاتية للمنظمة.

٤- الاعتماد على التقنيات الحديثة.

رابعاً: مقومات الإصلاح الإداري: لقد أشارت عدة دراسات إلى أن نجاح الإصلاح الإداري يتطلب توافر شروط كمقومات للإصلاح ومنها:

أ- وجود السلطة السياسية القوية التي تؤمن بأهمية الإصلاح ووجوب تنفيذه على جميع المستويات.

ب- وجود القيادة والقوى البشرية الإدارية المتعلمة والمتدربة لتنفيذ الإصلاح.

ج- استجابة خطط الإصلاح لرغبات الجمهور، وهذا يأتي من ارتباط خطط الإصلاح بالخطط القومية.

د- تحديد زمن لخطة الإصلاح ليتم متابعتها. هـ- تحديد الأدوار وتوزيعها لضمان نجاح الخطة.

و- تنفيذ الخطة وإيجاد نظام للمراقبة والمتابعة. (حبيش، ١٩٧٤، ٥-٧).

خامساً: معوقات الإصلاح الإداري: تقف إمام عجلة الإصلاح عدة معوقات، منها:

١- معوقات إدارية: (القيادات الإدارية غير المؤهلة، وفقدان الابتكار، وعدم وجود خطط شمولية، وغيرها).

٢- معوقات اجتماعية: (ضعف وعي المواطن، وعدم احتضان العقول والخبرات).

٣- معوقات مرتبطة بالموارد البشرية: (عدم ربط الأجور بالإنتاج والمجهود، وانتشار الفساد الأخلاقي الإداري، وغيرهما).

٤- معوقات مادية: (عدم توافر الضرورات المالية، وعدم تشخيص أولويات العمل التنموية بدقة).

٥- معوقات مرتبطة بالتشريعات: (إصدار تشريعات جديدة تنسجم وتساوق مع العالمية).

٦- معوقات متعلقة بالأسلوب العلمي المتبع وضعف الإدارة وعدم الرقابة، وضعف أنظمة الحوافز). (الجويبر، ٢٠١١، ١١٠-١١٥).

سادساً: السياسات المتبعة للوصول إلى الإصلاح الإداري: هناك عدة أساليب متبعة حسب (كاظم، ٢٠١٣، ١٧-١٨)، منها:

١- إعداد أدلة تنظيمية حديثة لتحديد الواجبات والمسؤوليات بين الإدارات المختلفة.

٢- تطوير القيادات الإدارية من خلال أساليب اتخاذ القرارات والتحفيز.

٣- المشاركة في اتخاذ القرارات والعمل الجماعي.

٤- تطبيق معايير تقويم أداء العاملين.

٥- وضع خطط تدريب تتناسب مع احتياجات الجهاز الإداري.

٦- تعزيز انتماء الموظف لوظيفته من خلال الاهتمام ببرامج تقويم النزاهة والشفافية.

المحور الثالث: اللوائح الإدارية

مفهوم اللوائح الإدارية:

وهي إفصاح السلطة التنفيذية عن إدارتها المنفردة والملزمة بموجب صلاحيتها الدستورية أو القانونية واستناداً إلى حالة الضرورة؛ وذلك بوضع قواعد قانونية عامة. (الطوخي، ٢٠٠٣، ٢٠٦).

خصائص اللوائح الإدارية: (العبودي، ٢٠١٠، ٢٠٠).

١-العمومية والتجريد.

٢- لا يستنفذ القرار التنفيذي غرضه على حالة واحدة بل يبقى سارياً على حالات أخرى.

٣- توافر أركان المشروعية للقرار اللائحي الاختصاص (الشكل، والسبب).

٤- هدف القرار التنظيمي تحقيق الصالح العام.

٥- خضوع القرارات اللائحية لمبدأ تدرج القواعد.

٦- خضوع القرارات اللائحية للرقابة القضائية.

٧- التفرقة بين القرار التنظيمي والقرار الفردي يترتب على:

أ- لا يجوز أن يصدر قرار إداري فردي مخالف لقرار تنظيمي؛ لاحتوائه على قواعد يجب احترامها.

ب- يسري القرار التنظيمي في حق الأفراد من تأريخ نشره، بينما يسري القرار الفردي من تأريخ إعلام صاحب العلاقة به.

أنواع اللوائح الإدارية: توجد عدة لوائح إدارية كما أشار إليها (الطوخي، ٢٠٠٣، ٢٠٥) بالشكل في أدناه:

شكل رقم (١)

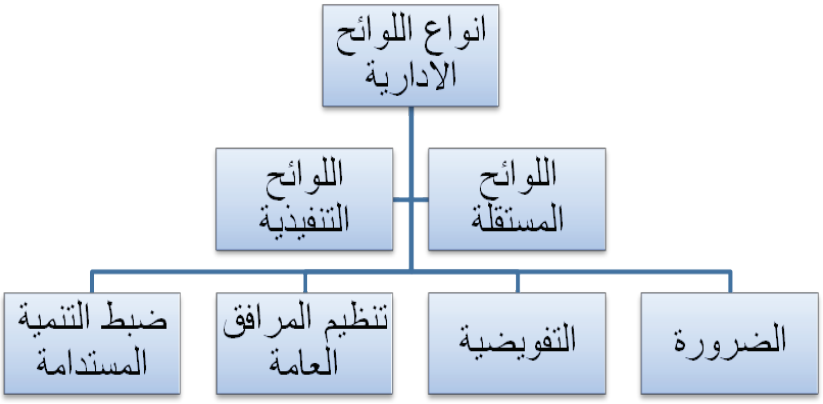

١- اللوائح التنفيذية (المتعلقة بتنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية).

٢- اللوائح المستقلة، وتشمل:

أ- لوائح ضبط التنمية المستدامة (لوائح الضبط التي تحافظ على الأمن والصحة العامة).

ب- لوائح تنظيم المرافق العامة (تنظيم الأمور التي يتطرق إليها القانون فتقترب وظيفته للتشريع).

ج- اللوائح التفويضية (تصدرها الهيئة التنفيذية بتفويض من الهيئة التشريعية، أي: البرلمان)

د- لوائح الضرورة (تصدر في ظروف استثنائية وتضمن حماية النظام العام).

نتائج تطبيق اللوائح الإدارية: ويؤدي احترام الأنظمة واللوائح وتطبيقها إلى الآتي:

١- سيادة التنظيم داخل الأجهزة الإدارية؛ مما يقلل الفوضى بين الموظفين.

٢- تقدم مستوى الخدمات التي تقدمها المؤسسات للمواطنين.

٣- تحقيق المساواة والعدالة بين الموظفين الخاضعين للأنظمة واللوائح؛ مما يشيع الاطمئنان ويقلل الوساطة والمحسوبية.

٤- تقوية مبادئ المواطنة والأخوة بين الموظفين؛ فإذا علموا أن الأنظمة تطبق بموضوعية وسواسية على الجميع مما يقلل الفساد والرشاوى.

٥- تقوية عنصر الولاء لدى الموظف لوطنه ومجتمعه. (السنيدي، ٢٠١٠، ١).

المحور الرابع: دور الأنظمة والقوانين في الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد:

تُعَدُّ القوانين والاتفاقيات الدولية والأنظمة الدستورية الوطنية من أهم عوامل الإصلاح الإداري لمواجهة الفساد بكل أنواعه، فهي دليل على أهمية هذا الموضوع؛ كون الفساد عابراً للحدود ولا يختص بفئة دون أخرى، فاستصدار قوانين رادعة للفساد هو المدخل للحد من ميل الأفراد لارتكابه؛ ولهذا تعتمد معظم الدول إلى تغليظ قانون العقوبات للحيلولة دون اتساع رقعة الفساد، وتتبنى استراتيجيات رادعة للفساد، ولكن مهما كانت القوانين صارمة فإن من المتعذر السيطرة على الفساد من دون جهاز قضائي قوي ومتماسك وقادر ومرن في آن واحد.

فالمشرع العراقي قد أشار بقانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل إلى العديد من المواد والنصوص القانونية فالمادة ٤ سادساً نصت على (المحافظة على أموال الدولة التي في حوزته أو تحت تصرفه واستخدامها بصورة رشيدة)، والمادة ٤ تاسعاً نصت على (الامتناع عن استغلال الوظيفة لتحقيق منفعة أو ربح شخصي له ولغيره) وهي من أهم النصوص التي تحث على الإصلاح والتي تكافح الفساد كون مشكلته في تفاقم مستمر. يتمثل مفتاح مكافحة الفساد بالإرادة السياسية، التي تعني (البيئة السياسية التطبيقية والرغبة الصادقة) لدى المسؤولين في مواجهة الفساد ومكافحته باستئصال أسبابه ومسبباته، وتصفية الآثار المترتبة عليه، مع الإشارة إلى أن دوائر الفساد تتكامل وتتقاطع مع بعضها بعضاً لتفشل وتحبط بدورها الإرادة السياسية نفسها، وحيثما يكون الفساد متأصلاً في المجتمع ومزمناً، دل ذلك على ضعف الإرادة السياسية (الكبيسي، ٢٠٠٩، ١٣٠).

ومن خلال الاطلاع على المادة ٤ أولاً التي نصت على (أداء إعمال وظيفته بنفسه بأمانة وشعور بالمسؤولية)، إلا أن تأثيرات العولمة التي أشار إليها (الكبيسي) قد أسهمت في إشاعة الفساد بالدول النامية، وإضعاف دور الدولة من خلال توجهها نحو اقتصاد السوق وخصخصة المشروعات العامة؛ الأمر الذي يعرضها لبعض أشكال الفساد في أثناء عمليات البيع ونقل الملكية التي تتسبب في هدر المال العام وجعله غنيمة لبعض رؤوس الأموال الخاصة (الكبيسي، ٢٠٠٩، ص ١٣٣) على الرغم من أن (المادة ٥ حادي عشر) حرضت بنحو صريح على مكافحة الوساطة والرشوة والفساد بكل أنواعه، إذ حذرت الموظف من (الاقتراض، أو قبول مكافأة، أو هدية، أو منفعة من المراجعين، أو المقاولين، أو المتعهدين المتعاقدين مع دائرته، أو من كل من كان لعمله علاقة بالموظف بسبب الوظيفة).

ويؤكد (الجهني) أن الفساد يحارب في الدول المتقدمة بجدية أكثر، أما في الدول العربية فقد أصبح للفساد إمبراطوريات داخل الدول، والمشكلة تكمن في استئصال الفساد إذ يتطلب الإقدام على إصلاح السلطة التشريعية والقضائية، لأن الحد من الفساد يشترط سيادة القانون، وحتى ينجح الإصلاح الإداري ويحقق النتائج المعلقة عليه، لا بد من إعادة النظر في منظومة الأجور والرواتب والمكافآت، وأن يُعامَل الموظفون الأكفاء والأمناء على المصلحة العامة معاملة متميزة، ومع الإقرار بأنه ليس من السهولة بمكان إنجاز مثل هذه الإصلاحات كونها قد تكون فوق طاقة الدولة –لأن مكافحة الفساد مكلفة الثمن من الناحيتين الاقتصادية والسياسية– ولكن بالمقابل أيضاً استمرار الفساد هو الآخر يرتب على المجتمع تكاليف مالية باهظة الثمن، فأي إصلاح لا يستهدف إصلاح الإدارة المدنية سيكون الفشل نتيجته. (الجهني، ٢٠٠٩، ص١٣).

ومما سبق من النصوص القانونية التي بينت مدى جدية المشرع العراقي في الإصلاح ومحاربة الفساد فقد تم تشكيل منظومة متكاملة في العراق لمواجهة هذه الآفة الخطيرة، هي:

منظومة مواجهة الفساد في العراق حسب (فرج، ٢٠١٣، ١٩٨):

١– هيئة النزاهة.
٢– مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات.
٣– لجنة النزاهة في مجلس النواب.
٤– ديوان الرقابة المالية.
٥– جهاز القضاء.
٦– منظمات المجتمع المدني.

إن للفساد آثاراً سلبية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مما أدّى إلى إقرار العديد من الاتفاقيات لإعطاء فرصة من التغيير للأفضل وتضافر الجهود الدولية لمكافحته، ومنها: اتفاقية الأمم المتحدة التي هي من أحدث الاتفاقيات الدولية ضمن سلسلة من الاتفاقيات السابقة التي أعطت إطاراً قانونياً ودولياً للمواجهة والتنمية الاقتصادية، وقد تم التوصل إليها عام ٢٠٠٣.

تعد هذه الاتفاقية الاستراتيجية المثلى لمكافحة الفساد فقد أصدر مجلس النواب العراقي القانون رقم (٣٥ لسنة ٢٠٠٧) تضمن انضمام العراق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ وحينها أصبح العراق عضواً في الدول الأطراف وملزماً بتنفيذ إحكامها.

إن الغرض من هذه الاتفاقية هو (ترويج التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتدعيمها بنحو أكفأ وأنجح، وترويج التعاون الدولي والمساعدة التقنية وتيسيرها ودعمها في مجال منع الفساد ومكافحته بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات، وتعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون

العمومية والممتلكات العمومية).

وتوصي الباحثة بإدراج عدد من موادها في الأنظمة العراقية ويمكن استخدام عدد من خطط بنودها للإصلاح الإداري **وبما ينسجم مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث نذكر ما يأتي:** (إبراهيم، ٢٠٠٨، ١-٣).

أ- منع الفساد، والتحري عنه، وملاحقة مرتكبيه، وتجميد العائدات المتأتية من الأفعال الإجرامية وحجزها وإرجاعها.

ب- ترسيخ سياسات فعّالة منسقة لمكافحة الفساد، وتعزيز مشاركة المجتمع وتجسيد مبادئ سيادة دولة القانون والمؤسسات وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة، وترويج ممارسات فعّالة تستهدف منع الفساد وتمنع تضارب المصالح.

ت- إجراء تقييم دوري لنشاط المؤسسات الحكومية والبرامج والتدابير والمشاريع ذات العلاقة بمكافحة الفساد؛ بغية تقرير مدى كفايتها ومدى كفاءة إجراءات الإشراف على تنفيذها.

ث- الحرص على منح الجهات الرقابية والتفتيشية والقضائية والإعلامية ما يلزم من الاستقلالية؛ لتمكين هذه الجهات من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعّالة، وبمنأى عن أي تأثير بلا مسوغ، وتوفير ما يلزم من مستلزمات وموارد مادية وموظفين متخصصين، وكذلك ما يحتاج إليه هؤلاء الموظفين من تدريب للاضطلاع بواجباتهم واختصاصاتهم ووظائفهم.

ج- تقديم أجور كافية للعاملين في القطاع الحكومي مع مراعاة مستوى النمو الاقتصادي وتكاليف المعيشة.

ح- وضع برامج تعليمية وتدريبية للموظفين بما يضمن تأهيلهم للوفاء بمتطلبات الأداء الصحيح والسليم للمهام الموكلة لهم وإذكاء وعيهم بمخاطر الفساد الملازمة لأداء وظائفهم.

خ- إعلام موظفي الدولة كافة بقواعد لائحة السلوك التي أرست تدابير تيسر قيام الموظفين بإبلاغ السلطات المعنية عن أفعال الفساد حينما ينتبهون إلى مثل هذه الأفعال في أثناء أداء وظائفهم.

د- ترسيخ نظم فعّالة للتوظيف وتدعيمها تستند إلى معايير سلوكية وشروط تتعلق بترشيح الموظفين العموميين الذين يكلفون بتولي المناصب التي تعدُّ عرضة للفساد وبصفة خاصة تقوم

على مبادئ الكفاءة والجدارة والنزاهة والأهلية والأخلاق الحسنة والأنصاف، وضمان تناوبهم على المناصب عند الاقتضاء، وإخضاعهم لبرامج تدريب مستمرة.

ر- إلزام الموظفين العموميين القياديين كافة بالإفصاح عن مدخولاتهم، والأنشطة الخارجية، والاستثمارات، والموجودات، والهبات، والمنافع التي قد تفضي إلى تضارب في المصالح ضمن برامج استمارة كشف المصالح.

ز- اتخاذ تدابير تأديبية ضد الموظفين العموميين الذين يخالفون النصوص القانونية والمعايير الوظيفية المعلنة والمتفق عليها.

المبحث الثالث الإطار العملي

تحليل الاستبانة: في هذا المبحث من دراستنا سنقوم ببيان دور الإصلاح الإداري في مكافحة الفساد عن طريق تحليل الاستبانة، وقد تم عرض الاستمارة على مجموعة من الخبراء (المحكمين) الأكاديمين والمهنيين في مجال الإدارة والإحصاء والقانون؛ للتحقق من مدى ملائمة تصميم الاستمارة ومحتواها مع فرضية الدراسة، وقد تم الأخذ بالملاحظات القيمة التي أبداها السادة المحكمون الأفاضل، ومن ثم عرض الاستمارة بصورتها النهائية ملحق رقم (١) التي تم الاعتماد عليها في عملية التوزيع على عينة الدراسة.

مجتمع البحث وعينته: من خلال المقابلات الشخصية وآراء عدد من الأساتذة المتخصصين تم اختيار عينة الدراسة بأسلوب الحصر الشامل والمتمثل في موظفي الدائرة الإدارية والمالية / قسم الموارد البشرية وهم (٣٠) موظفاً، والجدول رقم (١) يوضح عدد مجتمع الدراسة حسب الفئة المستهدفة:

***نسب توزيع الاستمارات والمسترد:**

جدول رقم (١)

ت	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	النسبة
١	٢١ موظفاً	٢١ موظفاً	٧٠٪
٢	٩ موظفات	٩ موظفات	٣٠٪
م	٣٠ موظفاً	٣٠ موظفاً	١٠٠٪

استناداً إلى الجدول المذكور آنفاً نلاحظ أن مجموع الاستمارات الموزعة للذكور (٢١) استمارة وتمثل ٧٠٪ من مجتمع الدراسة، في حين بلغ مجموع الاستمارات الموزعة على الإناث (٩)، وتشكل نسبة ٣٠٪ من إجمالي الاستمارات الموزعة والبالغة (٣٠) استمارة استبانة، وتم استردادها بالكامل حيث بلغت النسبة (١٠٠٪)

الجدول (٢)
توزيع تكراري للعينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
بكالوريوس	١٦	٥٣٪
دبلوم فأقل	١٣	٤٣٪
ماجستير	١	٣٪
دكتوراه	–	–
المجموع	٣٠	١٠٠٪

نلاحظ من الجدول (٢) أن (٥٣٪) من العينة من حملة شهادة البكالوريوس، و(٤٣٪) لحملة شهادة الدبلوم فأقل، بينما كان لدينا (٣٪) من حملة شهادة الماجستير، (صفر٪) من حملة الدكتوراه، والسبب بهذه النسب يعود إلى أن القسم يحتاج لحاملي شهادة البكالوريوس بما يتناسب مع عمله. وبنسبة أقل للدبلوم، إما شهادة الماجستير والدكتوراه فهي تناسب الأعمال على مستوى الإدارة العليا؛ لذلك هي قليلة، الفئة المستهدفة تمتلك مستوى علمياً يمكن الوثوق بإجاباته.

***توزع العينة حسب المؤهل الدراسي:**

الجدول (٣)

توزيع تكراري للعينة حسب العمر

عمر العينة	التكرارات	النسبة المئوية
اقل من ٣٠	١١	٣٧٪
٣٠-٤٠	١٤	٤٦٪
٤٠-٥٠	٣	١٠٪
٥٠ فأكثر	٢	٧٪
المجموع	٣٠	١٠٠٪

*توزع العينة حسب العمر:

نلاحظ من الجدول رقم (٣) أن أعمار (٣٧٪) من مجتمع الدراسة هي أقل من ٣٠ سنة، في حين أن (٤٦٪) تراوحت أعمارهم بين ٣٠-٤٠سنة، و(١٠٪) هم ما بين ٤٠-٥٠ سنة، وأقل نسبة (٧٪) هي لمن هم ٥٠ فأكثر؛ ويعود ذلك إلى أن العينة تحتوي العنصر الناضج والعنصر الشاب المنتج ومن ثم العنصر الخبير وهكذا..

*توزع العينة حسب الخبرة العملية:

الجدول (٤)

توزيع تكراري للعينة حسب الخبرة العملية

الخبرة العملية	التكرارات	النسبة المئوية
١-٥ سنوات	١٥	٥٠٪
٦-١٠سنوات	١٠	٣٣٪
١١-١٥ سنة	٣	١٠٪
١٦ سنة وأكثر	٢	٧٪
المجموع	٣٠	١٠٠٪

من خلال الجدول (٤) نلاحظ أن (٥٠٪) من العينة خبرة بين (١-٥ سنوات)، و(٣٣٪) خبرتهم بين (٦-١٠)سنوات، ومن ثم (١٠٪) و(٧٪)، وهم على مستوى جيد من الخبرة ويمكن الأخذ بإجاباتهم والاعتماد عليها لكونهم العنصر الشاب الذي سيقود المجتمع.

وصف الاستمارة: لقد تم تقسيم الاستمارة على محورين وكل محور يحوي مجموعة من الأسئلة، هي:

المحور الأول: يحتوي على الخصائص العامة لمجتمع الدراسة وعينتها.

المحور الثاني: فيه قسمان: القسم الأول ناقش عوامل أوجه ومظاهر الفساد ويتكون من (١٠)فقرات.

إما القسم الثاني فناقش عوامل الإصلاح الإداري وتضمن (١٠) فقرات.

وتم الاعتماد في الإجابات على مقياس ليكارت الخماسي وكانت كما في الجدول رقم (٥) الآتي:

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

تحليل الاستبانة: لقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية وهي التكرارات والوسط الحسابي لوصف مجتمع العينة وتحليل النتائج ومدى موثوقيتها، ولبيان مدى التوافق والاهتمام من قبل الموظفين بالإصلاح الإداري ومكافحة الفساد تم استخدام برنامج (excel) من أجل استخراج النتائج، كما في الجداول رقم (٦) و(٧) الآتيين:

القسم الأول: عوامل أوجه الفساد ومظاهره، جدول رقم (٦)

الأسئلة	التكرارات					الوسط الحسابي
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق بشدة	
١- هل الرشوة والوساطة أكثر أوجه الفساد الإداري انتشاراً؟	١٦	١٤				٤,٢
٢- هل تؤيد وجود أسباب سياسية واقتصادية لتفشي الفساد في المجتمع؟	١٥	١٣	٢			٤,٤
٣- هل التأخر عن العمل والخروج قبل الموعد أحد أوجه الفساد؟	٩	١٠	٤	٧		٣,٨
٤- هل تشعر بأن عدم عدالة تطبيق القوانين أدت إلى انتشار الفساد؟	١٩	٨	١	١	١	٤,٤
٥- هل يتم التعيين والترقية حسب الكفاءة؟	٥	١١	١١	٣		٣,٥
٦- هل تردي الوضع الأمني يشجع على تأصل الفساد؟	١٤	٧	٦	٣		٤,٢
٧- هل تؤيد أن هناك غموضاً في الأنظمة الإدارية ولوائحها؟	٥	١٠	١١	٣	١	٣,٤
٨- هل يتركز الفساد في القطاع الحكومي أكثر من القطاع الخاص؟	٩	١٤	٤	٢	١	٣,٩
٩-هل يشجع الإعلام المغرض في الترويج للفساد؟	٤	١٦	٧	٢	١	٣,٧
١٠-هل أصبحت ثقافة المجتمع تشجع على الفساد؟	٨	١٤	٤	٣	١	٣,٧

من خلال الجدول السابق نلاحظ توزيع التكرارات على العوامل، ونلاحظ قيمة الوسط الحسابي لكل سؤال:

١- الوسط الحسابي للعامل الأول (هل الرشوة والوساطة أكثر أوجه الفساد الإداري انتشاراً) هو ٤,٢.

٢- الوسط الحسابي للعامل الثاني (هل تؤيد وجود أسباب سياسية واقتصادية لتفشي الفساد في المجتمع) هو ٤,٤.

٣- الوسط الحسابي للعامل الثالث (هل التأخر عن العمل والخروج قبل الموعد أحد أوجه الفساد) هو ٣,٨.

٤- الوسط الحسابي للعامل الرابع (هل تشعر بأن عدم عدالة تطبيق القوانين أدت إلى انتشار الفساد) هو ٤,٤.

٥- الوسط الحسابي للعامل الخامس (هل يتم التعيين والترقية حسب الكفاءة) هو ٣,٥.

٦- الوسط الحسابي للعامل السادس (هل إن تردي الوضع الأمني يشجع على تأصل الفساد) هو ٤,٢.

٧- الوسط الحسابي للعامل السابع (هل تؤيد أن هناك غموضاً في الأنظمة الإدارية ولوائحها) هو ٣,٧.

٨- الوسط الحسابي للعامل الثامن (هل يتركز الفساد في القطاع الحكومي أكثر من القطاع الخاص) هو ٣,٩.

٩- الوسط الحسابي للعامل التاسع (هل يشجع الإعلام المغرض في الترويج للفساد) هو ٣,٧.

١٠- الوسط الحسابي للعامل العاشر (هل أصبحت ثقافة المجتمع تشجع على الفساد) هو ٣,٧.

أما *الوسط الفرضي=مجموع البدائل/عدد البدائل =٥/١٥= ٣

ومن ملاحظة الأوساط الحسابية تبين أن العامل الثاني: (هل تؤيد وجود أسباب سياسية واقتصادية لتفشي الفساد في المجتمع) تساوى مع العامل الرابع: (هل تشعر بأن عدم عدالة تطبيق القوانين أدت إلى انتشار الفساد) بأكبر وسط حسابي بالنسبة للعينة مقداره ٤,٤؛ وهو أكبر من الوسط الفرضي الذي مقداره (٣).

إذ يجب الاهتمام بهذين العاملين كونهما أكثر مظاهر الفساد خطورة حسب عينة المجتمع.

إما اقل قيمة وسط حسابي فهو للعامل السابع: (هل تؤيد أن هناك غموضاً في الأنظمة الإدارية ولوائحها) وهو ٣,٤ فهو أيضا أكبر من الوسط الفرضي.

القسم الثاني: عوامل الإصلاح الإداري، جدول رقم (٧)

الأسئلة	التكرارات					الوسط الحسابي
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
١- هل تشجع تفعيل دور الرقابة الذاتية والرقابة الداخلية كأساس للإصلاح؟	١٧	١٢	١			٤,٥
٢- أتشعر بأن أسلوب العقاب والثواب يحسن من أداء العمل؟	٩	١٤	٤	٢	١	٣,٩
٣- هل تشجع الحكومة على تطبيق الإصلاح الإداري بإجراءات قانونية؟	١٢	١٣	٤	١		٤,٢
٤- هل زيادة الرواتب والحوافز والمكافآت بداية لإنهاء الفساد الإداري؟	١١	١٣	٢	٢	٢	٣,٩
٥- هل تؤيد مشاركة الموظفين في إجراء الإصلاحات الإدارية؟	١٢	١٦	١		١	٤,٢
٦- هل يضمن الإصلاح سلامة العمل واستقرار الموظف؟	١٣	١٤	١	٢		٤,٣
٧- أيمثل تفعيل القوانين وتطبيقها على الجميع جزءاً من الإصلاح الإداري؟	١٩	٩	١		١	٤,٣
٨-هل تؤيد تفعيل دور الهيئات المستقلة والإعلام كجزء من الإصلاح؟	١٢	١٥	٢	١		٤,٤

٩- أتدعم إصدار تشريعات إصلاحية جديدة؟	١٠	١٦	٤			٤,١
١٠- هل تؤمن بمبدأ من أين لك هذا؟	١٩	٧	٢	١	١	٤,٣

من خلال الجدول رقم (٧) نلاحظ توزيع التكرارات على العوامل ونلاحظ قيمة الوسط الحسابي لكل سؤال:-

١- الوسط الحسابي للعامل الأول (هل تشجع تفعيل دور الرقابة الذاتية والرقابة الداخلية كأساس للإصلاح) هو **٤,٥**.

٢- الوسط الحسابي للعامل الثاني (أتشعر بأن أسلوب العقاب والثواب يحسن من أداء العمل) هو ٣,٩.

٣- الوسط الحسابي للعامل الثالث (هل تشجع الحكومة على تطبيق الإصلاح الإداري بإجراءات قانونية) هو ٤,٢.

٤- الوسط الحسابي للعامل الرابع (هل زيادة الرواتب والحوافز والمكافآت بداية لإنهاء الفساد الإداري) هو ٣,٩.

٥- الوسط الحسابي للعامل الخامس (هل تؤيد مشاركة الموظفين في إجراء الإصلاحات الإدارية) هو ٤,٢.

٦- الوسط الحسابي للعامل السادس (هل يضمن الإصلاح سلامة العمل واستقرار الموظف) هو ٤,٣.

٧- الوسط الحسابي للعامل السابع (أيمثل تفعيل القوانين وتطبيقها على الجميع جزءاً من الإصلاح الإداري) هو ٤,٣.

٨- الوسط الحسابي للعامل الثامن (هل تؤيد تفعيل دور الهيئات المستقلة والإعلام كجزء من الإصلاح) هو ٤,٤.

٩- الوسط الحسابي للعامل التاسع (أتدعم إصدار تشريعات إصلاحية جديدة) هو ٤,١.

١٠- الوسط الحسابي للعامل العاشر (هل تؤمن بمبدأ من أين لك هذا؟) هو ٤,٣.

إما *الوسط الفرضي = مجموع البدائل/عدد البدائل =١٥/٥ =٣

ومن ملاحظة الأوساط الحسابية تبين أن العامل الأول: (هل تشجع تفعيل دور الرقابة الذاتية والرقابة الداخلية كأساس للإصلاح) تحصل على أكبر وسط حسابي بالنسبة للعينة مقداره ٤,٥ وهو أكبر من الوسط الفرضي الذي مقداره (٣)، إذ يجب الاهتمام بتلك العاملين كونها أكثر عوامل الإصلاح الإداري أهمية حسب عينة المجتمع.

إما اقل قيمة وسط حسابي فهو تساوي العامل الثاني: (أتشعر بأن أسلوب العقاب والثواب يحسن من أداء العمل) مع العامل الرابع: (هل زيادة الرواتب والحوافز والمكافآت بداية لإنهاء الفساد الإداري) ومقداره (٣,٩)، وهو أيضاً أكبر من الوسط الفرضي (٣).

وهذا يثبت إن الإصلاح الإداري له دور كبير في مكافحة الفساد وهو ما أظهرته نتائج البحث الميدانية.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات: بعد الاطلاع على الجانب النظري والعلمي استنتجت الباحثة ما يأتي:

١- أن الفساد الإداري هو العائق الرئيس أمام التنمية والإصلاحات الاقتصادية إذا لم يتم الحد من انتشاره في القطاعات الحكومية والأهلية.

٢- الإصلاح الإداري هو مسؤولية الجميع وأن التوعية باتجاه نشر ثقافة النزاهة والشفافية من متطلبات الإعداد لعملية الإصلاح الإداري.

٣- من ملاحظة الأوساط الحسابية تبين أن العامل الثاني: (هل تؤيد وجود أسباب سياسية واقتصادية لتفشي الفساد في المجتمع) تساوى مع العامل الرابع: (هل تشعر بأن عدم عدالة تطبيق القوانين أدت إلى انتشار الفساد) بأكبر وسط حسابي بالنسبة للعينة مقداره ٤,٤ وهو أكبر من الوسط الفرضي الذي مقداره (٣)، إذ يجب الاهتمام بها كونها أكثر مظاهر الفساد خطورة حسب عينة المجتمع.

إما أقل قيمة وسط حسابي فهو العامل السابع: (هل تؤيد أن هناك غموضاً في الأنظمة واللوائح الإدارية).

٤- من خلال الأوساط الحسابية تبين أن العامل الأول: (هل تشجع تفعيل دور الرقابة الذاتية والرقابة الداخلية كأساس للإصلاح) تحصل على أكبر وسط حسابي بالنسبة للعينة مقداره ٤,٥ وهو أكبر من الوسط الفرضي الذي مقداره (٣).

إذ يجب الاهتمام بذلك العامل كونه أكثر عوامل الإصلاح الإداري أهمية حسب عينة المجتمع.

إما اقل قيمة وسط حسابي فهو تساوي العامل الثاني والموسوم(أتشعر بأن أسلوب العقاب والثواب يحسن من أداء العمل) مع العامل الرابع الموسوم (هل زيادة الرواتب والحوافز والمكافئات بداية لإنهاء الفساد الإداري) ومقداره (٣,٩) وهو أيضا اكبر من الوسط الفرضي (٣).

٥-وجود عينة شبابية جيدة وطموحة ذات وعي لمظاهر الفساد ومخاطره، وتساند المجتمع والقانون في الإصلاح بكل أنواعه للنهوض بواقع البلد.

٦- من خلال المقابلات لاحظت الباحثة قلة المعلومات عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الرغم من كونها أهم العناصر القانونية الدولية التي تساعد على محاربة على الفساد.

٧- بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه، وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه .

التوصيات:

١- غرس مفهوم الرقابة الذاتية في نفوس الموظفين.

٢- وضع لوائح تشمل على المخالفات وعقوباتها.

٣- التأكيد على التدريب والبرامج المتخصصة للقيادات الإدارية والعاملين.

٤-تلبية احتياجات الأجهزة الحكومية من العاملين عن طريق العمل بمبدأ توظيف الكفاءات والخريجين .

٥- سعي المنظمة الدائم لتحقيق الرضا الوظيفي للعاملين؛ مما يقلل من التوجه إلى الفساد.

٦- إعداد دراسات دورية وبرامج متعددة للتطوير الوظيفي الدائم؛ مما يواكب التقدم العالمي، ويبني قاعدة معلوماتية للعاملين لمواجهة الفساد المعلوماتي.

٧- تحقيق العدالة الوظيفية للعاملين؛ مما يبعد المحسوبية والوساطة ويشجع الإبداع والكفاءة.

٨- لا بد من صياغة خطة استراتيجية للإصلاح الإداري وعلى مستوى المؤسسات للقضاء على الفساد.

٩- تعزيز دور الهيئات المستقلة والهيئات الرقابية والإعلام الحر النزيه.

١٠- العمل على تحسين الوضع الاقتصادي والأمني والسياسي.

١١- إدراج عدد من نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدستور العراقي.

١٢- الحرص على التعريف بالأنظمة والقوانين التي تكافح الفساد وأهمها اتفاقية الأمم المتحدة.

مصادر البحث

أولاً: الكتب

١- اللامي، مازن زاير جاسم، الفساد بين الشفافية والاستبداد، مطبعة دانية، بغداد، ٢٠٠٧، ٣٠.

٢-كاظم، صالح حسن، ورقة بحثية بعنوان الإصلاح الإداري سبيل لمواجهة الفساد الإداري، هيئة النزاهة، الدائرة القانونية، بغداد، ٢٠١٣.

٣- نجم، عبود، أخلاقيات الإدارة في عالم متغير، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠.

٤- الجويبر، د.عبد الرحمن إبراهيم، الإصلاح الإداري المنظور الإسلامي المعاصر والتجربة السعودية، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الثالثة، ٢٠١١.

٥- إبراهيم، سالم بولص، استراتيجيات الإصلاح الإداري ودورها في الحد من ظواهر الفساد ومعالجة أسبابه، المفتش العام وزارة الصناعة والمعادن، بغداد، حزيزان ٢٠٠٨.

٦- جواد، فاطمة عبد، بحث منشور للهيئة العامة لضرائب، وزارة المالية العراقية، ٢٠١٣.

٧- عبد الرحمن، عادل محمد، الفساد الإداري دراسة ميدانية بالتطبيق على محافظة أسيوط، مجلة مصر المعاصرة، مج ١٠٣، ع ٥٠٢، مصر.

٨- الشيخلي، عبد القادر، أخلاقيات الوظيفة العامة، دار مجدولاي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.

٩- فرج، موسى، قصة الفساد في العراق، دار الشجرة للنشر والتوزيع، دمشق-سوريا، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.

١٠- محمد، عادل عبد الرحمن، أهمية الإدارة في إصلاح الفساد الإداري، مطبعة هيئة إدارة واستثمار أموال الوقف السني، ديوان الوقف السني، ٢٠٠٩ .

١١- مكتب المفتش العام، الفساد: التسيب الإداريان ظاهرتان لحالة واحدة، ديوان الوقف السني، ٢٠١٠،

العراق.

١٢- يونس، محمد علي، التسيب الإداري في الوظيفة العامة، أسبابه، آثاره، معالجته، طرابلس، ١٩٩٣.

١٣- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، برلين ،تشرين الثاني، ٢٠٠٦.

١٤- خلوصي، يوسف، مؤتمر الإصلاح الإداري في الدول النامية، القاهرة، جامعة الدول العربية، مركز البحوث الإدارية، ١٩٧٣.

١٥- حياوي، نبيل عبد الرحمن، قوانين الخدمة المدنية والملاك والرواتب وسائر تشريعات الوظيفة العامة، المكتبة القانونية، بغداد، الطبعة الثالثة المنقحة.

١٦- الأيوبي، د.نزيه، الحلقات المنسية والمناطق المحظورة في الإصلاح الإداري العربي، من كتاب الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي، ط ١، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ١٤٠٦هـ.

١٧- رشيد، د. أحمد، الإصلاح الإداري، القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، يونيو ١٩٧٢م.

١٨- السلمي، د. علي، الإدارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية-كتاب الأهرام الاقتصادي العدد ٣٥ يناير ١٩٩١.

١٩- حبيش، فوزي، الإصلاح الإداري في لبنان، القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، رقم ١٥٥، ١٩٧٤.

٢٠-العبودي، د. عثمان سلمان غيلان، شرح إحكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام، دار الكتب والوثائق ١٨١، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

ثانياً: الصحف والمجلات الإلكترونية:

١- السنيدي، عبد الله بن راشد، أهمية تطبيق الأنظمة ولوائحها التنفيذية، صحيفة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، السعودية، ٢٠١٠، العدد ١٣٨٣١، ١.

http://www.al-jazirah.com/2010/20100811/ar3.htm

٢- العنزي، سعد، مقالة وجهة نظر تحليلية في الفساد، مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، العدد السادس/السنة الثانية/ آب ٢٠٠٢.

٣- الطوخي، سامي، استشاري التدريب في العلوم الإدارية والقانونية.،الإدارة بالشفافي للمنظمات، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ٢٠٠٣.

٤- الأمم المتحدة، الفساد في الحكومة، تقرير الندوة الإقليمية المنعقدة في لاهاي لدائرة التعاون الفني للتنمية، نيويورك ١٩٨٩، ترجمة نادر أبو شيخة، المنظمة العربية للتنمية.

٥-الكبيسي، عامر، الفساد العالمي الجديد واستراتيجيات مواجهته، ط١، الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، ٢٠٠٩.

٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم -مكتب السياسات الإنمائية،١٩٩٨ .

٧-الجهني، عيد مسعود، "العدالة تطيح بوزير العدل"، صحيفة الحياة، العدد ١٦٨٥٠، بتأريخ ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٩م.

ملحق البحث (١) الاستبانة

استبيان عن الإصلاح الإداري ودوره في مكافحة الفساد.

المجال الأول: الخصائص العامة لمجتمع الدراسة وعينتها.

البيانات الشخصية :

١-الجنس : ذكر أنثى

٢- العمر :☐ أقل من ٤٠ ☐٣٠-٤٠ ☐٤٠ -٥٠ ☐ ٥٠ فأكثر

٣- المؤهل العلمي: ☐ دبلوم فأقل☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

٤- الخبرة العملية: ☐١-٥سنوات ☐ ٦-١٠سنوات ☐ ١١ -١٥سنة١٦ ☐ سنة وأكثر

المجال الثاني: القسم الأول: عوامل أوجه ومظاهر الفساد

الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١-هل تعد الرشوة والوساطة أكثر أوجه الفساد الإداري انتشاراً؟					
٢-هل تؤيد وجود أسباب سياسية واقتصادية لتفشي الفساد في المجتمع؟					
٣- هل التأخر عن العمل والخروج قبل الموعد احد أوجه الفساد؟					
٤-هل تشعر بأن عدم عدالة تطبيق القوانين أدت إلى انتشار الفساد؟					
٥- أيتم التعيين والترقية حسب الكفاءة؟					
٦- هل تردي الوضع الأمني يشجع على تأصل الفساد؟					
٧- هل تؤيد أن هناك غموضاً في الأنظمة الإدارية ولوائحها؟					
٨- هل يتركز الفساد في القطاع الحكومي أكثر من القطاع الخاص؟					
٩- هل يشجع الإعلام المغرض في الترويج للفساد؟					
١٠- هل أصبحت ثقافة المجتمع تشجع على الفساد؟					

القسم الثاني: عوامل الإصلاح الإداري

الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١- هل تشجع تفعيل دور الرقابة الذاتية والرقابة الداخلية كأساس للإصلاح؟					
٢- أتشعر بأن أسلوب العقاب والثواب يحسن من أداء العمل؟					
٣- هل تشجع الحكومة على تطبيق الإصلاح الإداري بإجراءات قانونية؟					
٤- هل زيادة الرواتب والحوافز والمكافئات بداية لإنهاء الفساد الإداري؟					
٥-هل تؤيد مشاركة الموظفين في إجراء الإصلاحات الإدارية؟					
٦-هل يضمن الإصلاح سلامة العمل واستقرار الموظف؟					
٧- أيمثل تفعيل القوانين وتطبيقها على الجميع جزءاً من الإصلاح الإداري؟					
٨- هل تؤيد تفعيل دور الهيئات المستقلة والإعلام كجزء من الإصلاح؟					
٩- أتدعم إصدار تشريعات إصلاحية جديدة؟					
١٠- هل تؤمن بمبدأ من أين لك هذا؟					

مستقبل الاقتصاد العراقي بعد داعش
انفراج أم تأزم؟

محسن حسن

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى رصد أهم المتغيرات الاقتصادية على الساحة العراقية، في ضوء ما تمرّ به البلاد من مراحل متفاوتة العنف والتأزم، مع التركيز على جملة الملامح والتداعيات والتأثيرات السلبية التي خلفها تنظيم داعش الإرهابي على بنية الاقتصاد العراقي في قطاعاته المختلفة، واستشراف المسارات المستقبلية من حيث الانفراج أو التأزم لهذا الاقتصاد، في إطار مقارنة مؤشرات الضعف والقوة بين الواقع المتاح والقادم المأمول.

Abstract:

The aim of this study is to monitor the most important economic variables in the Iraqi arena, in the result of the various stages of violence and crisis in the country, with a focus on the overall features, repercussions and negative effects of the terrorist organization ISIS on the structure of the Iraqi economy in its different sectors. And to search in the deterioration or crisis of this economy, in the context of comparing the indicators of weakness and strength between the available and the expected reality.

مقدمة

انطلقت هذه الدراسة، عبر إطار نظري مجمل، إلى بلورة صورة مقاربة لملامح الاقتصاد العراقي منذ مراحله الاستعمارية وحتى الوقت الراهن، وكان دافعها الأول هو معرفة الآثار الاقتصادية المترتبة على تواجد تنظيم داعش الإرهابي، ومدى ما تمثله تلك الآثار على مستقبل هذا الاقتصاد، غير أن الاستقراء العام لتجارب الاقتصاد العراقي مع الأزمات العالمية والإقليمية والمحلية أثبت –بما لا يدع مجالاً للشك– أن مشكلات العراق الاقتصادية، هي من النوع التراكمي، الذي توارثته أجيال حاضرة عن أجيال ماضية وعابرة، وأنه على الرغم من تراكم هذه المشكلات عبر عقود متتالية، إلا أن البنية الاقتصادية العراقية ظلت متماسكة رغم المحن والأزمات، وهو ما يؤكد أن ما أحدثه تنظيم داعش الإرهابي من عبث بالاقتصاد القومي العراقي، لا يعدو كونه (مرحلة عابرة) من مراحل المعاناة الاقتصادية التي لا ترقى إلى ضرب الاقتصاد العراقي ضربات موجعة تفضي إلى انهياره وسقوطه؛ إذ لا تمثل داعش وزناً يذكر في ميزان الأزمات الاقتصادية إذا ما قيست بتلك الأزمات العالمية والإقليمية الطاحنة التي مر بها الاقتصاد العراقي، والتي تحول فيها من اقتصاد سلم وبناء إلى اقتصاد حرب وهدم.

وعلى الرغم من إيمان الدراسة الجازم بمحدودية الآثار السلبية التي تركها داعش في الاقتصاد العراقي، في مقابل عنفوان هذا الاقتصاد وقدرته على التعافي والثبات في مواجهة المحن، إلا أنها لم تغفل التطرق بالذكر والتفصيل إلى جملة الوسائل والآليات التي اتخذها هذا التنظيم المجرم للاستحواذ على ثروات العراق النفطية وغير النفطية، مبينة تنوعها وتشابكها مع أطراف محلية وإقليمية ودولية.

وقد فوجئت الدراسة بقوة التأثير السلبي الذي أحدثته سياسات الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للاقتصاد العراقي، على يد الحاكم العسكري بالعراق «بول بريمر» خلال العام ٢٠٠٣، وبالتحديد منذ الثامن من حزيران من العام نفسه، حينما أصدر جملة من القرارات المستبدة اقتصادياً، التي تحوّل بموجبها الاقتصاد العراقي تحولات سيئة للغاية، أفضت به إلى أن يصبح نهباً لأطماع وتحكمات الشركات النفطية؛ الأمر الذي وجدت الدراسة أن تأثيره السلبي على الاقتصاد العراقي ما يزال يلقي بظلاله إلى الآن، وأنه يفوق بمراحل كثيرة تأثير داعش السلبي على الاقتصاد نفسه. ولعل وقوع (العراق الاقتصادي) أسيراً للريع النفطي على وفق آليات أكثر صرامة عن ذي قبل، هو من أبرز تلك التأثيرات وأكثرها خطورة حتى الآن، ولاسيما إذا نظرنا إلى تداعيات تلك الصرامة على مصير المنتج الوطني العراقي من جهة، وتحولات المستهلك العراقي من جهة أخرى، فضلاً عن تهاوي البنى التحتية للاقتصاد العراقي.

ومن بين ما استوضحته الدراسة أيضاً، تلك العلاقة الحميمة بين القرار السياسي والقرار الاقتصادي في العراق؛ إذ تبين أن الأخير ظل لعقود ممتدة يتخبط خبط عشواء على وفق تخبطات الأول وتوجهاته الذاتية والشخصية البعيدة عن مصلحة الدولة العراقية. وإن هذه العلاقة المزدوجة تعد تأريخية في الشأن العراقي منذ أن كانت العراق تحت الانتداب البريطاني وحتى اللحظة، وهو ما قد يفسر جزءاً من أسرار التراجع الاقتصادي الحاضر دوماً بين العراقيين؛ لذا فقد تكوَّن لدى هذه الدراسة قناعة تامة بأن مصير النهضة الاقتصادية في العراق سيظل مرهوناً بتحرير السياسات الاقتصادية من أسر القرار السياسي غير المتخصص.

وحول مستقبل الاقتصاد العراقي بعد داعش، استخلصت الدراسة ثلاثة سيناريوهات، بعد أن تطرقت إلى أهم التحديات الراهنة التي تواجه الاقتصاد في العراق، وهي السيناريوهات التي جمعت بين الرأي: المتحفظ المحايد، واليائس المتشائم، والمطمئن المتفائل. في حين أثبتت الدراسة لنفسها توقعات خاصة بديمومة الهيمنة الريعية على الاقتصاد العراقي إلى حين.

هذا هو الإجمال، والتفاصيل تحملها محاور الدراسة.

إشكالية الدراسة:

تختبر هذه الدراسة جملة من الافتراضات المتعلقة بطبيعة المناخ الاقتصادي العراقي خلال مراحل الحروب والأزمات، وعلى رأس هذه الافتراضات ما يأتي:

- **إن** الاقتصاد العراقي يتمتع بقدرات بنيوية خاصة تتيح له معاودة الانطلاق والصعود، اكتسبتها مناخاته المرنة عبر تكرار الأزمات الاقتصادية العالمية والحروب الإقليمية والمحلية؟
- **إن** القرار السياسي العراقي، ولاسيما بعد العام ٢٠٠٣ وحتى الآن، أكثر تأثيراً بالسلب والتراجع على مجمل القطاع الاقتصادي في العراق، من التأثير الفعلي الناتج عن الأزمات الأمنية العراقية ومنها أزمة داعش؟
- **إن** الآثار الاقتصادية السلبية التي لحقت بالعراق على يد تنظيم داعش الإرهابي لم ترق إلى حد التدمير الكلي الشامل للبنية الاقتصادية العراقية، وأن الاقتصاد العراقي عصيٌّ على التدمير بفعل تنظيم متطفل كداعش؟

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة إطاراً نظرياً يعتمد بدوره على مناهج الوصف والاستقراء الاستقصائي

للبيانات والنصوص المتاحة كافة فيما يتعلق بالاقتصاد العراقي عامة، والاقتصاد العراقي وقت سيطرة داعش –وإلى الآن خاصة– كآلية بحثية تستهدف الخروج بصورة واقعية وحقيقية ترصد الوضع الاقتصادي الراهن بالعراق، مع عدم إغفال المنهج التأريخي على وفق ما تقتضيه ضرورة استدعاء بعض الحقائق والشواهد الاقتصادية وغير الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوصول إلى توصيف دقيق أو أقرب إلى الدقة بشأن الوضع الاقتصادي الراهن في العراق، كخطوة أولى في تبصير أصحاب القرار السيادي في البلاد، بمناطق الخلل الاقتصادي الواجب تلمسها والبدء بحلها، ومن ثم فتح الأفق في اتجاه النهوض بالقطاعات الاقتصادية العراقية على وفق أسس علمية سليمة بعيداً عن الإفراط أو التفريط.

خطة الدراسة:

ترتكز خطة هذه الدراسة إلى استغراق مادتها عبر جملة من المحاور على النحو الآتي:

مدخل:

في تأريخ التجارب العراقية مع الأزمات الاقتصادية.

المحور الأول:

البنية الاقتصادية العراقية.. الملامح والأركان.

المحور الثاني:

محطات الاقتصاد العراقي من الجمهورية إلى داعش.

المحور الثالث:

وضعية الاقتصاد العراقي في ظل داعش.

المحور الرابع:

الاقتصاد العراقي بين الراهن والمستقبل.

نتائج الدراسة.

توصيات الدراسة.

خاتمة الدراسة.

لائحة المصادر والمراجع.

لائحة الهوامش والإحالات.

مدخل

في تأريخ التجارب العراقية مع الأزمات الاقتصادية

مرَّ الاقتصاد العراقي على مدار تاريخ العراق الطويل، بالعديد من الأزمات والمحن التي شكّلت محطات فاصلة ومؤثرة في بنيته وجوهره، والتي من خلالها يمكن إدراك الخطوط والملامح والسمات العامة التي تصطبغ بها أركانه وجوانبه في ظل تلك الأزمات والمحن، ويمكن تقسيم أهم الأزمات الاقتصادية العراقية إلى قسمين:

الأول: أزمات اقتصادية عالمية تأثر بها العراق كونه جزءاً من المكون الاقتصادي العالمي.

الثاني: أزمات اقتصادية محلية وإقليمية تأثر بها العراق كونه طرفاً من أطراف الصراع العسكري والحربي.

ويمكن تفصيل هذين القسمين من الأزمات في التأريخ الاقتصادي العراقي على النحو الآتي:

أولاً: أزمات اقتصادية عالمية:

(١) العراق والأزمة الاقتصادية خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤: باندلاع الحرب العالمية الأولى في آب ١٩١٤، دخل الاقتصاد العراقي مرحلة استهداف كبرى من قبل بريطانيا التي قامت باحتلال العراق في نهايات ذلك العام، وذلك في إطار منافسة الولايات المتحدة الأمريكية على نهب ثرواته الرئيسية والممثلة في النفط؛ إذ قامت بريطانيا بنقل النفط المكرر في مصفاة عبدان عبر سفنها بمعدل ضخم في ذلك الوقت يبلغ ٢٥٠,٠٠٠ طن سنوياً، وهو ما أتاح للأسطول البريطاني الاعتماد على النفط كبديل للفحم[١]، وبحلول عام ١٩٢٠ كانت ثروات العراق النفطية منهوبة على

١. انظر: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا والولايات المتحدة ونفط العالم العربي، شبكة الألوكة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٧، تأريخ الزيارة ٢٠١٧/٨/٢٦ –تاريخ ثابت فيما يلي من مصادر الإنترنت–، نقلاً عن كتاب (الولايات المتحدة والمشرق العربي)، متاح على: http://www.alukah.net/culture/0/2479/ (بتصرف).

وفق اتفاقيات نفعية واستعمارية، حتى أن بريطانيا عقدت اتفاقية سان ريمو بإيطاليا تمنح بموجبها الحق لفرنسا في الحصول على حصة من النفط العراقي تعويضاً عن حصتها في الموصل[٢]. وقد كان لصراع الثروة المحموم قبل انطلاق الحرب العالمية الأولى وفور انطلاقها أثره المدمر على أوضاع العراق الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما في ظل معاناة العراقيين تحت حكم العثمانيين، التي كان من مظاهرها انحطاط الاقتصاد الزراعي، واضطرار أهل الحضر والفلاحين في العراق إلى التحول إلى نمط البداوة والترحال، فضلاً عن انتشار الركود الحرفي والصناعي، بحيث تلاشت الصناعات اليدوية الشهيرة في العراق وبالتحديد في مدينة البصرة، وعلى رأسها صناعة الشاش وأقمشة القطن وحرفة الحياكة الموصلية[٣]، بل إن التجار العراقيين ومعهم كل تجار المدن العربية التابعة للعثمانيين، وقعوا فريسة لهيمنة الشركات الأوروبية التي سيطرت على التجارة الداخلية، إلى درجة أن قامت شركات بريطانية في مدينة البصرة بالتلاعب في مواعيد التصدير، بنحوٍ أجبر صغار التجار المحليين على إعلان الإفلاس[٤].

(٢) العراق والأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٢ (الكساد الكبير)[٥]: وخلال هذه الأزمة التي كان العراق فيها ما يزال تحت وصاية الانتداب البريطاني عانى الاقتصاد العراقي من هبوطٍ حادٍ في منتجات القطاع الزراعي، وكذلك أسعار السلع الأساسية الدولية كالتمور والحبوب والأقطان، ومعها الصادرات كافة عام ١٩٣٠ بنسبة تجاوزت ٤٠٪، وهو ما تبعه تراجع في قيمة الواردات الزراعية يقدر بـ ٣٠ لكاروبية[٦]، مع عجز كبير في العائدات المالية العراقية بلغ ٣٣٦٩ لكاروبية، أدّى إلى خفض أجور العمالة وزيادة الضرائب عبر فرض قانون الضرائب البلدية، الذي أدى بدوره إلى حالة من السخط الشعبي والاحتجاجات. في حين شهد القطاع الصناعي هو الآخر تراجعاً كبيراً، خاصة في قطاعات البناء والنسيج والسكك الحديدية وغيرها، وهو ما انعكس بدوره مجملاً على الحياة العامة للعراقيين، وشجع على ظهور بعض الاضطرابات السياسية والثورية، ومنها

٢. المصدر السابق نفسه.

٣. انظر: أ.د.محمد البخاري، المشرق العربي في سياسة المصالح الخارجية للدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، المدونة الشخصية للمؤلف، بتأريخ السبت ١٩ أيلول ٢٠٠٩، متاح على: http://bukharimailru.blogspot.com.eg/٢٠٠٩/٠٩/blog-post_١٩.html(بتصرف).

٤. المصدر نفسه (بتصرف).

٥. عرفت هذه الأزمة الاقتصادية التي بدأت عام ١٩٢٩ وامتدت آثارها إلى الأربعينيات باسم (الانهيار/الكساد العظيم) Great Depression وهي من أكبر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين والتي بدأت بالولايات المتحدة الأمريكية بالتزامن مع انهيار سوق الأسهم في يوم الخميس التاسع والعشرين من تشرين الثاني والمسمى بالخميس الأسود. وبسببها عانت أغلب دول العالم حيث انخفضت التجارة العالمية بنسبة تتراوح بين ٥٠-٦٠٪ ومعها انخفضت الأرباح والأسعار والعائدات الضريبية، وتراجع الدخل الفردي، بتراجع الصناعة والزراعة، فضلاً عن تجميد عمليات البناء والتشييد بنحوٍ كبير عبر كل دول العالم تقريباً.

٦. قيمة تابعة لنظام النقد الهندي وهو نظام كان مطبقاً في العراق خلال فترة وقوعها تحت وصاية الانتداب البريطاني، والك-روبية تعادل ستة آلاف وست مئة وستة وستين ٦٦٦٦ (باوند)، أي ما يعادل اثنين وثلاثين ألفاً وأربع مئة وثلاثة وأربعين دولاراً ٣٢٤٤٣.

الانتفاضة الكردية عام[٧] ١٩٣١ وقد أدت هيمنة بريطانيا على تجارة العراق الخارجية خلال هذه الأزمة، إلى تأثر بغداد والبصرة والموصل تأثراً كبيراً؛ ففي بغداد أدى توقف نشاط الاستيراد إلى حالة إفلاس مالي وكساد تجاري، وفي البصرة أصيبت حركة التصدير بالشلل لارتفاع أجور الخزن المعد للتصدير بنسبة تفوق أجر السلع نفسها، وتدهورت أسعار الحنطة والشعير وسائر المحاصيل الزراعية لتصبح أقل من أجور نقلها، وكذلك الحال في مدينة الموصل، وهو ما دفع المزارعين العراقيين لترك منتوجاتهم الزراعية مشاعاً للديدان والآفات، ولاسيما مع حالة الإغراق السلعي للاقتصاد العراقي بالمنتوجات الرخيصة الوافدة في ظل انعدام القدرة على حماية المنتج الوطني[٨].

(٣) العراق والأزمة الاقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩: فمنذ اندلاع الحرب العالمية الثانية في الثالث من أيلول عام ١٩٣٩ واصل الاقتصاد العراقي معاناته الشديدة تحت وطأة الوصاية البريطانية بموجب معاهدة ١٩٣٠، وهي المعاهدة التي أدخلت العراق طرفاً في هذه الحرب إلى جانب بريطانيا وضد ألمانيا، ولاسيما في ظل سياسات حكومة عراقية جديدة برئاسة نوري السعيد ذي الميول البريطانية[٩]، وعلى وفق مقتضيات هذه المعاهدة قامت الحكومة الجديدة بفتح الأراضي العراقية للقوات البريطانية، التي قامت بدورها باحتلال هذه الأراضي كاملة لحماية النفط العراقي من أن تصل إليه يد الألمان؛ وقد أدى هذا إلى تسخير طاقات العراق الاقتصادية في خدمة القوات البريطانية، الأمر الذي حوَّل حياة العراقيين إلى جحيم سياسي واقتصادي واجتماعي افتقد في ظله الشعب العراقي احتياجاته الضرورية كافة من المأكل والملبس، إلى الدرجة التي اضطرت معها الحكومة العراقية إلى تطبيق نظام الكوبونات أو الحصص لضمان حصول العوائل على احتياجاتها، وعلى الرغم من ذلك عرفت تلك الفترة لدى العراقيين بـ (أيام الخبز الأسود)؛ نظراً لرداءة الخبز والطحين على ندرتهما والنقصان الشديد فيهما[١٠].

٧. انظر: د. بشرى عاشور الخزرجي، ود. عماد مطير خليف: الاقتصاد العراقي بين أزمة الكساد ١٩٢٩ – ١٩٣٢ والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ الآثار والمعالجات، ملف بي دي إف منشور بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ص: ٢، و٣، متاح على:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/-2008pdf مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف).

٨. انظر: علي حمزة الصوفي، كيف واجه العراق الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩؟ تقرير منشور بملحق ذاكرة عراقية التابع لجريدة المدى العراقية، بتأريخ الأحد ٢٠١٣/١١/١٧، متاح على:
http://almadasupplements.com/news.php?action=view&id=9012#sthash.et7HZma0dpbs (بتصرف).

٩. انظر: ستار علك الطفيلي، العراق في سنوات الحرب العالمية الثانية، تقرير منشور بملحق ذاكرة عراقية التابع لمجلة المدى العراقية، بتأريخ الأحد ٢٠١٤/١٢/٢٨، متاح على:
http://www.almadasupplements.com/news.php?action=view&id=11662#sthash.8WyLFKOK.dpbs (بتصرف).

١٠. انظر: حامد الحمداني، الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على العراق، حلقات تأريخية مكتوبة على موقع منتديات العراق، الحلقة الأولى، بتأريخ ٢٠١١/٩/٢٢، متاح على:
http://iraq.iraq.ir/vb/showthread.php?t=181303 (بتصرف).

(٤) العراق والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (أزمة الرهن العقاري)[١١]: وهذه الأزمة دفعت بالاقتصاد العراقي إلى أتون المعاناة والاضطراب، حيث تدهورت الإيرادات العامة العراقية بفعل ما أحدثته الأزمة من تراجع كبير في أسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي عليه؛ الأمر الذي اضطرت معه العراق إلى خفض الموازنة العامة للعام ٢٠٠٩ بمقدر ٥ تريليونات دينار عراقي قياساً بموازنة ٢٠٠٨، وتم خفض الإنفاق الاستثماري من ٢٥٣٣٥,٠١٥,٩٠٤,٧٨٥ ألف دينار عراقي (خمسة وعشرون ألفاً وثلاثمائة وخمسة وثلاثون ملياراً وخمسة عشر مليوناً وتسع مئة وأربعة آلاف وسبع مئة وخمسة وثمانون ديناراً عراقياً) عام ٢٠٠٨، إلى ١٥٠١٧,٤٤٢,٦٩٧ ألف دينار عراقي (خمسة عشر ألفاً وسبعة عشر ملياراً وأربع مئة واثنان وأربعون مليوناً وست مئة وسبعة وتسعون ألف دينار عراقي) عام ٢٠٠٩، بينما وصل عجز الموازنة العامة العراقية إلى ١٨٧٥٧,٣٠٧,٩٩٦ ألف دينار عراقي (ثمانية عشر ألفاً وسبع مئة وسبعة وخمسون ملياراً وثلاث مئة وسبعة ملايين وتسع مئة وستة وتسعون ألف دينار عراقي)، وأدّت القيود الاقتصادية التي فرضتها الأزمة إلى عرقلة الجهود العراقية في اتجاه تحسين البنى التحتية اللازمة لزيادة الإنتاج النفطي لسنوات تالية[١٢].

ثانياً: أزمات اقتصادية محلية وإقليمية:

(١) العراق وأزمته الاقتصادية في حرب الخليج الأولى ١٩٨٠-١٩٨٨: وهي الأزمة المتعلقة بمرحلة الحرب العراقية الإيرانية، وفيها تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد بناء وتنمية إلى اقتصاد حرب؛ لذا فقد انخفضت كافة القيم والمؤشرات خلال هذه الفترة، وتراجعت مؤشرات التحسن التي حققتها العراق خلال العشر سنوات السابقة على هذه الحرب؛ فبسبب تجميد حركة الصادرات النفطية على فترات متقطعة، تراجعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من ١٢,١٪ عام ١٩٨٠ إلى ٤,٧٪ خلال سنوات الحرب، وذلك على خلفية انخفاض قيمة النفط الخام المصدّر من ٢٦٢٤٥,٥ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٩٠٠٩,٣ مليون دولار بعد أربع سنوات أي عام ١٩٨٤ ثم إلى ٩٩٣٢,٦ مليون دولار عام ١٩٩٠، وباستثناء العائدات النفطية، انخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (٠,٩٪)؛ حيث انخفض من ١٥٥٧٨,٩ مليون دينار عام ١٩٨٠ ليصل إلى ١٤٢٧٣,٧ عام ١٩٩٠، في حين تسببت حالة الاستنزاف الحربي للاقتصاد العراقي في تراجع نسبة التنمية الاقتصادية في البلاد للأعوام من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥؛ حيث حققت معدل نمو سالب

١١. أزمة الرهن العقاري جاءت نتيجة لانهيار سوق الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية ابتداءً من العام ٢٠٠٦، وكان من مظاهرها النقصان الشديد في التمويل النقدي والسوقي لدى أنظمة البنوك الأمريكية، والانخفاض الحاد في أسعار العقارات الأمريكية، وشيوع الإفلاس لدى غالبية الشركات والمؤسسات العاملة في مجال الرهن العقاري، ومن ثم امتدت الأزمة لتصبح عالمية التأثير خلال عام ٢٠٠٧.

١٢. انظر: د. بشرى عاشور الخزرجي، د. عماد مطير خليف: الاقتصاد العراقي بين أزمة الكساد ١٩٢٩-١٩٣٢ والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، مصدر سبق ذكره، ص: ٤-٦ (بتصرف).

قيمته (١٥,٧-٪) بالتزامن مع معاناة القطاع الزراعي والصناعي من ندرة العمالة؛ الأمر الذي دفع الحكومة العراقية إلى الاعتماد على العمالة العربية من جهة، والتركيز على المشروعات ذات الكثافة الرأسمالية من جهة ثانية، ليتسبب ذلك مجملاً في تحميل أعباء إضافية على ميزان المدفوعات العراقي، ولاسيما مع تراجع نسبة تكوين رأس المال الثابت للناتج المحلي الإجمالي على وفق أسعار ١٩٨٨ من ٣٥,٩٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٢,١٪ عام ١٩٩٠، فضلاً عن سمة عدم التكافؤ بين معدل النمو السكاني المرتفع في فترة الحرب والبالغ ٣,١٪، ومعدل نمو نصيب الفرد المنخفض من الناتج المحلي الإجمالي والبالغ ١,٤٪، وهو ما يشي بسوء الوضعية الاقتصادية للعراق خلال سنوات الحرب مع إيران[١٣]، التي كان من نتائجها «تدمير إيران للمنشآت النفطية العراقية في الفاو، وإغلاق سوريا لخط أنابيب بانياس عام ١٩٨٢، وزيادة قروض العراق الخارجية بحلول عام ١٩٨٣ بمعدل ١٥ مليار سنوياً أي ما يعادل ١٢٠ مليار دولار على مدى سنوات الحرب الثمانية، في حين انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب خلال هذه الفترة إلى ٣٧٪، وهو ما أدّى إلى عجز الاقتصاد العراقي عن توفير الحد الأدنى للمتطلبات الحياتية والسلعية والخدمية للسكان»[١٤]، وبصفة عامة فقد كبدت حرب الخليج الأولى هذه العراق خسائر كبيرة؛ إذ إن «مجموع ما خسره العراق من عوائد نفطية بسبب حرب الخليج الأولى يقدر بنحو ٦١,٩ مليار دولار»[١٥].

(٢) العراق وأزمته الاقتصادية في حرب الخليج الثانية ١٩٩١[١٦]: وهي الأزمة الناجمة عن قيام العراق بغزو الكويت؛ حيث ترتب على هذا الغزو، دخول العراق في حرب مع العالم ممثلاً في قوى التحالف الدولي، وهي الحرب التي استمرت قرابة العام وخسر فيها الاقتصاد العراقي كثيراً من بنيته التحتية، ولاسيما بعد المرحلة التالية للحرب والتي شهدت مقاطعة دولية للعراق أدّت إلى تقليص الاستيراد بنسبة ٩٠٪ والصادرات بنسبة ٩٧٪، فضلاً عن تردي منتوج النفط بنسبة ٨٦٪ بحيث

١٣. انظر: سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، أحد أبحاث قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية التابع للمديرية العامة للإحصاء والأبحاث بالبنك المركزي العراقي، كانون الأول ٢٠١١، ص: ٥، عن: كاظم، كامل علاوي، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي، ملف بي دي إف متاح على:
http://cbi01.hosting.runbox.com/documents/Sahar_1pdf (بتصرف).

١٤. انظر: د.عزو محمد عبد القادر ناجي، انهيار الوحدة الوطنية في ظل حكم صدام حسين، دراسة منشورة بموقع شبكة الألوكة (ملف وورد)، ص: ٤٨، و٤٩، متاح على:
cp.alukah.net/books/files/book_2383/bookfile/sadam.doc (بتصرف).

١٥. انظر: محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ملف بي دي إف، ص: ١٧٨، متاح على:
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2014/10/Mohammed-Ali-Zainy-Book.pdf.

١٦. حرب الخليج الثانية عرفت باسم حرب تحرير الكويت، وقامت بين قوات التحالف والقوات العراقية في حرب دامت قرابة السنة في المجالين البري والجوي من ١٧ كانون الثاني إلى ٢٨ شباط عام ١٩٩١م كنتيجة لقيام العراق بغزو الكويت، (راجع:
https://www.magltk.com/second-gulf-war.

انخفضت الحصيلة اليومية من ٣,٣ مليون برميل قبل الأزمة، إلى أقل من نصف مليون برميل، لذا فإن الخسائر النفطية العراقية جراء هذه الأزمة بلغت ٢٢ مليار دولار سنوياً، في حين وصلت الديون الخارجية للعراق إلى ٨٠ مليار دولار، ودمرت الحرب على العراق القطاعات الاقتصادية كافة بما يتعدى ٢٣٢ مليار دولار، وهو ما أحدث تراجعاً شاملاً بالعراق على المستويات كافة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية؛ إذ بلغت معدلات التضخم في البلاد ٢٠٠٠٪، ولم يتحصل كل مواطن عراقي سوى على ٥٥٪ من حاجته الغذائية، خاصة مع ازدياد تراجع الدخل الفردي بشكل مخيف من ٤٠٨٣ دولاراً عام ١٩٨٠ إلى ٦٢٧ دولاراً عام ١٩٩١ ثم إلى ٤٨٥ دولاراً عام ١٩٩٣، فضلاً عن اضطرار العراق إلى جدولة تعويضاته المستحقة لكل من إيران (٩٧ مليار دولار)، والكويت (١٠٠ مليار دولار) جرّاء الخسائر المترتبة على حرب الأولى وغزو الثانية؛ حيث تم تخصيص ٣٠٪ من إيرادات العراق النفطية لسداد هذه التعويضات[١٧].

ومن خلال التفاصيل الموجزة في هذا المدخل حول بعض –وليس كل– الأزمات الاقتصادية التي مرت بها القطاعات الاقتصادية كافة في العراق؛ ونستطيع القول إن ما يعانيه الاقتصاد العراقي في بنيته الممتدة، هو نتاج عوامل واعتبارات شاملة في الشأن العراقي، لا تقتصر فقط على ما يخص الناحية الاقتصادية البحتة، بل تتجاوز ذلك إلى عدة عوامل أخرى منها السياسي، والأمني، ومنها الاجتماعي، والجغرافي؛ لذلك فحين الحديث عن الاقتصاد العراقي، لا بد من التأكيد على عدة حقائق هي من الثوابت في حق المناخ الاقتصادي العراقي على وجه التحديد، بل ومن الأوجه الحصرية في هذا الإطار:

- **الحقيقة الأولى**: هي وجود ترابط حديدي بين الاقتصاد والسياسة في العراق، بحيث يبقى للجانب السياسي سلطة التحكم في الجانب الاقتصادي والتوجيه لخططه ومرتكزاته[١٨].

- **الحقيقة الثانية**: إن كثيرين يخطئون في حصر تفسير حالة التأزم الاقتصادي التي يعانيها العراقيون الآن في مجرد الانخفاض في أسعار النفط؛ إذ هي في حقيقتها وليدة تراكمات شاملة تمتد

١٧. انظر: خالد بن سلطان بن عبد العزيز، العراق والكويت.. الجذور.. الغزو.. التحرير، موسوعة مقاتل من الصحراء، الإصدار الثامن عشر، النسخة الإلكترونية، متاح على:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/31/sec07doc_cvt.htm (بتصرف).

١٨. انظر: باسم عبد عون فاضل، الاقتصاد العراقي حلول عملية ورؤى مستقبلية في ظل انخفاض أسعار النفط، تقرير: شبكة النبأ المعلوماتية، بتأريخ ٢٠١٤/١٢/٢٤، متاح على:
http://annabaa.org/arabic/studies/315 (بتصرف).

لعقود من الزمن[١٩].

- **الحقيقة الثالثة**: إن الاقتصاد العراقي منذ تأسيس الدولة الوطنية ١٩٢١ ولما يقرب من عقدين من الزمان، وبالتحديد حتى ثورة ١٩٥٨ «لم يشهد حركة تنموية حقيقية بسبب هيمنة الانتداب البريطاني على حكومات العراق المتعاقبة؛ ومن ثم فإن ما تحقق في تلك العقود من السنين لم يكن سوى محض تطور تأشيري لا يتسم بالعمق والشمول، فضلاً عن ابتعاده عن البرمجة والتخطيط»[٢٠].

- **الحقيقة الرابعة**: إن التحول الذي شهدته الدولة العراقية الحديثة من الاعتماد الكلي على الزراعة البدائية عام ١٩٢١، إلى الاعتماد الكلي على ريع النفط خلال الثلاثينيات بنسبة ٩٤,٣٪ من الناتج القومي بالتزامن مع إهمال القطاع الزراعي وتراجع إسهامه القومي إلى النسبة ٢٩٪، ثم تسخير مجمل الكيان الاقتصادي العراقي في خدمة المجهود الحربي البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية، وما تبعه من فشل خطط التنمية الاقتصادية بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، ثم توجيه دفة الاقتصاد العراقي نحو التصنيع العسكري نهاية السبعينيات، وما تلاها من حروب كان العراق طرفاً مباشراً فيها، كل ذلك أدّى مجملاً إلى انحرافات ضخمة في بنية الاقتصاد العراقي ما يزال يعاني منها إلى الآن[٢١].

المحور الأول

البنية الاقتصادية العراقية.. الملامح والأركان

تتشكل البنية الاقتصادية العراقية من مجموع القطاعات التي تسهم في تكوين الدخل القومي للدولة العراقية، وهي قطاعات مختلفة ومتنوعة وتساهم بقدر في هذا الدخل، غير أن الظاهر على ملامح هذه البنية هو اعتمادها بنحوٍ أساسٍ على ريع النفط الخام والغاز وصادراتهما. ولتفصيل أكثر يمكن رصد ملامح بنية الاقتصاد العراقي من خلال النقاط الآتية:

---

١٩. المصدر نفسه (بتصرف).

٢٠. انظر: ظافر طاهر حسان، العراق والاحتلال الأمريكي دراسة في مستقبل الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات دولية، العدد السادس والثلاثون، ص: ٢٠٤، عن: الكتاب السنوي لجمهورية العراق، ووزارة الثقافة والإعلام، بغداد–العراق، ١٩٩٨، ص: ٢٠٧، ملف بي دي إف متاح على:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60537 (بتصرف يسير)

٢١. انظر: راضي محسن داود، التنمية المستدامة في العراق.. التأريخ والمأزق، تقرير معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، نقلاً عن جريدة الصباح العراقية بتأريخ ٢٠٠٧/٧/٢٦، متاح على:
#http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/637.htm (بتصرف).

(أ) القطاعات الرئيسية في الاقتصاد العراقي

- **القطاع الزراعي**: يعد القطاع الزراعي أحد الركائز الأولى التي انبنى عليها الاقتصاد العراقي منذ تأسيس الدولة الحديثة عام ١٩٢١ في مرحلة ما قبل الاعتماد على الريع النفطي. وتشكل الأراضي القابلة للزراعة في العراق ما نسبته ٢٠٪ من المساحة الكلية للبلاد والبالغة ٤٣٠ ألف كيلومتر مربع، وحتى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي كان العراق بلداً زراعياً بامتياز، حيث كان النشاط الزراعي ينمو بمعدلات تزيد على ٣٪ سنوياً، ومن ثم فقد كان يكفي الاستهلاك المحلي ويساهم في توفير الغذاء والطعام للسكان كافة، ولاسيما سكان الريف الذين كانوا يشكلون ما نسبته ٧٠٪ من إجمالي عدد سكان العراق، بل كان العراق يقوم بتصدير الحبوب وبعض المنتجات الزراعية الأخرى كالقطن والتمر ومنتجات الثروة الحيوانية، حتى أن القطاع الزراعي ساهم عام ١٩٦٠ مثلاً بما نسبته ١٧,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن للأسف الشديد أدّى تحول العراق إلى الاعتماد على النفط كمصدر للدخل القومي، إلى إهمال القطاع الزراعي، فبدأ نموه في التراجع بعد ستينيات القرن الماضي من نسبة نمو ٣٪ إلى ١,٥٪ سنوياً، وخلال العام ١٩٧٠ انخفض إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٦,٧٪، وبعد ارتفاع نسبة إسهام هذا القطاع خلال العام ٢٠٠٣ إلى ١٤,٣٪، انخفض خلال الخمس سنوات التالية بنسبة ٥٠٪، ليصل إلى ٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، نظراً لعوامل كثيرة منها تخلف تقنيات الإنتاج الزراعي والهجرة المستمرة للمزارعين من الريف إلى المناطق الحضرية[٢٢]، وعندما تراجع القطاع الزراعي بعد أواخر الخمسينيات من القرن الماضي «استورد العراق ١٥٪ من حاجته الغذائية خلال الستينيات، واستورد ٣٣٪ من حاجته الغذائية خلال السبعينيات، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي ٧٠٪ خلال الثمانينيات ثم إلى فوق التسعين٪ بعد الاحتلال في ٢٠٠٣»[٢٣]. وعلى وفق تقديرات العام ٢٠١٠، فإن إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي يقدر بنسبة ٥٪ بعد أن حقق معدل نمو بلغ ٤١٪ بفعل التحسن النسبي الحادث لهذا القطاع نتيجة التوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية كالحنطة، الشعير والأرز[٢٤]. وتفيد تقديرات العام ٢٠١٤ بأن القطاع الزراعي والصيد وصيد الأسماك والغابات، قد حقق معدل تغير سنوي في الناتج المحلي الإجمالي نسبته ٠,٤٪، بالإضافة

٢٢. انظر: د.كامل العضاض، هيكلية الاقتصاد العراقي والمسألة الريعية، عوائق أمام تحقيق تنمية مستدامة، دراسة بحثية منشورة بشبكة الاقتصاديين العراقيين، بتأريخ ٢٠١٣/٤/١٣، ملف بي دي إف، ص: ١-٣، متاح على: http://iraqieconomists.net، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف).

٢٣. راجع تصريحات الخبير الاقتصادي الدكتور محمد علي زيني لصحيفة القدس العربي بتأريخ ٢٦ آذار ٢٠١٦، في حوار من إعداد صادق الطائي، متاح على: http://www.alquds.co.uk/?p=٥٠٦٣١٥ (بتصرف يسير).

٢٤. راجع التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٠، ص: ٥ (بتصرف يسير).

لارتفاع طفيف في نسبة الإسهام في الناتج المحلي؛ حيث بلغت النسبة ٦,٩٪ قياساً بـ ٦,٦٪ خلال العام ٢٠١٣[٢٥]، وبصفة عامة ظل القطاع الزراعي في العراق يأتي في مرتبة تالية للقطاعين النفطي والصناعي من حيث الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي إلى أن تم الاهتمام به في التسعينيات حينما تعرضت البلاد للحصار الاقتصادي، وهو ما ساعد على رفع مستوى الإنتاج؛ حيث احتلت المحاصيل الحقلية عموم الإنتاج الزراعي؛ ففي عام ١٩٩٠ بلغ إنتاج الحبوب ٣٤٠٢ ألف طن، لينخفض بعد خمس سنوات إلى ٢١١٧ ألف طن ثم ارتفع بعد ثلاث سنوات أي عام ١٩٩٨ إلى ٣٠٩٠ ألف طن، وفي عام ٢٠٠٢ بلغ ٤١٩٨ ألف طن، وقد احتل القمح اهتماماً كبيراً في الإنتاج الزراعي العراقي؛ إذ بلغ متوسط إنتاجه في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢ ما مقداره ١٥٧٧ ألف طن، ثم ارتفع عام ٢٠٠٣ إلى ٢٣٢٩ ألف طن، ثم بدأ ينخفض إنتاجه إلى ١٨٣٢ ألف طن عام ٢٠٠٤، ثم ٢٢٢٨ ألف طن عام ٢٠٠٥، ثم ٢٠٨٦ ألف طن في ٢٠٠٦ ليصل إلى ٢٢٠٣ ألف طن عام ٢٠٠٧، ثم يأتي الانخفاض الكبير عام ٢٠٠٨ حينما هبط الإنتاج إلى ١٥٩٨ ألف طن[٢٦].

- **القطاع النفطي**: وهو القطاع الرئيس الذي تعتمد عليه الدولة العراقية منذ الثلاثينيات وإلى الآن، في تحصيل مواردها المالية بالدرجة الأولى؛ حيث تحتوي الأراضي العراقية على أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية؛ إذ يبلغ الاحتياطي المؤكد ١١٢ مليار برميل، بينما الاحتياطي غير المؤكد يبلغ ٣٦٠ مليار برميل تقريباً، لذا يمثل نفط العراق ما مقداره ١٠,٧٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي؛ حيث تمتلك العراق عبر محافظاتها المختلفة العديد من آبار النفط، منها ١٥ حقلاً في مدينة البصرة جنوبي العراق، تحتوي على احتياطي نفطي يقدر بأكثر من ٦٥ مليار برميل وهو ما يعادل ٥٩٪ من إجمالي الاحتياطي النفطي العراقي، وفي محافظة نيسان هناك ١١ حقلاً نفطياً تحوي ٨,٥ مليار برميل من الاحتياطي النفطي، وفي آبار كركوك يقدر الاحتياطي النفطي بـ ١٢٪ من الاحتياطي النفطي العراقي مجملاً، وقد بلغت نسبة مبيعات العراق من النفط في أواخر ٢٠١٤، ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و٩٠٪ من عائدات الحكومة، ووفق بعض البيانات الرسمية فإن العراق أنتج ٤,٧

٢٥. راجع التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٤، ملف بي دي إف، ص: ٢١، متاح على:
https://www.cbi.iq/documents/AnnualEconomic_report%202014_f.pdf.

٢٦. انظر: جالوب كاظم معلة، سلام نعمة محمد، انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وفرص نمو القطاع الزراعي (المكاسب والتداعيات الاقتصادية)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص: ١١٣، ملف بي دي إف متاح على:
http://repository.uobaghdad.edu.iq/uploads/magazines/JOURNAL%20OF%20ECONOMICS%20AND%20ADMINISTRATIVE%20SCIENCES/2010/VOLUME%2016%20ISSUE%2060/3196pdf (بتصرف).

مليون برميل يوميا في٢٠١٦، في حين يبلغ احتياطي العراق من الغاز ما يقدر بـ ١٢٦ تريليون قدم مكعبة[٢٧]، وعلى وفق البيانات الصادرة عن وزارة النفط العراقية، فإن صادرات العراق من النفط الخام لآبار البصرة وكركوك حتى شهر تموز من العام ٢٠١٧ بلغ ٦٩٢,٤ مليون برميل، وهو ما يعادل ٣٢,٠٤٢ مليون دولار[٢٨]، ويسهم القطاع النفطي بما يقارب الـ ٦٠٪ من الناتج المحلي لعام ٢٠١٥، و٦٢٪ لعام ٢٠١٦ بالأسعار الثابتة، بينما يسهم على وفق الأسعار الجارية بما نسبته ٣٢٪ لعام ٢٠١٥، و٢٩٪ لعام ٢٠١٦، وبما نسبته ٩٠٪ من العائدات المالية[٢٩].

- **القطاع الصناعي**: ظهرت ملامح القطاع الصناعي في العراق خلال الخمسينيات، حينما بدأ الريع النفطي يدر دخولاً متزايدة، دفعت العراقيين إلى التفكير في الاستثمار الصناعي، ولاسيما فيما بعد العام ١٩٧٠ حين أقدمت العراق على تأميم النفط؛ حيث بلغت رؤوس الأموال الثابتة والمخصصة للصناعات التحويلية ٢٤٣ مليون دينار عام ١٩٧٥، ومن ثم بلغت حصة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي ١١,٦٪ في ذات العام، وفي حمى البدايات تغلبت الصناعات الاستهلاكية على هيكلية القطاع الصناعي العراقي؛ حيث بلغت نسبتها ٦٦٪ من إجمالي القيمة المضافة في الصناعة، مقابل ٣٤٪ هي نسبة الصناعات الإنتاجية من إجمالي القيمة نفسها، إلا أن جملة من الصناعات الإنتاجية في العراق مثل صناعة تصفية النفط والبتروكيماويات والصناعات المعدنية وغيرها، رجحت كفة هذه النوعية من الصناعات على نظيرتها الاستهلاكية فارتفعت نسبة الصناعات الإنتاجية إلى ٤٦٪ عام ١٩٧٦ مقابل انخفاض الاستهلاكية إلى ٥٤٪، وبفعل الأزمات الاقتصادية والحروب العراقية، تأثرت هيكلية القطاع الصناعي في العراق، وانخفضت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الإجمالي المحلي لتصل مثلاً عام ١٩٩٥ إلى ٧,٨٪، ثم إلى ٦,٦٪ عام١٩٩٩[٣٠]، وتوجد في العراق حالياً العديد من الصناعات المحورية، منها الصناعات الهندسية والبتروكيماوية والحديد والصلب

٢٧. راجع بيانات موقع التقرير العراقي تحت عنوان «الصناعات النفطية في العراق بين الضغوط والتحديات»، بتأريخ ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٧، متاح على: http://iraqireport.com/archives/1487 (بتصرف).

٢٨. راجع بيانات وزارة النفط العراقية على موقعها الآتي:
http://www.oil.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=77.

٢٩. راجع دليل المستثمر في العراق ٢٠١٧، ص: ٦، نسخة بي دي إف، متاح على:
http://investpromo.gov.iq/wp-content/uploads/2017/05/Investor%20Guide%202017-arabic.pdf (بتصرف يسير).

٣٠. انظر: حيدر صالح محمد، الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعات التحويلية في العراق، ٢٠٠٦، دراسة بحثية، ص: ٦-٨، متاح على:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=51122 (بتصرف).

والألمنيوم، فضلاً عن الصناعات الغذائية كصناعة الزيوت النباتية، والصابون، والسكائر، يضاف إليها بعض الصناعات الخاصة بالمنتجات اللا فليزية مثل صناعة الطابوق، والسمنت، والزجاج[٣١]. وعلى وفق تقارير العام ٢٠١٤، فإن قطاع الصناعة بالعراق يعاني تراجعاً ملحوظاً؛ فعلى مستوى الصناعات التحويلية بلغت نسبة الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ٣,١٪ فقط؛ حيث انخفض إنتاج الأسمدة مثلاً بنسبة ٦٩,٩-٪، وسجل إنتاج السمنت انخفاضاً هو الآخر بنسبة ٢٣,٤-٪، بينما ساهم القطاع الكهرباء بنسبة ضئيلة في الناتج الإجمالي المحلي بلغت ٢,٥٪ فقط، في حين تراجعت نسبة إسهام قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي لتصبح ٥,٩٪ مقارنة بنسبة ٧,٣٪ خلال ٢٠١٣، وهكذا سجلت باقي القطاعات المتماسة مع القطاع الصناعي نسب تراجع مشابهة[٣٢]. ومن الجدير بالذكر أن القطاع الصناعي في العراق يتلقى ضربات موجعة منذ الثمانينيات لأسباب عديدة منها حروب النظام السابق وما تلاها من حصار اقتصادي وغزو أمريكي أدى إلى استنزاف الموارد الاقتصادية وتجميد عمليات التحديث والتطوير بالتزامن مع تدمير البنية التحتية بفعل التخريب، وغالباً ما تجد الصناعات العراقية نفسها مكبلة بالعديد من المعوقات الداخلية والوافدة، أمنية ومالية وفنية، التي ساهمت في إيقاف نحو ٩٠٪ من مشروعات هذا القطاع بشقيه العام والخاص[٣٣].

- **القطاع التجاري**: يمثل القطاع التجاري بكافة قطاعاته وأنشطته جانباً كبيراً من الاقتصاد القومي في العراق، وتعد الأنشطة التجارية بصفة عامة ذات تأريخ قديم في العراق، لكن البداية الحقيقية للاهتمام بتنظيم الأنشطة التجارية كجزء من الاقتصاد القومي بدأ منذ العام ١٩٣٩[٣٤]، وحالياً يعاني القطاع التجاري من الوقوع في أسر المعوقات الاستثمارية وشيوع الأنماط الاستهلاكية في الداخل العراقي، فضلاً عن حالة الإغراق السلعي التي تعاني منها السوق العراقية في عدة قطاعات، وعلى وفق تقديرات العام ٢٠١٤ فقد سجلت تجارة العراق الخارجية انخفاضاً في معدلات النمو نسبتها ٨-٪ لتبلغ ما يقارب ١٦٠ تريليون دينار مقارنة

٣١. انظر: حنان عبد الكريم عمران الديلمي، الصناعة في العراق، محاضرة متاحة على موقع كلية التربية الأساسية بتأريخ ٢٠١٢/١٢/٢٩، متاح على:
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&lcid=33651 (بتصرف).

٣٢. راجع التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٤، ملف بي دي إف، ص ص ٢٣، ٢٤، ٢٥، متاح على:
https://www.cbi.iq/documents/AnnualEconomic_report%202014_f.pdf (بتصرف)

٣٣. انظر: أ.م. د. مدحت كاظم القريشي، تاثيرات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية على الصناعة العراقية وعلى الاقتصاد الوطني، مجلة المنصور، عدد ١٤/خاص، الجزء الأول ٢٠١٠، ص: ٥٣-٥٥، ملف بي دي إف متاح على:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=35298 (بتصرف).

٣٤. أبو طالب عبد المطلب الهاشمي، التجارة الداخلية في العراق جزئيين، المدونة الشخصية للمؤلف، متاح على:
http://www.abutalibhashimi.com/Business/Business.htm (بتصرف).

مع ١٧٣,٩ تريليون دينار في ٢٠١٣؛ حيث انخفضت الصادرات بنسبة -٦,٤٪، وكذلك سجلت الاستيرادات انخفاضاً نسبته -١٠,٤٪، ومن ثم فقد انخفض حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى ٦١,٤٪، في حين سجل الميزان التجاري فائضاً قدره ٣٥,٩ تريليون دينار وبنسبة ١٣,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٤[٣٥]، وعلى مستوى الصادرات العراقية استحوذت الأسواق الآسيوية على ما نسبته ٦١,٣٪ من إجمالي الصادرات العراقية، ثم أمريكا الشمالية بنسبة ١٨,٥٪، فالاتحاد الأوروبي بنسبة ١٥,٥٪، في حين بلغت نسبة مساهمة الصادرات العراقية للدول العربية ٣,٩٪ ثم أمريكا الجنوبية بنسبة ٠,٨٪[٣٦]. أما بالنسبة للاستيراد العراقي من الشركاء التجاريين؛ فتأتي الدول الآسيوية في المرتبة الأعلى بنسبة ٥١,٦٪، ثم الدول العربية بنسبة ٢٣,٩٪، فالاتحاد الأوروبي بنسبة ١٤,٢٪، في حين تأتي دول أمريكا الشمالية تالية بنسبة ٤,٧٪، ثم الدول (أوروبا الشرقية ٢,٤٪، أوقيانوسيا ١,٣٪، أوروبا الغربية ١,٠٪، وأمريكا الجنوبية ٠,٩٪)[٣٧]. وفيما يخص الميزان التجاري العراقي، فقد انخفض فائضه على وفق تقديرات عام ٢٠١٤ بنسبة -١,٤٪ ليبلغ ٣٨٧٨٠,٨ مليون دولار؛ بسبب تراجع الصادرات المتأتية من الإيرادات النفطية[٣٨].

- **القطاع المالي والاستثمار**: وهذان القطاعان يمثلان أهمية كبرى بالنسبة للاقتصاد العراقي الباحث عن الاستقرار، غير أنهما يعانيان مثلهما مثل بقية القطاعات العراقية بفعل الإرث العراقي الكبير من عدم الاستقرار السياسي والأمني، ولكن بنحوٍ عام تحاول السياسات المالية العراقية العمل على ترشيد الإنفاق الحكومي وتشجيع الاستثمار؛ للحد من التدهور الحاصل في هذين القطاعين، فخلال عام ٢٠١٤ استطاع قطاع المالية العامة تحقيق فائض وصل إلى ٢١,٨ تريليون دينار نتيجة تقليص الإنفاق الحكومي، حيث انخفضت النفقات العامة بنسبة -٣٠٪ عن العام السابق ٢٠١٣، وبنسبة -٣٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقارنة مع نسبة ٤٣,٩٪ خلال ٢٠١٣ [٣٩]. وفيما يخصُّ الدين العام الداخلي فإن نهاية العام ٢٠١٤ شهدت ارتفاعه بنسبة ١٠٤,٤٪ وبقيمة ٩,٥ تريليون دينار، أي ما يعادل ٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وهو الارتفاع الناتج عن اقتراض الحكومة الداخلي

٣٥. راجع التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٤، ص: ١٣، متاح على:
https://www.cbi.iq/documents/AnnualEconomic_report%202014_f.pdf (بتصرف يسير).

٣٦. المصدر نفسه، ص: ٩١ (بتصرف يسير).

٣٧. المصدر نفسه، ص: ٩٢ (بتصرف).

٣٨. المصدر نفسه، ص: ٩٧ (بتصرف يسير).

٣٩. راجع التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٤، ص: ٦٦، متاح على:
https://www.cbi.iq/documents/AnnualEconomic_report%202014_f.pdf (بتصرف يسير).

لمواجهة أعباء الموازنة العامة، لكن فيما يخصُّ الدين العام الخارجي فقد شهدت نهايات العام نفسه انخفاض بمقدار ١,٤ مليار دولار، ليصلَّ إلى ٥٧,٣ مليار دولار، وبنسبة ٢٥,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن سجل ٥٨,٧ مليار دولار نهايات ٢٠١٣ وبنسبة ٢٥,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع الأخذ بالحسبان هو أن إجمالي الإيرادات العامة لعام ٢٠١٤ بلغت ١٠٥,٤ تريليون دينار وبنسبة ٤٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية[٤٠]. وعلى مستوى القطاع الاستثماري يعاني المستثمرون ومعهم السياسة النقدية في العراق من تقلبات أسعار الصرف وتفاوت معدلات التضخم[٤١]؛ الأمر الذي يشكل كثيراً من المعوقات في طريق تنقية المناخ الاستثماري، وتحقيق الجذب المطلوب للنهوض بهذا القطاع، وكانت أسعار الفائدة قد «شهدت معدلاتها ارتفاعاً ملحوظاً في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩، حيث بلغت ٢٣٪؛ مما أدى إلى الحد من مجالات الاستثمار، وهو ما اضطرت معه المؤسسات النقدية إلى خفضها إلى ٦٪ ثم إلى ٣,٥٪ خلال ٢٠١٤، في حين شهد عام ٢٠١٥ انخفاض معدل أسعار الفائدة لحساب التوفير بالعملة العراقية ٣,٤٪ في المصارف الحكومية، و٣,٩٪ في المصارف الأهلية، فضلاً عن إجراء بعض التعديلات الإيجابية على قانون الاستثمار العراقي خلال العام ٢٠١٥، وهو ما عدّ محفزاً على الاقتراض المحلي وتنشيطاً للمستثمرين»[٤٢]. وفيما يخصُّ القطاع المصرفي العراقي، فإن الغالب عليه هو سيطرة المصارف الحكومية والعامة للدولة العراقية، بينما لا تساهم المصارف الخاصة في النشاط الاقتصادي العراقي إسهاماً حقيقياً على الرغم من مرور أكثر من ثلاثة عقود على تواجدها القانوني والرسمي في الساحة المالية العراقية[٤٣].

- **قطاعات أخرى**: حيث لا تقتصر بنية الاقتصاد العراقي على القطاعات السابقة فقط، وإنما توجد قطاعات أخرى منها قطاع الكهرباء، وقطاع الإسكان والبنى التحتية، وقطاع النقل،

٤٠. راجع التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٤، ص: ٦٦، متاح على:
https://www.cbi.iq/documents/AnnualEconomic_report%202014_f.pdf (بتصرف).

٤١. تتفاوت معدلات التضخم بشكل مستمر في العراق تبعاً لجمل العوامل المتحكمة في المناخ الاقتصادي في البلاد؛ فخلال عام ٢٠٠٧ كان معدل التضخم ٣٠٪، وفي خلال ثلاث سنوات انخفض عام ٢٠١٠ إلى ٢,٤٪، ليرتفع مرة أخرى خلال عام واحد إلى ٥٪ عام ٢٠١١، ثم إلى ٦٪ عام ٢٠١٢، ليعاود انخفاضه مجدداً خلال ثلاث سنوات تالية وبشكل متفاوت ومتدرج ليصل إلى ١,٤٤٪ عام ٢٠١٥، راجع:
http://investpromo.gov.iq/wp-content/uploads/2017/05/Investor%20Guide%202017-arabic.pdf ص: 13 (بتصرف).

٤٢. راجع دليل المستثمر في العراق ٢٠١٧، ص: ١١، و١٢، وما بعدها، متاح على:
http://investpromo.gov.iq/wp-content/uploads/2017/05/Investor%20Guide%202017-arabic.pdf (بتصرف).

٤٣. انظر: ذكاء مخلص الخالدي، دور القطاع المصرفي العراقي في النشاط الاقتصادي، تقرير صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ الاثنين ٢٢ شباط ٢٠١٦، متاح على: http://www.alhayat.com، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف).

والقطاع الصحي، وقطاع الاتصالات، وقطاع الخدمات، والقطاع السياحي الذي يعدُّ أحد القطاعات الواعدة في العراق غير أنه مهمل للأسف، وكل هذه القطاعات تسهم في الناتج القومي للعراق بنسب متفاوتة لكنها نسب صغيرة لا تقارن بنسب العائدات النفطية بكل تأكيد.

(ب) موجز مؤشرات الاقتصاد العراقي

يمكن إجمال أهم المؤشرات والبيانات الخاصة بالاقتصاد العراقي على وفق أحدث البيانات المتاحة من خلال القيم الآتية[٤٤]:

- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP **٢٦٠,٦ تريليون دينار**.
- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة GDP **٧٢,٧ مليار دينار**.
- م.ن الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة **٢,٠ ألف دينار**.
- م.ن الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية **٧,٢ مليون دينار**.
- معدل التضخم الأساس Core Inflation **١,٦**٪.
- المعدل اليومي لتصدير النفط **٢,٥ مليون برميل**.
- الإيرادات الكلية للموازنة **١٠٥,٤ تريليون دينار**.
- النفقات العامة **٣٥,٦ تريليون دينار**.
- العملة **الدينار العراقي**.
- معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الرسمي **١١٦٦ ديناراً**.
- فائض أو عجز ميزان المدفوعات **١١,٩ مليار دولار**.
- إجمالي المساحة المزروعة بالحنطة والشعير **١٣١٦٠ ألف دونم**.
- الدين العام الداخلي **٩,٥ تريليون دينار**.
- الدين العام الخارجي **٥٧,٣ مليار دولار**.

٤٤. نقلًا عن التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٤، راجع التقرير كاملًا على:
https://www.cbi.iq/documents/AnnualEconomic_report%202014_f.pdf.

- حجم الصادرات **٩٧,٩ ترليون دينار**.
- حجم الاستيراد على أساس سيف **٦٢ ترليون دينار**.

(ج) تحديات الاقتصاد العراقي

لا شك أن الاقتصاد العراقي يعاني في مجمل قطاعاته من العديد من التحديات والصعاب التي لا تلبث أن تقف عائقاً أمام نهضته الاقتصادية المنشودة على مدار عقود كثيرة ماضية وإلى الآن، ويمكن –على سبيل التفكيك والتقريب– أن نصنف جملة هذه التحديات ضمن ثلاثة أقسام رئيسة على النحو الآتي:

- **تحديات دائمة**: وهي التحديات الشمولية المحيطة بالدولة العراقية ككل، التي يترتب عليها تكييف الأوضاع مجملة فيما يتعلق بالشأن العراقي محلياً وإقليمياً ودولياً.
- **تحديات شبه دائمة**: وهي التحديات التي غالباً ما تكون ملازمة للمناخ الاقتصادي وتؤثر فيه سلباً وإيجاباً وفق فاعلية أو عدم فاعلية مواجهتها والقضاء عليها.
- **تحديات ثانوية**: وهي التحديات الطارئة أو الهامشية التي لا تتكرر كثيراً أو التي يكون تأثيرها مرتبط بزمان منتهي.

وفيما يأتي تفصيل لهذه التحديات من خلال النظر لاعتبارات الوضع العراقي مجملاً:

أولاً: التحديات الدائمة: ويمكن رصدها في النقاط الآتية:

(١) **الوضع السياسي**: إذ إن العراق السياسي هو في الحقيقة الممثل الأول لوجه العراق الاقتصادي؛ فعلى مدى تأريخ العراق كان للقرار السياسي أثره البالغ في المصير الاقتصادي الذي يواجهه هذا البلد، ولعل قرارات الحرب مع إيران وغزو الكويت وما تمثله الطائفية البغيضة في الجسد السياسي العراق الآن التي أفضت إلى عبث تنظيم داعش الإرهابي باقتصاد البلاد، كلها تحمل إشارات بالغة لطبيعة تأثر الاقتصاد العراقي بالوضع السياسي؛ لذا فإنه يمكن التأكيد على أن المشكلات السياسية في العراق، قادت إلى انعدام الرؤى الاقتصادية الواضحة والخطط الاستراتيجية القادرة على حل المشكلات كافة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي[٤٥].

٤٥. انظر: أ.م.د. علي عبد الهادي سا لم، نحو استراتيجية فعّالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤ العدد ٩، السنة /٢٠١٢، ص: ٤٥، متاح على: https://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=69035.

(٢)**الوضع الأمني**: فلا شك أن الاقتصاد القوي يرتكز إلى بيئة آمنة ومستقرة؛ وما مرت وتمر به العراق من أجواء متوترة في الداخل العراقي من جهة، وعلى الحدود العراقية مع الدول المجاورة من جهة ثانية، وفي ظل أطماع محيطة وقوى متربصة وحركة تهريب لا تنام، جعلت الوضع الأمني يقف حجر عثرة أمام التقدم الاقتصادي وجذب المستثمرين، بل وأصبحت معها عمليات تطوير الصناعة النفطية التي تمثل عصب الاقتصاد العراقي، مهددة وغير آمنة؛ فعلى سبيل المثال «يحتاج تطوير الصناعات النفطية إلى وجود مناخ آمن يمكن أن تجري فيه العمليات بشكل طبيعي أو شبه مستقرة، وهذا ما لا تحظى به فرص تطوير الصناعات النفطية في العراق»[٤٦]؛ لذا يعد الوضع الأمني من التحديات الدائمة في الوضع العراقي، وللأسف سيظل هكذا إلى حين.

(٣)**الفدرالية وتوزيع الثروة**: فما يدور في العراق من سجالات وإشكاليات النظام الاتحادي، وعلاقة الحكومة المركزية العراقية بالأقاليم فيما يتعلق بتوزيع الثروات، ولاسيما الثروات النفطية، وأيضاً ما يتردد من خلاف قائم وحاد حول جدوى الفدرالية من عدمها، كل هذا وغيره أربك الوضع الاقتصادي في العراق، واستنزف الكثير من الطاقات، خاصة وأن «أهم المآخذ على النظام الفدرالي أنه يكلف خزانة الدولة نفقات باهظة»[٤٧]، وأن هذا النظام يؤدي إلى تجزئة الاقتصاد العراقي وتشتيت أركانه؛ حيث تعد «الصيغة الفيدرالية في العراق أحد أسباب الأزمة السياسية والاقتصادية؛ لأنها تعطي للأقاليم سلطة أكبر من السلطة المركزية، كما هي حال إقليم كردستان، وفي نفس الوقت تمثل لبعض القوى التي كانت ترفضها وسيلة للاحتماء من السلطة المركزية»[٤٨].

(٤)**الفساد المالي والإداري**: وهو من التحديات الكبيرة في الدولة العراقية، ولعلَّ من أبرز الجرائم التي ترتكب في حق الاقتصاد العراقي، إسناد إدارة المؤسسات الاقتصادية الرسمية لأشخاص فاسدين لا يعيرون للإصلاح الاقتصادي في البلاد أي اهتمام بينما يسهرون الليل والنهار على إدراك غاياتهم الخاصة من النهب والسرقة والاختلاس، وهو ما يفضي إلى خواء المؤسسات

٤٦. انظر: أ.م.د. علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعّالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مصدر سابق، ص: ٤٧.

٤٧. انظر: م.م. فوزية خدا كرم عزيز، الفدرالية في العراق بين الأسس الدستورية والواقع السياسي والاقتصادي، مجلة الباحث الإعلامي، العدد ٩-١٠، حزيران-أيلول ٢٠١٠، ص: ١٥٠، عن:
Cherles A Beard,TheEnduringFederalist FrederichUngarpublishing co.New york second printing1969p.46.17- Ibid.p.51 ملف بي دي إف متاح على: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=4270.

٤٨. انظر: سعد ناجي جواد، وسوسن إسماعيل عساف، الفيدرالية العراقية: تقوية الأقاليم بإضعاف الدولة، تقرير الجزيرة نت بتأريخ السبت ١٦ حزيران ٢٠١٢، متاح على: http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:swVd75PI_-MJ:studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201261612133722823 1.html+&cd=2&hl=ar&ct=clnk&gl=eg. (بتصرف).

الاقتصادية وهشاشتها في مواجهة رياح التطوير والنهضة «وقد أخذ الفساد المالي والإداري في الازدياد بعد العام ١٩٨٠، بحيث استنفد الطاقات المالية والبشرية والعلمية لدوائر الدولة العراقية، ولاسيما بعد الحصار الذي تبع غزو الكويت، وما ترتب عليه من انخفاض سعر الدينار، وكذلك بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣، وتصنيف العراق في مرتبة متقدمة في انتشار الفساد المالي والإداري من قبل منظمة الشفافية الدولية ضمن ١٦٩ دولة، واعتبار العراق ساحة لأكبر عملية فساد بين دول العالم»[٤٩]، وتثار حالياً خلال العام ٢٠١٧ في العراق عدة سجالات رسمية حول فضيحة فساد كبرى داخل الجيش العراقي مفادها وجود أكثر من ٥٠ ألف جندي وهمي يشكلون أربع فرق عسكرية في صفوف الجيش العراقي»[٥٠] وهؤلاء الجنود الوهميين، يكبّدون الخزينة العراقية من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ مليون دولار كأجور ورواتب تذهب لجيوب الضباط الفاسدين، والذين يعتقد بضلوعهم وتورطهم في تسهيل سيطرة داعش على الموصل وباقي المدن العراقية[٥١].

(٥)**ضعف التخطيط الاقتصادي**: والتخطيط الاقتصادي هو عملية يفترض لها أن تكون دائمة الحضور والفاعلية، لذا فهي من التحديات الدائمة بالنسبة لأي اقتصاد بصفة عامة وبالنسبة للاقتصاد العراقي بصفة خاصة، وذلك باعتبار أن المسار الاقتصادي العراقي بعد بدايات الدولة الحديثة بقليل «يسير في خط تنموي ملتوٍ ناجم عن الاعتماد المفرط على النفط وضعف الإدارة الاقتصادية في توظيف الموارد والطاقات البشرية، والانخراط في حروب إقليمية زادت من هدر الإمكانية وضيعت فرص البلد في تحقيق التنمية والعدالة والرفاه»[٥٢]، ومن جهة أخرى فإن من مؤشرات ضعف التخطيط الاقتصادي في العراق لسنوات متعددة –ولاسيما بعد العام ٢٠٠٣ وربما إلى الآن– إقحام السياسة النقدية للبلاد «في طرازات استهلاكية ألقت بعوائد الطبقة الوسطى العراقية في أتون استنزاف النقد العراقي لصالح التجارة الإقليمية على أيدي

٤٩. انظر: د. نزار عبد الأمير تركي الغانمي، حمد جاسم محمد الخزرجي، الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث / السنة الثامنة ٢٠١٦، ص: ٧٣٧، و٧٥٢، ملف بي دي إف، متاح على:
http://mouhakiq.com/papers/Lawj_paper_2016_92318373.pdf (بتصرف يسير).

٥٠. انظر: عامر العمران، العراق ٢٠١٤ العام الأصعب اقتصادياً، تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٤/١٢/٣٠، متاح على: http://rawabetcenter.com/archives/2294 (بتصرف يسير).

٥١. راجع تقرير موقع «الوقت" الإخباري بتاريخ الاثنين ٢٠ جمادي الأولى ١٤٣٧ هـ، تحت عنوان: الاقتصاد العراقي ما بين انهيار أسعار النفط وتنظيم داعش الإرهابي، متاح على: http://alwaght.com، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف).

٥٢. انظر: د. حيدر حسين آل طعمة، النمو المتعرج وتحديات التخطيط الاقتصادي في العراق، مقالات اقتصادية، شبكة النبأ المعلوماتية، بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٠، متاح على:
http://annabaa.org/arabic/economicarticles/11724.

وسطاء منتفعين، تحت ذريعة الحرية الاقتصادية وسياسة الباب المفتوح»[٥٣].

ثانياً: التحديات شبه الدائمة: ويمكن رصدها في النقاط الآتية:

(١) **الفقر والبطالة والتضخم:** وهي تحديات لا ينبغي أن تكون مستمرة أو شبه دائمة في أي دولة تجيد إدارة اقتصادها، وتوزيع ثرواتها والنهوض المعيشي لرعاياها، لكنها للأسف كذلك في العراق، فالفقر والبطالة والتضخم أحد الأوجه المعبرة عن الضعف الاقتصادي والمعوقة لمسيرة الاقتصاد في الوقت نفسه؛ «فالنقص في مدخولات الأفراد إلى مستويات متدنية غير كافية للمعيشة، وارتفاع مستويات التضخم الناجمة عن اتباع سياسات مالية خاطئة أو انخفاض الناتج القومي الإجمالي جراء الإنفاق على قطاعات غير منتجة، أو عدم توازن ميزان المدفوعات، كلها أسباب تشكل الأرضية المناسبة لموظفي القطاعين العام والخاص لارتكاب الفساد والتلاعب بالاقتصاد العراقي»[٥٤].

(٢) **ضعف البنى التحتية:** والبنى التحتية العراقية، كانت قد شهدت عمليات تطوير كبيرة وغير مسبوقة على مستوى العراق، خلال العهد الملكي، وذلك عبر ما يعرف بـ «مجلس الإعمار» منذ العام ١٩٥٢/١٩٥٣، الذي قام بتدشين طاقات عراقية وعالمية خلاّقة للنهوض بهذه البنى التحتية، لكن للأسف الشديد راحت هذه الجهود هباءً منثوراً بفعل تجميد مجلس الإعمار هذا بعد إعلان الجمهورية، وكذلك بفعل الحرب العراقية–الإيرانية وما تلاها من أوضاع متأزمة بفعل الحصار الاقتصادي والاحتلال الأمريكي، وهو ما تداعت معه كافة البنى التحتية في هذا البلد، لتصبح استعادتها مجدداً من التحديات الكبرى منذ سنوات وإلى الآن؛ إذ يحتاج ذلك إلى «استثمار مبالغ لا تقل عن ٢٥٠ مليار دولار، فضلاً عن تخطي المعادلة الصعبة للمرحلة الراهنة hard equation التي يفرضها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من تبعات ومخاطر اقتصادية تقتضي إنشاء صندوق سيادي غاطس sovereign sinking fund يغذى دورياً بتخصيصات مشاريع البنية التحتية في الموازنة الاتحادية"[٥٥]. وحالياً يساهم ضعف البنية التحتية

٥٣. انظر: د. مظهر محمد صالح، ثروة العراق المالية بين نمط الاستهلاك الراهن والتصدع في الحواضن الاقتصادية الإقليمية، ملف بي دي إف، دون معلومات إضافية، متاح على:
http://cbi01.hosting.runbox.com/documents/mudh_pub7_f.pdf (بتصرف).

٥٤. انظر: د. نزار عبد الأمير تركي الغانمي، حمد جاسم محمد الخزرجي، الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكر، ص: ٧٤٧ (بتصرف).

٥٥. انظر: د. مظهر محمد صالح، جدلية البنية التحتية في العراق: التمويل والضمانات، ص: ١، و٤، بتأريخ ٢٢ أيلول ٢٠١٢، دون معلومات إضافية، ملف بي دي إف متاح على: https://www.cbi.iq/documents/mudh_pub١١_f.pdf (بتصرف يسير).

في «حرمان العراق من الاعتماد على منتجاته الوطنية وصناعته المحلية، ودفعه نحو الاستيراد»[٥٦].

(٣)**مشكلات المياه والطاقة:** وتعد هذه النوعية من المشكلات مؤثرة بشكل كبير في مسار القطاعات الاقتصادية المختلفة في العراق؛ فمن الناحية المائية، تعاني معظم المناطق العراقية من قلة الأمطار، وأن أغلب مصادر المياه العراقية تأتي من خارج الحدود من كل من تركيا، وإيران، وسوريا، في حين أن ظاهرة التصحر أصبحت محسوسة يومياً في البيئة العراقية، فضلاً عمّا خلفه تجفيف منطقة الأهوار من آثار سلبية على الواقع المائي العراقي[٥٧]، وهو ما يجعل من مشكلة المياه في العراق أحد المعوقات الاقتصادية الكبيرة. وفيما يخص قطاع الكهرباء والطاقة، فإن مشكلته مركبة ومعقدة، وتؤثر هي الأخرى بنحوٍ كبير على مجمل القطاعات الاقتصادية في البلاد؛ حيث فشلت الجهود العراقية منذ العام ٢٠٠٣ وحتى الآن في القضاء عليها، ليس هذا فحسب، بل إن هذه المشكلة «ألحقت خسائر كبيرة باقتصاد البلاد، وتسببت في إهدار أكثر من ثلاث مئة مليار دولار وفق أحد التقارير الدولية»[٥٨].

(٤)**الكوارث الطبيعية والمجاعات:** وهذه النوعية من التحديات لها تأريخ قديم وعريق وممتد مع العراق والعراقيين منذ زلزال سنة ١٥٧٢ والجفاف والمجاعة في سنوات ١٥٧٤، و١٥٧٦، و١٦٢١، والفيضانات وكوارث كثيرة أخرى منها الطاعون والكوليرا والزلازل في ١٧٠٠، وأخيراً التهديدات المحتملة بانهيار سد الموصل، والتقارير العالمية وإحداها لمجلس الأمن، التي تشير إلى أن العراق أصبح واحداً من البلدان المصدرة للعواصف الترابية، وهو ما يشكل مخاطر اقتصادية وصحية محلية وإقليمية[٥٩].

---

٥٦. راجع تصريحات الخبير الاقتصادي داود زاير لموقع وكالة الجورنال نيوز الإخبارية، بتأريخ ١٣ شباط ٢٠١٦، من تحرير سمير سامي، متاح على: https://www.aljournal.com، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف).

٥٧. انظر: عادل شريف الحسيني، ومحمد عز الدين الصندوق، مشكلة المياه في العراق الأسباب والحلول المقترحة، دراسة صادرة عن: Faculty of Engineering and Physical Sciences , University of Surrey , Guildford Surrey GU٢XH,UK، أيلول ٢٠٠٩، ص: ٢، و٣، ملف بي دي إف متاح على: http://www.averroesuniversity.org/pages/water.pdf (بتصرف).

٥٨. انظر: عبدالله الرفاعي، أزمة الكهرباء تكبّد العراق مليارات الدولارات، تقرير الجزيرة نت، بتأريخ ٢٠١٥/٧/٣٠، متاح على: www.aljazeera.net، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف).

٥٩. راجع تقرير و١ن نيوز تحت عنوان: كوارث طبيعية ضربت العراق.. العاصفة قادمة أين المفر؟ متاح على: http://www.oneiraqnews.com/index.php?aa=news&id٢٢=٢١٦#.WaeIgvOGN٠w (بتصرف).

ثالثاً: التحديات الثانوية: ويمكن رصدها في النقاط الآتية:

(١) **الحروب:** وقد سبقت الإشارة إلى ما سببته الحروب من خسائر كبيرة للاقتصاد العراقي، وقد تم إدراج الحروب في التحديات الثانوية باعتبار أن الأصل في المسارات الاقتصادية للدول أن ترقى وتزدهر في فترات السلم في حين تكون فترات الحرب مجرد استثناء يسبب التراجع والكساد.

(٢) **الأزمات الاقتصادية العالمية:** وهذه أيضاً قد سبقت الإشارة إليها، وعلى الرغم من أنها أزمات متكررة على المستوى العالمي والدولي، إلا أنها تبقى ثانوية بالنسبة لاقتصاديات دول العالم.

المحور الثاني

محطات الاقتصاد العراقي من الجمهورية إلى داعش

مرّ الاقتصاد العراقي بالعديد من محطات القوة والضعف، منذ سقوط الملكية في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، وحتى سقوطه تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي في حزيران ٢٠١٤، وهي المحطات التي يمكن رصدها في المراحل الآتية:

(١) **المرحلة من ١٩٥٨ إلى ١٩٨٠:** هي المرحلة التي يمكن التأكيد فيها على تمتع الاقتصاد العراقي بالقوة والنمو والاتجاه نحو الاستقلالية الاقتصادية؛ فمن المعروف أن العراق فيما قبل الجمهورية وثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ على الحكم الملكي، كان يعاني من عشوائية كبيرة في إدارة التنمية الاقتصادية للبلاد، بل لم تكن من حسنة اقتصادية تذكر في تلك المرحلة، سوى ما قدمه مجلس الإعمار العراقي منذ العام ١٩٥٠ من خطط إصلاح اقتصادي تبنت رؤى جديدة للتنمية الاقتصادية على مستويات عدة منها الصناعي والعمراني، وبتكلفة مالية قدّرت بـ٧١,٥ مليون دينار[٦٠]، ومن ثم فقد حرّكت المراحل الآتية لإعلان الجمهورية بالعراق رياح التغيير الاقتصادي إلى آفاق أرحب وأوسع من حيث التطوير والبناء والإنتاج، وهو ما يمكن رصده من خلال الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها العراق، والتي جاءت على النحو الآتي:

❖ **تشريعات الإصلاح الزراعي:** وهي التشريعات التي تمثلت في القانون رقم ٣٠ للإصلاح الزراعي عام ١٩٥٨ بتعديلاته المتتالية والممتدة لحين صدور القانون الثاني رقم ١١٧ لعام ١٩٧٠، اللذين تم بموجبهما وضع سيادة الدولة العراقية على الأراضي الزراعية، وإعادة توزيع تلك الأراضي على وفق آليات الإصلاح الزراعي والنهوض بهذا القطاع وبما يتعلق به من قطاعات أخرى[٦١].

٦٠. انظر: ظافر طاهر حسان، العراق والاحتلال الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٠٤، و٢٠٥ (بتصرف).
٦١. المصدر نفسه، ص: ٢٠٥ (بتصرف).

❖ **تشريعات القطاع الصناعي والنفطي**: وهي جملة التشريعات التي اتخذتها الدولة الوطنية العراقية انطلاقاً من دعم القطاع العام وتفضيله على القطاع الخاص؛ للنهوض بالقطاع الصناعي والنفطي وتعزيز دوريهما في الإسهام بفاعلية في الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة القومية للعراق، من خلال تدشين قواعد صناعية تنهض بالصناعات الاستخراجية النفطية وغير النفطية، وهو ما تم فعلياً عبر تأميم النفط العراقي في حزيران ١٩٧٢، حيث تمكن العراق من تحقيق استقلالية صناعية ونفطية أهلته لمضاعفة حجم نفقاته الاستثمارية خلال السبعينيات من ٩٦٠ مليون دينار تقريباً خلال الخمسينيات والستينيات إلى ١٣,٣ مليار دينار أي ما يقارب ٤٢,٨ مليار دولار، أي إن حجم النفقات الاستثمارية تضاعفت بمقدار ١٤ مرة خلال السبعينيات؛ لذا تعد السبعينيات هي العصر الذهبي للاقتصاد العراقي في قطاعاته كافة وبناه التحتية، ولاسيما بالنظر إلى ثبات الاقتصاد العراقي وقدرته على مقاومة السقوط في عقود تالية خلال الحرب مع إيران ثم أزمة غزو الكويت وما تبعها من حصار اقتصادي[٦٢].

(٢)**المرحلة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٣**: وهي المرحلة التي شهدت ما يمكن تسميته بـ(تجميد عمليات التطوير الاقتصادي) في العراق، بل تدمير البنية التحتية العراقية بنحوٍ كبير؛ نتيجة لدخول العراق في الصراعات العسكرية بمنطقة الشرق الأوسط، وأول هذه الصراعات كان الحرب مع إيران التي استمرت ثماني سنوات، ثم أزمة غزو الكويت التي استمرت تداعياتها إلى العام ٢٠٠٣، وخلال هذه المرحلة مُنِيَ الاقتصاد العراقي بخسائر كبيرة جراء انخفاض أسعار النفط العالمية عام ١٩٨٦، فضلاً عن تعرض العراق لخسائر مالية ضخمة قدّرت بـ١٩٠,٩٦ مليار دولار بفعل الحصار الاقتصادي[٦٣].

(٣)**المرحلة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١**: وهي المرحلة التي شهدت سقوط بغداد في أيدي القوات الأمريكية بعد الغزو الأمريكي للعراق تحت ادعاء امتلاك العراق لأسحلة دمار شامل، التي تم خلالها تهيئة الساحة العراقية لعمليات تدمير واسعة النطاق تزامن معها انهيار اقتصادي كبير بفعل الانهيار الأمني وتفكيك الجيش العراقي، ثم خروج القوات الأمريكية من العراق في الثامن عشر من كانون الأول ٢٠١١، لينفتح المشهد العراقي على تداعي الجماعات المسلحة وتسللها إلى العراق؛ الأمر الذي مهّد فيما بعد إلى تواجد تنظيم داعش الإرهابي في الساحة العراقية. ولكن بنحوٍ عام سيطرت جملة من الملامح الاقتصادية على المشهد العراقي منذ سقوط بغداد وحتى خروج القوات الأمريكية يمكن رصدها في النقاط الآتية:

٦٢. انظر: ظافر طاهر حسان، العراق والاحتلال الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٠٤، و٢٠٥ (بتصرف).
٦٣. المصدر نفسه، ص: ٢٠٦، و٢٠٧ (بتصرف).

❖ **تدمير** البنى التحتية من جسور وطرق ومبانٍ حكومية ومشاريع ومؤسسات تدميراً هائلاً، وممارسة عمليات نهب وسرقة منظمة لكل شيء يخص الدولة العراقية، وبيعه لدول الجوار وشمال العراق، بما في ذلك تصدير المعامل المدمرة، وآلاف الأطنان من الحديد الخردة إلى دول صناعية[٦٤].

❖ **تفاقم** البطالة بحيث شكلت نسباً تتجاوز الـ٥٠٪ من القوى العاملة، فضلاً عن تدمير القطاعين الزراعي والصناعي وتفكيكهما بحيث انخفض حجم إسهامهما في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٦,٥٪ للقطاع الزراعي و١,٥٪ للقطاع الصناعي، في حين ارتفع حجم مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من ٥٪ عام ٢٠٠٢ قبل احتلال العراق إلى أكثر من ٧٠٪ خلال ٢٠٠٦ أي بعد احتلال العراق بثلاث سنوات، بينما تم تعطيل معامل القطاع الصناعي المملوكة للعراق وخصخصتها، وتكبيل الاقتصاد العراقي بالديون، وهو ما ساهم في استشراء الفقر والجهل وتراجع الخدمات[٦٥].

❖ **ارتفاع** معدلات التضخم: حيث شهدت الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١١ فقط زيادة معدلات التضخم في الكثير من المجاميع الاقتصادية وبنسب مختلفة ومتفاوتة؛ فالتضخم في الوقود بلغت نسبته ٧٧,١٪، والإيجار بنسبة ٢٨,١٪، والنقل ٢٦,٨٪، والمواد الغذائية ١٢,٩٪، والسلع والخدمات المتنوعة ١٧,٧٪، والخدمات الطبية ١٠,٤٪، وهو ما ساهم بنحوٍ سلبي في التأثير على مجمل الأنشطة الاقتصادية في العراق ولاسيما الأنشطة المكونة للناتج المحلي؛ فقد سجل التضخم في قطاع التعدين والمقالع نسبة ١٨,٢٪، وفي قاطع الزراعة ١١,٢٪، والصناعة التحويلية ٨,٢٪، وملكية دور السكن ١٧,٧٪، وخدمات الحكومة العامة ٢٨,٤٪ بينما بلغ التضخم السنوي للناتج الإجمالي ١٥,٢٪[٦٦].

❖ **تضخُّم** الفساد المالي والإداري: فقد انتشرت مظاهرهما بنحوٍ كبير في المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣، من رشوة، وتهريب أموال، وإهدار المال العام، والمحسوبية والابتزاز والتزوير، إلى غير ذلك من تلك المظاهر؛ بحيث سجلت مخالفات المالية العامة في العراق أرقاماً قياسية، ومن تلك المخالفات تورط سلطة الائتلاف الموحد برئاسة بول بريمر في إهدار ٩ مليارات دولار من أموال النفط العراقية، فضلاً عن خسائر عراقية شهرية تقدر ما بين ٤٠٠ إلى ٨٠٠ مليون دولار جراء

٦٤. ظافر طاهر حسان، العراق والاحتلال الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٠٨ (بتصرف يسير).

٦٥. المصدر نفسه، ص: ٢٠٩ (بتصرف).

٦٦. انظر: سعد زغلول بشير، التضخم في الاقتصاد العراقي ٢٠٠٣-٢٠١١، إحصاءات الأرقام القياسية لمركز التدريب والبحوث الإحصائية التابع للجهاز المركزي للإحصاء، العراق، ملف بي دي إف، ص: ٣، و٤، متاح على:
http://www.cosit.gov.iq/images%5Cpdf%5Cresearches%20ar%5C30.pdf (بتصرف).

عمليات تفجير أنابيب النفط، هذا فضلاً إلى تلاعب الأمريكان بالأموال المستحقة للعراقيين طبقاً لمذكرة التفاهم وبنود إعادة الإعمار؛ إذ لم تتسلم الحكومة العراقية سوى ٩٠ مليون دولار من مجموع ٢٠ مليار دولار، في الوقت الذي بلغت فيه عمليات الفساد بملف إعادة الإعمار ما قيمته أربعة مليارات من الدولارات عام ٢٠٠٧ وحده، وهو ما يشكّل ١٠٪ من الناتج الإجمالي وقتها[٦٧]. ولم يكن الفساد المالي عبر القرارات السياسية بأقل تدميرٍ في حق الاقتصاد العراقي؛ ففي ٢٠٠٤ أهدرت وزارة الدفاع العراقية ٢,٣ مليار دولار على عقود تسليح مشكوك في جدواها، في حين شهد العام ٢٠٠٧ تورط الحكومة العراقية في إهدار ٨٣٣ مليون دولار على عقود تسليح مع صربيا لا تتناسب مع مهمات الجيش العراقي، وتم إهدار ٧ مليار دولار على عقود غير مجدية في إطار عمليات إعادة الإعمار، ووفق تصريحات رئيس مفوضية النزاهة العراقية عام ٢٠٠٧، فإن ما تم هدره ما بين ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ نتيجة الفساد الإداري في العراق بلغ ١٢٥ مليار دولار[٦٨]، وبشكل إجمالي فقد تحول العراق بعد العام ٢٠٠٣ إلى حقل تجارب لما يمكن تسميته بـ(اقتصاد الصدمة) بمعنى قيام الولايات المتحدة بتوجيه دفة الاقتصاد العراقي من الاقتصاد الشيوعي إلى الاقتصاد الحر بنحوٍ مفاجئ ودون جاهزية اقتصادية، وذلك من خلال قرارات الثامن من حزيران ٢٠٠٣، التي تم بموجبها إلغاء التعريفة الجمركية وخصخصة البلاد وإلغاء الضرائب وتطبيق سياسة تحرير كاملة للتجارة بالعراق؛ مما سمح للشركات العالمية المتعددة الجنسيات –ولاسيما شركات النفط– بالهيمنة على وضعيات العراق الاقتصادية، وإجبار الاقتصاد العراقي على اعتماد الريع أو العائدات النفطية مصدراً رئيسياً للدخل[٦٩].

(٤)**المرحلة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤**: وهي المرحلة البينية التي تبدأ منذ خروج القوات الأمريكية من العراق وحتى حلول تنظيم داعش الإرهابي وسيطرته على قطاعات اقتصادية كبيرة في العراق؛ وخلال هذه المرحلة، لم تتغير السمات العامة للاقتصاد العراقي كثيراً عما كانت عليه في أثناء تواجد القوات الأمريكية فوق الأراضي العراقية، فقط تغيرت بعض القيم مع ثبات المعاناة الاقتصادية قائمة ومستمرة؛ فعلى الرغم من ازدياد العائدات النفطية كنتيجة طبيعية لارتفاع أسعار النفط، وبلوغها ٩٤ مليار دولار عام ٢٠١٢، إلا أن واقع الإنسان العراقي ومعه واقع الدولة العراقية، لم يتغير من الناحية الاقتصادية، وبصفة عامة يمكن رصد الملامح الاقتصادية لهذه المرحلة في النقاط الآتية:

---

٦٧. انظر: د. نزار عبد الأمير تركي الغانمي، حمد جاسم محمد الخزرجي، الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص: ١٦ (بتصرف).

٦٨. المصدر نفسه، ص: ١٨ (بتصرف).

٦٩. انظر: مازن الصفار، الصدمة والاقتصاد العراقي، مجلة سطور الإلكترونية العراقية، السبت ٨ نيسان ٢٠١٧، متاح على: http://www.sutuur.com/all-articles/11969-5858.html (بتصرف).

❖ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP من ٢١١,٣ تريليون دينار عام ٢٠١١ إلى ٢٤٥,٢ تريليون دينار عام ٢٠١٢، ثم إلى ٢٧١,١ تريليون دينار عام ٢٠١٣، و٢٦٠,٦ تريليون دينار عام ٢٠١٤، وبالأسعار الثابتة ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ٦٢,٩ مليار دينار في ٢٠١١ إلى ٦٨,٣ مليار دينار عام ٢٠١٢، ثم إلى ٧٥,٧ مليار دينار في ٢٠١٣، وانخفض إلى ٧٢,٧ مليار دينار عام ٢٠١٤، في حين أن معدل التضخم الأساس Core Inflation انخفض من ٦,٥٪ عام ٢٠١١ إلى ٦,١٪ عام ٢٠١٢، ثم إلى ٢,٤٪ عام ٢٠١٣، و١,٦٪ في ٢٠١٤، بينما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٦٣٥٩,٦ ألف دينار عام ٢٠١١، إلى ٧١٦٧,٢ ألف دينار عام ٢٠١٢، ثم انخفض إلى ٢,١ ألف دينار في ٢٠١٣، ثم إلى ٢,٠ ألف دينار في ٢٠١٤[٧٠].

❖ استقرت الضغوط التضخمية في الاقتصاد العراقي خلال ٢٠١٢ بفعل النمو الاقتصادي الذي بلغت نسبته ٨,٦٪، وكذلك بفعل تراجع أسعار الغذاء العالمية واستقرار السلع في السوق المحلية، واستقر سعر صرف الدينار العراقي عند حدود ١١٦٦ ديناراً لكل دولار بدلاً من ١١٩٦ ديناراً لكل دولار عام ٢٠١١، وقد استطاع البنك المركزي أن يحافظ على سعر الصرف هذا إلى العام ٢٠١٤، وتمكن البنك المركزي من بناء احتياطيات قوية بالعملة الأجنبية بلغت ٦٦,٣ مليار دولار نهاية ٢٠١٤[٧١].

❖ أفضى خروج الأمريكان إلى ترك فراغ أمني لم يستطع ٩٠٠ ألف من قوات الأمن الداخلي من العراقيين شغله، وهو ما ترتب عليه تداعيات اقتصادية كبيرة نجمت عن حاجة الحدود البرية والمائية للحماية، في حين أن العائدات العراقية الشهرية من النفط والبالغة سبعة مليارات دولار، لم تمكن الجهات الرسمية من تأمين الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه[٧٢]، وكان الاقتصاد العراقي قبل دخول داعش يعاني من «تأخر إقرار الموازنة وتأخر الاستثمار، غير أن دخول داعش إلى العراق زاد الطين بلة»[٧٣].

٧٠. راجع التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٢ على الرابط:
https://www.cbi.iq/documents/AnnualEconomic_report%202012_f.pdf
، وكذلك التقرير السنوي لعام ٢٠١٤، مصدر سبق ذكره (بتصرف).

٧١. راجع المصدرين السابقين نفسيهما، ص: ٦ من الأول، وص: ١١ من الثاني (بتصرف).

٧٢. راجع تقرير العربية نت: القوات الأمريكية تغادر العراق بعد ٩ سنوات من الاجتياح وتبقي ١٥٧ جندياً، الأحد ١٨ كانون الأول ٢٠١١، متاح على: http://www.alarabiya.net/articles/2011/12/18/183157.html (بتصرف يسير).

٧٣. راجع تصريحات الخبير الاقتصادي العراقي «باسم جميل أنطوان" لصحيفة الصباح الجديد العراقية، بتأريخ ٢٠ أيلول ٢٠١٤، تحقيق صحفي حمل عنوان «نواب وخبراء اقتصاد يحملون داعش مسؤولية تدهور الاقتصاد العراقي»، من تحرير «سها الشيخلي»، متاح على: http://newsabah.com/newspaper/19648 (بتصرف يسير).

المحور الثالث

وضعية الاقتصاد العراقي في ظل داعش

حينما حلت عناصر تنظيم داعش الإرهابي في المدن العراقية وسيطرت عليها خلال وقت قصير بفعل عوامل الهشاشة السياسية والاجتماعية والخيانة، لم يكن الاقتصاد العراقي بمعزل عن المعاناة في قطاعاته كافة النفطية والزراعية والصناعية وغيرها، لكن عوامل التحسن الطفيف التي ما لبث الاقتصاد العراقي أن حققها إثر خروج الأمريكان من البلاد، وتلك التي حاول الأمريكان سابقاً فعلها من واقع هيمنتهم على مجريات هذا الاقتصاد، كلها ذهبت أدراج الرياح خلال سنوات سيطرة التنظيم على المدن العراقية؛ فقد عاد التنظيم بالاقتصاد العراقي إلى عصور الأزمات والحروب والحصار الاقتصادي، ولكن بشكل أكثر جرماً وعشوائية، وتحت مظلة البطش الدموي والإرهاب الإعلامي والتقني.

ويمكن رصد ملامح الأيديولوجية الداعشية في التعامل مع الاقتصاد العراقي من خلال استعراض النقاط والفروع الآتية:

طرق داعش وآلياته في استنزاف ثروات العراق

اعتمد التنظيم على مجموعة من الآليات السريعة الخاطفة والمؤثرة الموجعة بالنسبة للاقتصاد العراقي في الوقت نفس، وهذه الآليات كانت على النحو الآتي:

(١) **السيطرة النفطية:** فقدعمد التنظيم الإرهابي إلى استهداف آبار البترول العراقي وتسخيرها اقتصادياً في خدمة نشاطاته وأغراضه الإجرامية؛ حيث سيطر على أهم الحقول النفطية ذات الإنتاجية المرتفعة، ولاسيما في محافظة نينوى؛ ومن ذلك سيطرته على ثلاثة عشر حقلاً نفطياً في الشمال العراقي، كحقل (عين زالة) و(بطمة) وطاقتهما الإنتاجية ثلاثون ألف برميل من النفط الخام يومياً، بالإضافة لحقل (القيارة) وطاقته سبعة آلاف برميل يومياً مضافة إلى احتياطات تقدر بثماني مئة مليون برميل أخرى، وكذلك الحال بالنسبة لحقول النفط الواقعة إلى الجنوب من تكريت كحقل (حمرين) وطاقته الإنتاجية خمسة آلاف برميل يومياً، وحقل (عجيل) بإنتاج يومي يقدّر بخمسة وعشرين ألف برميل، من النفط الخام، ومئة وخمسين مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وهذه السيطرة اقترنت بعمليات تهريب واسعة وممنهجة من قبل التنظيم في حق النفط والغاز بالعراق، مما أثّر على القطاع النفطي بالسلب، وهبط بالإنتاج النفطي العراقي من ١٢ مليون برميل يومياً إلى ثلاثة ملايين برميل كحد أقصى خلال عامي ٢٠١٤، و٢٠١٥، وهو ما يفسر ملامح الانكماش الاقتصادي في العراق خلال تلك الفترة،

وتراجع النمو الاقتصادي بنسبة ٢,٧٪ في ٢٠١٤، بعد نسبة نمو بلغت ٥,٩٪ خلال ٢٠١٣[٧٤].

(٢) **التهريب وتجارة الآثار**: حيث اعتمد التنظيم على التهريب كآلية ممنهجة ودائمة خلال سنوات تواجده في الساحة العراقية، وهي الآلية التي لم ينج منها أي قطاع من قطاعات الاقتصاد العراقي؛ فعلى مستوى تهريب النفط، بلغت حصة التهريب اليومي للنفط العراقي على يد التنظيم ما مقداره ستون صهريجاً بواقع عشرة آلاف دولار للصهريج الواحد، أي ما يقارب أربعة ملايين دولار تدخل خزائن داعش بشكل يومي[٧٥]، وأما على مستوى تهريب الآثار العراقية؛ فقد مثّل تهريبها دخلاً مالياً كبيراً بالنسبة للتنظيم الإرهابي؛ فبحسب بعض التقديرات وفرت عمليات التهريب هذه ما يقرب من مئة مليون دولار سنوياً، تحصل عليها التنظيم جراء الاستنزاف والتدمير الممنهج للمواقع الأثرية العراقية[٧٦].

(٣) **نهب المصارف والبنوك والممتلكات**: وهي آلية أخرى استخدمها التنظيم الإجرامي كرافد من روافد تغذية ثرواته وكيانه المالي والاقتصادي، وهي الآلية التي بادر بها التنظيم بمجرد دخوله وسيطرته على الأراضي العراقية؛ إذ تمكنت داعش «من نهب ٤٢٥ مليون دولار أميركي من فرع البنك المركزي العراقي بمدينة الموصل»[٧٧]، في حين كانت حصيلة البنوك المنهوبة من قبل التنظيم تقدر بـ ١٢ بنكاً في مدينتي الموصل وتكريت، وبعوائد إجمالية قاربت المليار ونصف المليار دولار[٧٨]، بحيث كان أسبوعان فقط قضاهما التنظيم فوق الأراضي العراقية كفيلين بتحويله إلى «المجموعة المسلحة الأغنى والأكثر ثراءً في العالم»[٧٩]، وقد عمد التنظيم إلى استخدام آلية نهب الممتلكات الخاصة كذلك؛ حيث كان يستولي على الأقراط والقلائد والأثاث والسيارات والماشية، وغير ذلك من حيازات خاصة، وبصفة أساسية ما يتعلق بممتلكات الطوائف والأقليات؛ بحيث قدّرت عوائد نهب الملكيات الخاصة إلى جانب الضرائب بأكثر من ٣٦٠

٧٤. انظر: هيثم كريم صيوان، تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم داعش، تقرير مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦/٢/١٦، متاح على: http://mcsr.net/news١٢٣ (بتصرف).

٧٥. المصدر نفسه (بتصرف).

٧٦. المصدر نفسه (بتصرف).

٧٧. راجع تقرير صحيفة العرب اللندنية: تهريب ونهب ونفط مسروق مصادر تمويل داعش، العدد ٩٦٣٥ السنة ٣٧، الجمعة ٢٠١٤/٨/١، ملف بي دي إف، ص: ٧، متاح على:
http://www.alarabonline.org/pdf/2014/08/01-08/p07.pdf

٧٨. انظر: هبة القدسي، خريطة مصادر أموال داعش ونظامه المالي، ملحق حصاد الأسبوع، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، الأربعاء ١٣ صفر ١٤٣٧هـ/٢٥ نوفمبر ٢٠١٥م، متاح على: https://aawsat.com، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف).

٧٩. راجع تقرير صحيفة العرب اللندنية: تهريب ونهب ونفط مسروق مصادر تمويل داعش، مصدر سبق ذكره.

مليون دولار سنوياً[٨٠]، وعلى وفق بعض التقديرات الاستقصائية، فقد تحصل تنظيم داعش على أكثر من ١٠٠ مليون دولار أمريكي من الاستثمار العقاري خلال عام ٢٠١٥ فقط، بينما انتعشت خزينته بعشرات الملايين من الدولارات الأخرى، والمتمثلة في عوائد إيجارات آلاف العقارات والمنازل المصادرة من أقليات الشبك والمسيحيين والإيزيديين وغيرهم[81].

(٤)**العملة البديلة:** فقد قام التنظيم بإصدار عملات ذهبية وفضية ونحاسية خاصة به، كآلية للانعتاق من سيطرة العملة المحلية (الدينار العراقي)، والعملة الأخرى العالمية (الدولار الأمريكي) ولاسيما في مناطق سيطرته، بحيث تم إجبار سكان هذه المناطق على التعامل بالعملات الجديدة، وكذلك تسليم العملات المخالفة للتنظيم عبر مصارف ومنافذ خاصة به؛ الأمر الذي سهّل للتنظيم نهب الكثير من أموال العراقيين بطرق قهرية، بالإضافة لما ترتب على ذلك من معاناة وتعطيل وكسر لقيمة الدينار العراقي في مناطق سيطرة التنظيم والتي تقدر بـ٣٨٪ من مساحة العراق[٨٢].

(٥)**فرض الضرائب والإتاوات:** وهي آلية تأتي في المرتبة الثانية بعد آلية نهب النفط العراقي، من حيث الأهمية والتأثير في طبيعة ما كان يتحصل عليه التنظيم من عوائد مالية؛ إذ كان التنظيم يتحصل من الضرائب والمكوس والإتاوات التي يفرضها على مناطق سيطرته، ما تم تقديره بخمسمائة مليون دولار سنوياً[٨٣]، وكانت الضرائب التي يفرضها التنظيم على مواقع سيطرته عالية ومرتفعة، ولاسيما ما يتعلق بضرائب مرور الشاحنات والرواتب والسلع بمختلف أنواعها، حتى أن التنظيم قام بفرض ضرائب على المحاصيل الزراعية كالقمح والشعير؛ حيث تفيد بعض التقديرات بحصول التنظيم من صوامع القمح وحدها على عوائد بلغت مئتي مليون دولار سنوياً[٨٤].

---

٨٠. انظر: هبة القدسي، خريطة مصادر أموال داعش ونظامه المالي، مصدر سبق ذكره (بتصرف).

٨١. انظر: نوزت شمدين وعمران ضاهي، إمبراطورية داعش العقارية في العراق.. استثمار أمني ومالي وتلاعب بالملكيات، تقرير صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ الجمعة ٢٣ كانون الأول ٢٠١٦، متاح على: http://www.alhayat.com، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف).

٨٢. راجع تقرير «ساسة بوست»: ما آثار فرض عملة داعش الوليدة؟ بتأريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٤، متاح على: https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:eNYuGFcJLkgJ:https://www.sasapost.com/currency-state-regulation-iraq-syria-economic-effects/+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=eg (بتصرف).

٨٣. انظر: هبة القدسي، خريطة مصادر أموال داعش ونظامه المالي، مصدر سبق ذكره (بتصرف).

٨٤. المصدر نفسه (بتصرف).

(٦) **استغلال الفساد المالي والإداري**: فمنذ اللحظة الأولى لسيطرتها على المدن والمحافظات العراقية، طبقت داعش آلية الاستفادة من رقع الفساد المنتشرة بكثرة في الثوب العراقي، وهو ما عاد عليها بنفع كبير من الناحية المالية والاقتصادية، ولاسيما في ظل تملق العملاء والفاسدين من متنفذي الدولة العراقية؛ فقد أدّى تمدد التنظيم فوق الأراضي العراقية إلى تمكنه من تجنيد متعهدين والتنسيق معهم «لتهريب النفط إلى إيران وتركيا عن طريق رجال أعمال في الحكومة العراقية»[٨٥] وكذلك أدى تمدد التنظيم إلى إيجاد عملاء ومتنفذين سياسيين ومتخصصين في التهريب ووسطاء محترفين، ساعدوه في بيع الكنوز الأثرية العراقية التي يزدحم بها أكثر المواقع الأثرية العراقية عبر مزادات عالمية[٨٦]، ليس هذا فحسب، بل إنه يمكن التأكيد على أن أقطاب الفساد المالي والإداري في العراق تداخلوا في شراكة إجرامية مع هذا التنظيم عبر جملة من الأنشطة التي اتبعتها داعش في العراق لتغذية خزائنها ومداخيلها المالية، والتي يأتي على رأسها ابتزاز الشركات المحلية العراقية، والسطو على أموال المساعدات، وتجارة المخدرات وغسيل الأموال، والتجارة في البضائع المسروقة، وأيضاً السماح بتلقي بعض التبرعات من أثرياء مؤيدين للتنظيم[٨٧]، وإجمالًا بنت داعش استراتيجيتها المالية بل واستراتيجيتها الشاملة، على استغلال الإدارات العراقية المتعفنة أمنياً وسياسياً وإدارياً[٨٨].

(٧) **استغلال مصالح الجوار الطامع**: فلا شك أن إدراك التنظيم الإرهابي لأصول اللعبة السياسية العالمية والإقليمية، ساعده كثيراً في توظيف أطماع الغرب خاصة في النفط العراقي، وكذلك أطماع دول الجوار في النفط وغيره، من أجل تحقيق مكاسبه السياسية والاقتصادية، ويمكن النظر هنا على وجه التحديد إلى قيام داعش باستغلال صراع النفوذ بين الولايات المتحدة وإيران في العراق لتمرير صفقاتها النفطية، وكذلك الحال بالنسبة لتركيا وغيرها من دول المنطقة، وهي آلية لا تحتاج إلى كثير إثبات.

---

٨٥. انظر: عمر علي، داعش يبيع النفط الحرام من حقول الموصل وتكريت، تقرير موقع روداو الإعلامي بتأريخ ٢٠١٤/٨/٢٥، متاح على:
http://www.rudaw.net/arabic/business/25082014.

٨٦. انظر: سعد المسعودي، تراث العراق يموّل داعش.. ومقاتلوه ينهبون الآثار، تقرير العربية نت، بتاريخ الثلاثاء ٦ ذو الحجة ١٤٣٥هـ / ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤م، متاح على: http://ara.tv/64q36 (بتصرف)

٨٧. انظر: عبد السلام سعيد، من أين تحصل داعش على الأموال ؟، فقرة مترجمة عن صحيفة اخبار اليوم السويدية (داغنر نيهيتر)، من تحرير الصحفية السويدية (كاترينا لاغرويل)، صفحة "باخرة الكورد Gemya Kurda" على فيس بوك، بتاريخ ٤ يوليو ٢٠١٤، متاح على:
https://www.facebook.com/gkurda/posts/1439335016333178 (بتصرف).

٨٨. انظر: رياض هاني بهار، داعش من غسل الأدمغة إلى غسل الأموال، الحوار المتمدن، بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٢، متاح على:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=558470&r=0&cid=0&u=&i=0&q= (بتصرف)

(ب) الآثار الاقتصادية المترتبة على سنوات داعش في العراق

لا شك أن الطرق والآليات التي اتخذتها داعش للسطو على ثروات العراق مجملة، ترتب عليها الكثير من الآثار السلبية، ولاسيما في وجهها الاقتصادي والمالي، بالنسبة لقطاعات مهمة في الاقتصاد العراقي، وهو ما يمكن إجماله وإيجازه في النقاط الآتية:

- **النفط**: تراجعت أسعار النفط في العراق بفعل تراجعها عالمياً من جهة، وبفعل سيطرة التنظيم على أغلب الآبار العراقية ذات الإنتاج المرتفع وقيامه بتهريب وبيع النفط بسعر متدن وصل إلى ١٧ دولار للبرميل، بل وتوقفت عملية الإنتاج النفطي في المناطق المضطربة أمنياً وعسكرياً[٨٩].

- **الاستثمار**: أدى تواجد التنظيم في العراق وسيطرته على جزء كبير من القطاع الاقتصادي إلى تهديد البيئة الاستثمارية العراقية؛ بحيث عجزت الحكومة العراقية عن دعم الإنفاق الاستثماري بفعل العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي شهد معه القطاع الاستثماري تراجعاً كبيراً توقفت معه كافة مشاريع الاستثمار العراقي تقريباً[٩٠].

- **المصارف**: كغيره من أركان وجزئيات الاقتصاد العراقي، تعرض القطاع المصرفي العراقي للتلاعب والعبث من قبل تنظيم داعش؛ فقد أقدم التنظيم على إنشاء عدة مصارف خاصة به في مناطق نفوذه ابتدأها بالمصرف الإسلامي في الموصل، ومن خلالها استطاع أن يستقطب أموال المصارف العراقية الرسمية، وأن يجري العديد من العمليات المالية المشبوهة، والتي كان من نتائجها تراجع هذا القطاع بشكل إجمالي، بالإضافة إلى عرقلة الجهود الإدارية الرامية إلى تطويره وتحديث آليات العمل في مكوناته وفروعه المختلفة.

- **الزراعة**: ترك التنظيم بصماته المدمرة على القطاع الزراعي، ولاسيما في الشمال العراقي حيث نفوذه وسيطرته، وذلك بفعل اضطرار المزارعين العراقيين إلى تبوير أراضيهم نتيجة الوضع الأمني المتردي، الأمر الذي أدى إلى تقليص المحاصيل الزراعية إلى النصف تقريباً، وهو ما يعني خسارة اقتصادية مركبة؛ فمن جهة تراجع الإنتاج الزراعي، ومن جهة أخرى زادت الرقعة البور من الأراضي الزراعية، ومن جهة ثالثة ترتب على كل ذلك زيادة حجم الفقر والبطالة وتنامي التدمير الحادث في البنية التحتية[٩١].

---

٨٩. انظر: هيثم كريم صيوان، تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم داعش، مصدر سبق ذكره (بتصرف).

٩٠. المصدر السابق نفسه (بتصرف).

٩١. انظر: سناء البديري، حرب العراق ضد تنظيم داعش تنهك اقتصاده بالكامل ، تقرير الصباح الجديد العراقية، بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠١٥، مترجم عن صحيفة الوشنطن بوست، متاح على:
http://newsabah.com/newspaper/52315 (بتصرف).

❖ **كلفة الحرب على داعش:** وهي كلفة كبيرة لا شك؛ فخلال عام واحد فقط من دخول داعش الموصل تكبّد الاقتصاد العراقي خسائر قاربت الـ ٢٠٠ مليار دولار، في حين استدعت مقتضيات المواجهات العسكرية خسائر أخرى على التسليح والقتال قاربت المئة مليار دولار في ذات المدة؛ حيث ألحق التنظيم أضراراً بالغة بالبنية التحتية العراقية وأوقف العوائد والصادرات النفطية، وأقحم الدولة العراقية في أتون نفقات لا تنتهي[٩٢]، وقد بلغ عجز الموازنة العامة للدولة العراقية خلال ٢٠١٥ ما قدر بـ ٢٢ تريليون دينار عراقي، وهو العجز الذي ارتفع سقفه إلى ٢٩ تريليون دينار أي ما يعادل ٢٥ مليار دولار أمريكي خلال ٢٠١٦؛ مما يعني المزيد من اللجوء إلى السحب من الاحتياطي النقدي لسد العجز خلال السنوات القادمة[٩٣].

المحور الرابع

الاقتصاد العراقي.. بين الراهن والمستقبل

تعد المرحلة الراهنة من مراحل الصعاب والمشاق بالنسبة للاقتصاد العراقي؛ فما ورثته قطاعات العراق الاقتصادية من عناصر التراجع والتردي والإهمال أو التدمير منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١ على وجه الخصوص، مروراً بسنوات الحرب والحصار وسقوط بغداد ثم داعش مضافاً إليها عشوائية القرار السياسي/ الاقتصادي للحكومات المتعاقبة فيما بعد العام ٢٠٠٣، تركت بصماتها المؤثرة في مسيرة هذا الاقتصاد، وكبّلته بالكثير من القيود الصارمة والآليات العقيمة والأولويات السهلة البعيدة عن جدية الإصلاح الاقتصادي المبني على أسس علمية سليمة مترفعة عن قناعات المحاصصة والطائفية والتستر على الفساد، وهو ما أفضى مجملاً بالعراق (الاقتصادي) إلى أزمته الراهنة والمعقدة، الأمر الذي يثير تساؤلات عدة بشأن المآلات المستقبلية لأوضاع العراق الاقتصادية، وما إذا كان باستطاعة العراقيين تجاوز (عنق الزجاجة) في أزمتهم الحالية للانطلاق نحو تحقيق نهضة اقتصادية شاملة تستلهم التجارب المحلية والإقليمية والدولية الرائدة في المجال الاقتصادي؟ وهو ما نحاول استكشافه عبر هذا المحور من الدراسة، ومن خلال النقاط والفروع الآتية:

(أ) التحديات الحالية للاقتصاد العراقي

على الرغم من التطرق سابقاً –وعبر جزئيات هذه الدراسة– إلى ذكر الكثير من التحديات والمعوقات الاقتصادية في العراق، إلا أن الوضع الاقتصادي الراهن تحديداً، أمامه ثلاثة تحديات

٩٢. انظر: إبراهيم صالح، تكاليف الحرب ضد داعش «مبالغ ضخمة قابلة للزيادة»، تقرير موقع «نقاش"الإخباري، بتأريخ ٢٠١٥/٦/٤، متاح على: http://www.niqash.org/ar/articles/economy/5020/ (بتصرف).

٩٣. راجع تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تحت عنوان «الاقتصاد العراقي والهدر مستمر»، بتاريخ ١ سبتمبر ٢٠١٦، متاح على: http://rawabetcenter.com/archives/31632 (بتصرف يسير).

رئيسية تستوجب الاهتمام العاجل والرعاية الكاملة، وهذه التحديات على الترتيب، هي:

(١) **التحدي الأمني**: وهو تحد أوردناه في ترتيب متقدم على الإصلاح السياسي والتخطيط الاقتصادي؛ لأنه الضامن لهما وللمضي قدماً فيهما؛ فبغير الاستقرار الأمني لن تتمكن الدولة العراقية من تحقيق الإصلاح السياسي أو التخطيط الاقتصادي؛ خاصة في ظل المرحلة الحالية التي لا تزال فيها القوات العراقية تطارد فلول داعش وجيوبها الخفية، وهو ما يعني أن مؤشر تكلفة الحرب على داعش ما يزال في حالة دوران، الأمر الذي يستوجب الإسراع في حسم هذه الوضعية الأمنية/الاقتصادية الصعبة، والتي تحول دون البدء في أي عملية إصلاح بالعراق. ويندرج تحت التحدي الأمني في العراق حالياً عدة جزئيات ليست بالسهلة ولا اليسيرة؛ أولها مواصلة تأسيس الجيش العراقي والقوات الأمنية، ودمج قوات الحشد الشعبي الشيعية، في ظل اعتبارات طائفية مهيمنة يدعمها عمليات فساد واسعة النطاق داخل المؤسسة العسكرية. وثانيها توتر المسألة الكردية في ظل مطالبات الانفصال والاستقلال، وكذلك في ظل استمرار سيطرة قوات البيشمركة الكردية على المناطق التي انتزعتها من تنظيم داعش الإرهابي، الأمر الذي يزيد من احتمالات تكرار الصدام بين قوات الحشد الشعبي والبيشمركة على غرار صدامهما الدامي عام ٢٠١٦ في المحافظات المتنازع عليها مثل كركوك وديالى وصلاح الدين. وثالث الجزئيات يتمثل في مواجهة الخلايا الأمنية النائمة في العراق والتي ترتبط مصالحها بأطماع دول الجوار من جهة، وباعتبارات التعاطي مع الفساد المالي والإداري في العراق من جهة أخرى.

(٢) **التحدي /الإصلاح السياسي**: حيث يمثل المسار السياسي العراقي تحدياً مؤثراً وجذرياً بالنسبة لطبيعة المسار الاقتصادي في البلاد؛ وحالياً ينفتح الوضع السياسي العراقي على طموحات وتطلعات كافة القوى العراقية لمرحلة ما بعد داعش، وهذه الطموحات والتطلعات يتسم أغلبها بالتعقيد وتناقض الاتجاهات والولاءات، في ظل استعداد تلك القوى لخوض انتخابات مزدوجة؛ هي الانتخابات البرلمانية والتشريعية وإلى جوارها الانتخابات المحلية في المحافظات العراقية خلال شهر أبريل من العام ٢٠١٨، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً بالنسبة للمستقبل السياسي ومعه المستقبل الاقتصادي في البلاد؛ إذ سيتحدد وفق نتائج هذه الانتخابات، من الذي سيكون بيده رسم المستقبل السياسي والاقتصادي في العراق خلال المرحلة القادمة.

(٣) **التخطيط الاقتصادي**: وهو من التحديات المستمرة والدائمة والتي ستظل تمثل أحد ملامح

التقدم أو التراجع بالنسبة لاقتصاد العراق، الذي ما يزال يعاني حتى اللحظة من «عدم وجود سياسات اقتصادية يعوّل عليها في التسيير والإدارة المستقلة بما يخلق الاستقرار الاقتصادي»[٩٤] ولعل هذا هو السبب في تكرار فشل خطط التنمية الاقتصادية في العراق، وخاصة في السنوات الأخيرة؛ فعلى سبيل المثال « عانت الخطة التنموية الأولى ٢٠١٠/٢٠١٤ والخطة التنموية الثانية ٢٠١٣/٢٠١٧ من تأخر إقرار الموازنات العامة، وكثرة الإجراءات البيروقراية مع غياب الإطار القانوني اللازم لتنفيذ تلك الخطط، بالإضافة لغياب الرؤية الاقتصادية الموحدة للاقتصاد العراقي بفعل الاختلاف المستمر بين المركز والإقليم، الأمر الذي أدى مجملاً إلى ضياع فرص التنمية وإهدار مليارات الدولارات»[٩٥].

(ب) آليات الإصلاح الاقتصادي في العراق

بالنظر إلى ما يعانيه الاقتصاد العراقي في المرحلة الراهنة من تحديات كبيرة ومشكلات مركبة نتجت عن الظروف السياسية والأمنية بفعل ما أحدثه تنظيم داعش من عبث باقتصاد البلاد، يمكن التأكيد هنا على أبرز الآليات الإصلاحية التي يمكن اتخاذها والشروع في تنفيذها على الأمداء القريبة والمتوسطة والبعيدة، وفي هذا الإطار لدينا أربع آليات عامة يجب الاتجاه نحوها بكل الطاقة والجهد والاهتمام، وهي على النحو الآتي:

- **تنشيط القطاع الخاص:** فمما ذكرته هذه الدراسة سابقاً أن إسهام القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي يكاد يكون منعدماً[٩٦]؛ فالاقتصاد العراقي يقوم في أغلبه على مشروعات القطاع العام، وهذا أحد أسباب الضعف الاقتصادي في العراق، بل وأحد مظاهر الفساد الإداري في الدولة العراقية، ومن ثم فإن القضاء على هذا الضعف مرهون بتنشيط القطاع الخاص، من خلال « تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية، واتباع سياسة الخصخصة بما تتضمنه من نقل ملكية وإدارة مشاريع ومؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتسليم دفة توجيه الاقتصاد القومي بيد هذا القطاع»[٩٧] ورغم أن هذه الآلية بدورها تواجه تحديات كبيرة في العراق منها

٩٤. انظر: د. نوفل قاسم علي الشهوان، مستقبل الدور الإقليمي والاقتصادي للعراق الرؤى والاستراتيجيات، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، مجلة دراسات إقليمية ٤(٨)، ص ١١، ملف بي دي إف، متاح على:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=6414 (بتصرف).

٩٥. انظر: د. حيدر حسين آل طعمة، النمو المتعرج وتحديات التخطيط الاقتصادي في العراق، مصدر سبق ذكره (بتصرف)

٩٦. تهيمن الدولة العراقية الرسمية على ما يقارب الـ ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يقدر إسهام النشاط الخاص بنسبة الـ ٢٠٪ المتبقية، راجع:
http://cbi01.hosting.runbox.com/documents/mudh_pub10_f.pdf، P.4.

٩٧. انظر: د سمير عبود عباس وآخرين، الخصخصة وتحديد رؤى لإصلاح الاقتصاد العراقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والعشرون، ٢٠١١، ص: ٧٥، ملف بي دي إف متاح على:

إشكاليات الحصول على القروض الاستثمارية ووقوع الاقتصاد العراقي أسيراً للمركزية، إلى جوار إشكاليات أخرى كضعف البنية التحتية وقلة الموارد البشرية المدربة وغير ذلك، إلا أن التوجه إلى الخصخصة يعد مسألة حياة أو موت بالنسبة للاقتصاد العراقي؛ باعتبار أن القطاع الخاص هو الأجدر بتنشيط الاقتصاد العراقي وخلخلة الاختناقات المالية التي يعاني منها هذا الاقتصاد؛ لذا يعد «تطوير مكانة وأداء القطاع الخاص قضية جوهرية يتوجب أن ترتكز عليها السياسات الاقتصادية في العراق»[٩٨]، وعلى وجه الخصوص إذا كانت نية العراق حقيقية نحو التوجه لاقتصاد السوق؛ إذ إن القطاع الخاص هو «العمود الفقري لاقتصاد السوق، وله دور كبير في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات الأكثر كفاءة»[٩٩]، ومن ثم «فإن الاقتصاد العراقي في ظروفه الراهنة، أحوج ما يكون إلى دور اقتصادي للدولة يسهل الشراكة والاندماج مع النشاط الخاص، عبر تركيبة فكرية ومنهجية اقتصادية تعتمد أيديولوجيا النشاطات الخالقة للسوق أو ما يسمى بحركة مناصري نشاط الشركات المشتركة والمؤلفة من ملكية الدولة وملكية الفرد معا، باعتبار أن الشراكة في الدولة الريعية هو الأسلوب الواقعي للتحول من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السو»[١٠٠].

- **تفعيل الاستثمار**: فرغم الجهود التي بذلتها العراق في العقود الأخيرة لتنشيط حركة الاستثمار، والتي كان من نتائجها تشريع قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، والتعديلات الصادرة عليه بموجب القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٥، بما يتيح تسهيلات استثمارية مزدوجة للمستثمر الأجنبي ومعه المستثمر العراقي، إلا أن الاستثمار في العراق لا يزال يعاني من بيروقراطية شديدة إلى جوار النقص الشديد في البنى التحتية، ومعها انعدام الوضوح بالنسبة لطبيعة الدعم القانوني المقدم للنشاط الاستثماري في البلاد، إضافة لتراجع الخدمات المصرفية، وضعف الثقافة الاستثمارية لدى القائمين على إدارة المؤسسات الاستثمارية العراقية. ويتوجب حالياً وجود اهتمام عراقي بتنشيط حركة الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص، باعتباره «مصدراً لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري، ولتعويض النقص الحاد في الادخار

https://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=53330 (بتصرف يسير).

٩٨. انظر: حيدر حسين آل طعمة، القطاع الخاص في العراق: الأهمية والتحديات والسياسات، شبكة النبأ المعلوماتية بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧، متاح على: http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/4102 (بتصرف يسير)

٩٩. انظر: سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠

١٠٠. انظر: د.مظهر محمد صالح، نحو إعادة توصيف النظام الاقتصادي: رؤية أكاديمية في مستقبل النظام الاقتصادي في العراق، مايس/٢٠١٢، ص ٣، ملف بي دي إف، بدون معلومات إضافية، متاح على:
http://cbi01.hosting.runbox.com/documents/mudh_pub10_f.pdf (بتصرف)

القومي»[101]، ويتوجب عراقياً تقنين أكثر لقوانين الاستثمار وتهيئة البيئة الاستثمارية بشكل كامل، بما يعيد الثقة للمستثمر الأجنبي والمحلي في الاقتصاد العراقي والذي يعاني حالياً ''من أزمات شاملة تدفع بالمستثمر القادم من الخارج إلى أن يبتعد لأنه يخشى على أمواله من أن تضيع في بيئه استثماريه غير مستقرة''[١٠٢].

- **تنويع مصادر الإيراد العراقي**: إذ إن من أكبر المؤثرات السلبية التي عانى ويعاني منها الاقتصاد العراقي تاريخياً وإلى الآن، اعتماده على النفط الخام كمصدر أساسي للدخل القومي قياساً بباقي القطاعات الاقتصادية كالقطاعين الزراعي والصناعي، لذا أصبح الاقتصاد العراقي مشهوراً بأنه «اقتصاد ريعي»، يعتمد على ريع النفط الخام، في الوقت الذي يهمل فيه عن قصد أو غير قصد الاهتمام بباقي القطاعات الاقتصادية، ومن ثم فإن الحاجة ماسة إلى تنويع مصادر الدخل والإيراد القومي، خاصة في ظل توقعات خبيرة تؤكد صعوبة «أن تتغير مجالات الاستثمار الخاص في العقارات والخدمات الأهلية وتجارة الاستيراد بالعراق لمصلحة الاستثمارات الصناعية القادرة على المتاجرة في الأسواق الخارجية»[١٠٣] وهو ما يحتّم «اقتران هدف استدامة النمو الاقتصادي بهدف الإسراع في التنويع الاقتصادي الهيكلي، ووجوب توجيه مسارات النمو الاقتصادي نحو تقليل الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام، وأن تقوم السياسات الاقتصادية بتوجيه السياسة النفطية وليس العكس»[١٠٤]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن خروج العراق من فخ الريع النفطي، مرهون بتوجيه دفة الاستراتيجية الاقتصادية للدولة العراقية نحو التنمية المستدامة، والتي تستوجب «توسيع الطاقات الإنتاجية في القطاعات غير النفطية كالزراعة والصناعة وبقية النشاطات الاقتصادية، وأن يجري تصنيع النفط، أي استخدامه في الصناعات والنشاطات الإنتاجية ما دون الاستخراجية، وأن تكون هناك أولوية للطلب المحلي على النفط الخام، لتغذية

١٠١. انظر: مثار سعدون محمد، مضياء حسين سعود، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد ١٦، ديسمبر ٢٠١٥، ص ٩، ملف بي دي إف متاح على:
http://remahtrainingjo.com/magazin%20no/remah%2016.pdf (بتصرف يسير)

١٠٢. راجع تصريحات الدكتور خالد العرداوي، لندوة ''تفعيل الاستثمار في العراق «، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، متاح على:
http://www.fcdrs.com/nadawat/investment.html (بتصرف)

١٠٣. انظر: صبري زاير السعدي، البديل الاقتصادي للتحرر من شراك فخ الريع النفطي في العراق، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٥٩، آيار/مايو٢٠١٧، ص ص ١٤١، ١٤٢، ملف بي دي إف متاح على:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/sabri_zayad_alsaadi_Moustaqbal%20_Arabi%20_459%20_final.indd-11.pdf

١٠٤. المصدر السابق نفسه (بتصرف).

طلب الصناعات المحلية المعتمدة عليه، ومن ثم تصدير الفائض»[١٠٥]، وأن تحرر العراق من أسر الريع النفطي على ما يبدو مرهون بزوال الديكتاتورية الحاكمة بصورهاكافة، وذلك باعتبار أن الدولة الريعية مرتبطة بمزاج اقتصادي ديكتاتوري، بمعنى أنها « تميل إلى اتباع النمط الاشتراكي المشوه (رأسمالية الدولة)، فتقيم مشاريع وهمية أو عديمة الجدوى الاقتصادية، وهو ما يحدث في العراق الذي يزخر بهذا النموذج الفاسد من الاستثمار الحكومي الفاشل»[١٠٦].

- **إحياء التجارب الاقتصادية الرائدة:** وهي الآلية الإصلاحية التي يفتقدها العراق كثيراً في ظل أزمته الاقتصادية الحالية، والتي تحتّم عليه التفتيش في صفحات التجارب الاقتصادية المشرقة في التاريخ العراقي، وعلى رأسها تجربة «مجلس الإعمار» بالعراق خلال عامى ١٩٥٢/١٩٥٣، عندما تبنت العراق سياسة اقتصادية نزيهة، أسندت جهود الإصلاح الاقتصادي إلى من يستحقون من العلماء والمتخصصين والخبراء، وهو ما استطاعت البلاد عبره أن تستعيد عافيتها الاقتصادية وأن تجدد البنية التحتية لكافة القطاعات بالبلاد تقريباً؛ لذا يحتاج عراق اليوم إلى إحياء تلك النماذج، خاصة في ظل فشل المؤسسات الرسمية في الالتزام بانجاز الكثير من المشروعات الحيوية، رغم ما يتحصل عليه العراق سنوياً من موارد مالية كبيرة، الأمر الذي « يطالب معه خبراء الاقتصاد في العراق بتأسيس مجلس اقتصادي متخصص في إدارة شئون العراق الاقتصادية والمشروعاتية على غرار مجلس الإعمار «[١٠٧] وهو ما يجب أن يتم بالفعل في أسرع وقت.

(ج) الاقتصاد العراقي.. انفراج أم تأزم؟

على **وفق** المعطيات السابقة، وعند النظر في مستقبل الاقتصاد العراقي، فإن تحديد ملامح هذا الاقتصاد في المستقبل القريب والمتوسط والبعيد، من حيث الانفراج أو التأزم، يستوجب النظر في ثلاثة سيناريوهات على النحو الآتي:

(١)السيناريو الأول: وهو سيناريو يتبنى نظرة محايدة لوضعية الاقتصاد العراقي، لا تحبذ الاستغراق

١٠٥. انظر: د.كامل العضاض، هيكلية الاقتصاد العراقي والمسألة الريعية، مصدر سبق ذكره، ص ٨ (بتصرف يسير).

١٠٦ انظر: عدنان الجنابي، الخلاص من الدولة الريعية، مطبوعات "دراسات عراقية «، الطبعة الأولى ٢٠١٦، بغداد . بيروت . أربيل، ص ص ٢٤، ٢٥، ملف بي دي إف، متاح على:
http://www.mobdii.org/Proadmin/Uploaded/ImageManager/khalas.pdf

١٠٧. انظر: مصطفى حبيب، هل يستطيع مجلس الإعمار إنقاذ آلاف المشاريع المتوقفة ؟، تقرير موقع نقاش الإخباري، بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٩، متاح على: www.niqash.org/ar/articles/economy/3551/ (بتصرف).

في التفاؤل أو التشاؤم بالنسبة للمستقبل بشتى مستوياته، وإنما ترى بصفة عامة أن هذا المستقبل مرهون ببناء الإنسان العراقي ليصبح فرداً مساهماً بفاعلية في نهضة بلاده الاقتصادية، وكذلك بمدى قدرة العراقيين على الإسراع في وتيرة إعمار البنى التحتية المهدمة بفعل الدواعش المجرمين، ومدى قدرة المخطِط العراقي - بدعم من القرار السياسي - على الاستفادة القصوى والآمنة من التطلع الكبير الذي تبديه الشركات العالمية للولوج إلى السوق العراقية الداخلية، في ظل ما يعانيه العراق من عجز الموازنة وكوارث الانفلات الأمني والهشاشة السياسية، كما تتبنى هذه النظرة الاتجاه المؤيد لزيادة حجم الخصخصة والسماح للشركات المالية العالمية بدخول السوق العراقية شريطة قيام الاقتصاديين العراقيين داخل وخارج العراق بالتعاطي الفاعل مع صناع القرار لوضع خطط ودراسات موضوعية تستثمر الخصخصة والتحرر الاقتصادي من أجل النهوض بالتنمية المستدامة والشاملة في العراق[١٠٨]، وعلى وفق هذا السيناريو، فإن الاقتصاد العراقي قابل للإفاقة والنهوض أو التردي والتراجع بحسب مسارات التعامل الرسمي مع الوضع الاقتصادي في البلاد.

(٢)**السيناريو الثاني**: وهو سيناريو متشائم يرجع تشاؤمه بالنسبة لمستقبل الاقتصاد العراقي إلى جملة المؤشرات السلبية المتواترة عن المؤسسات الاقتصادية العالمية، والتي ترجح تعرض الاقتصاد العراقي لهزات وصدمات كارثية قادمة؛ ومن هذه المؤشرات، قيام البنك الدولي مؤخراً بإصدار تحذيره للعراق « بدخول اقتصاده مرحلة الخطر بعد وصول الديون العراقية إلى ١٢٢ مليار دولار، أي ما نسبته ٦٠٪ من الناتج المحلي»[١٠٩] هذا بالإضافة إلى تأكيدات البنك الدولي في إحدى دراساته « أن مستوى التضخم في العراق سيبقى عند مستوى ٢٪ خلال ٢٠١٧/٢٠١٨، وأن النمو قليل جداً في الناتج المحلي الإجمالي للعامين ذاتهما، وهو ما يؤكد أن مستقبل الاقتصاد العراقي مخيف جدا»[١١٠] وإلى جوار المؤشرات السلبية الرسمية، يتبنى كثيرون وجهة النظر التشاؤمية هذه بفعل مؤشرات أخرى واقعية وميدانية وجماهيرية في الداخل العراقي، ومن هذه المؤشرات الاعتقاد الجازم لدى العراقيين بصعوبة حدوث تغيير إيجابي كامل في المجتمع من الناحية المعيشية والاقتصادية، فيما بعد داعش؛ فرغم حصولها «على ٢٠٠

١٠٨. انظر: مازن الصفار، الصدمة والاقتصاد العراقي، مصدر سبق ذكره، (بتصرف) .

١٠٩. انظر: أحمد الوائلي، الاقتصاد العراقي ومرحلة الخطر، صحيفة كتابات الإلكترونية، الخميس ١٧ آب/ أغسطس ٢٠١٧، متاح على: http://kitabat.com، مع البحث بالعنوان المذكور.

١١٠. راجع تقرير صحيفةة بغداد بوست تحت عنوان "البنك الدولي: مستقبل الاقتصاد العراقي مخيف جداً «، ٩ تشريل الأول ٢٠١٦، متاح على: http://s.thebaghdadpost.com/ar/5541 (بتصرف).

مليون دولار مع فجر كل يوم من عائدات النفط اليومية»[١١١]، قامت الحكومة العراقية خلال إقرار ميزانية عام ٢٠١٧ بتخفيض أجور الموظفين بنسبة ٣,٥٪، في الوقت الذي يشكو فيه العراقيون من تدني الحالة المعيشية، حتى على مستوى المناطق المحررة من داعش، والتي يؤكد سكانها أن معاناتهم المعيشية تشبه تماماً معاناتهم تحت سيطرة التنظيم الإرهابي، بل إنهم يؤكدون أن أية خطوات مزعومة للمسئولين العراقيين في اتجاه الإصلاح الاقتصادي دائماً ما تكون على حساب الحالة المعيشية للمواطن العراقي، في الوقت الذي تضيع فيه على العراق مليارات الدولارات بسبب الفساد[١١٢] ومن جهة أخرى، ينظر هذا السيناريو إلى التصريحات الرسمية الصادرة عن المسئولين العراقيين، عما أحدثته داعش في الاقتصاد العراقي من عبث كبير « قضى ـ وفق تلك التصريحات ـ على ٤٠٪ من الموازنة العراقية، وأجبر العراقيين على إنفاق ٣٠ مليار دولار سنوياً لمواجهته، بل وإجبار الحكومة العراقية على اقتراض ١٠ مليارات جنيه استرليني من بريطانيا لتصبح العراق مدينة لهذه الدولة وحدها بـ ١٢ مليار دولار»[١١٣]، ووفق هذا السيناريو، فإن الأمل في تحقيق نهضة اقتصادية بالعراق على المستويين القريب والمتوسط، هو أمر صعب المنال، بل إنه حتى على هذين المستويين، فإن المتوقع هو انزلاق الاقتصاد العراقي إلى الدخول في أزمات حادة ستدفع حتماً في اتجاه المزيد من القروض الدولية والإقليمية على حساب الأجيال العراقية القادمة.

(٣)**السيناريو الثالث**: وهو سيناريو مخالف لسابقيه؛ إذ أنه يعتمد مبدأ التفاؤل والثقة فيما يتعلق بمستقبل الاقتصاد العراقي، وفقاً لمؤشرات أصيلة في هذا الاقتصاد، يعود أغلبها لما يمكن تسميته بـ (المخزون الثرواتي العراقي)؛ إذ «تقدر الموارد الطبيعية ومخزوناتها في العراق بأكثر من ١٢ تريليون دولار بفضل احتياطيات الثروة النفطية الكامنة وغير المستغلة مضافة إلى الثروات

١١١. راجع تقرير موقع "كتابات" تحت عنوان: بعد تفجير بالون داعش.. اقتصاد العراق إلى أين ؟، بتاريخ ٧ آذار / مارس ٢٠١٧، ص ١، ملي بي دي إف متاح على:
http://kitabat.com/wp-content/uploads/wp-advanced-pdf/1/%25d8%25a8%25d8%25b9%25d8%25af-%25d8%25aa%25d9%2581%25d8%25ac%25d9%258a%25d8%25b1-%25d8%25a8%25d8%25a7%25d9%2584%25d9%2588%25d9%2586-%25d8%25af%25d8%25a7%25d8%25b9%25d8%25b4-%25d8%25a5%25d9%2582%25d8%25aa%25d8%25b5%25d8%25a7%25d8%25af-%25d8%25a7%25d9%2584%25d8%25b9%25d8%25b1%2-5d8%25a7%25d9%2582-%25d8%25a5%25d9%2584.pdf

١١٢. راجع تقرير سكاي نيوز عربية، بتاريخ السبت ٢٤ ديسمبر ٢٠١٦، تحت عنوان "اقتصاد العراق بين النفط والحرب وشظف العيش، متاح على: https://www.skynewsarabia.com، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف)

١١٣. راجع تقرير موقع "كتابات" تحت عنوان: بعد تفجير بالون داعش.. اقتصاد العراق إلى أين ؟، مصدر سبق ذكره (بتصرف)

المادية الأخرى»[١١٤]، ومن ثم يعوّل المستبشرون خيراً على ما خفي من تلك الثروات، وخاصة النفطية منها، والتي لم تكتشف بعد ولم تستخرج من الأرض؛ بحيث يعتبرونها كفيلة بحفظ التوازن الاقتصادي في العراق لعقود كثيرة قادمة؛ فبالإضافة إلى أن العراق «يمثل ثاني أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم بواقع ١١٠ مليار برميل من النفط الخام»[١١٥] فإن «٥٠٪ من الحقول النفطية العراقية لم يجر تقويمها بعد، ومن بينها منطقة الصحراء الغربية في الأنبار، والتي يتوقع احتواؤها على مئة مليار برميل من الاحتياطي النفطي غير المستثمر»[١١٦]، ومن جهة أخرى، تبقى المؤسسات الاقتصادية العراقية قادرة «على إدامة الدين أي تحمل الدين دون أن يؤثر على صحة أو سلامة النمو الاقتصادي في البلاد، خاصة وأن العراق ما يزال في مستوى آمن من حيث تمتعه بنسب معيارية مطمئنة تسوغ قدرته على التمويل عن طريق السوق الدولية على وفق أساليب التمويل المختلفة بما فيها الدفع الآجل»[١١٧]، وأنه إذا كانت بعض المؤسسات الدولية تلوح بإمكانية وجود أزمات اقتصادية في العراق، فإن هناك مؤسسات عالمية أخرى أبدت توقعاتها الإيجابية بشأن مستقبل الاقتصاد العراقي، ومنها على سبيل المثال مؤسسة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني، والتي « منحت العراق تصنيفB+ مع نظرة إيجابية لمستقبله الذي ترى أنه سيكون مستقرا"[١١٨] هذا بالإضافة إلى إمكانية اللجوء إلى قطاعات بديلة للقطاع النفطي في دعم الاقتصاد العراقي، كقطاع السياحة مثلاً، وهو القطاع الذي «يتميز فيه العراق بقدرات كبيرة ومتنوعة، ويعد مصدراً بديلاً عن النفط وصناعة واعدة في تحقيق الإيرادات من العملات الأجنبية الكبيرة»[١١٩]، ووفق هذا السيناريو، فإن باستطاعة الاقتصاد العراقي الصمود في وجه ما يمكن أن يعتريه من صعوبات حالية ومستقبلة، خاصة مع الأخذ في الاعتبار إمكانية التحرر من أسر الريع النفطي، بفعل السياسات الاقتصادية الجديدة والتي يمكن أن تتمخض عن تنقية الأجواء السياسية والأمنية عبر الانتخابات البرلمانية القادمة في ٢٠١٨.

(٤)**توقعات خاصة:** وبناء على الاستقراء العام لمعطيات المشهد العراقي مكتملاً، وتأثيره على واقع الاقتصاد العراقي، لا تستبعد هذه الدراسة أياً من السيناريوهات السابقة، بل تقف منها

١١٤. انظر: د. مظهر محمد صالح، جدلية البنية التحتية في العراق: التمويل والضمانات، مصدر سبق ذكره، ص ١ (بتصرف يسير)

١١٥. انظر: أ.م.د. علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعّالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥ (بتصرف يسير).

١١٦. المصدر السابق نفسه.

١١٧. انظر: د. مظهر محمد صالح، جدلية البنية التحتية في العراق: التمويل والضمانات، مصدر سبق ذكره، ص ٢ (بتصرف)

١١٨. راجع تقرير موقع قناة الحرة تحت عنوان: تقرير أمريكي: مؤشرات إيجابية حول مستقبل العراق الاقتصادي، ٣ أبريل ٢٠١٧، متاح على: https://www.alhurra.com/a/iraq-investments/355286.html

١١٩. انظر: أ.م.د. علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعّالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣، (بتصرف).

موقف المهتم بها، المعني بمضامينها وأطروحاتها، رغم الاختلاف والتباين الظاهر بينها. ولكن من ناحية أخرى تنظر هذه الدراسة إلى مستقبل الاقتصاد العراقي باعتباره رهيناً بمستقبل العراق السياسي، وبما أن مستقبل العراق السياسي لا يزال طى المجهول، في ظل تجاذبات الساسة والأحزاب واعتبارات المذهب والطائفة، وكذلك في ظل دعوات الانفصال عن الحكومة المركزية، فإنه من المتوقع أن تستمر العراقيل الاقتصادية تتلاعب بمؤشرات الاقتصاد العراقي جيئة وذهاباً، وأن تظل الإدارة الاقتصادية في العراق على المدى المنظور والمتوسط، أسيرة للريع النفطي، ليس بفعل التردي الحادث في البنية التحتية وتراجع القطاعات غير النفطية، بل بفعل وقوع الاقتصاد العراقي مجملاً في أيدٍ غير جديرة بإدارته، وعليه فإن أية دعوات إصلاحية للاقتصاد العراقي ستصطدم حتماً بتلك التجاذبات والاعتبارات السياسية القائمة والقادمة، ورغم ذلك، فلا بد من التأكيد الجازم على قدرة العراقيين على الانتقال باقتصادهم إلى آفاق آمنة، بل ناهضة ومتطورة.

نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج على النحو الآتي:

- **إن** الاقتصاد العراقي كان قادراً خلال مراحل اقتصادية متأزمة عالمياً ومحلياً على الخروج من أزمته، وعلى الوفاء بالتزاماته، رغم أحاديته النفطية والريعية، وهو ما يؤكد اكتسابه آليات خاصة ملهمة عند الأزمات.

- **إن** تحول العراقيين بعد العام ١٩٢١ من الاعتماد على الزراعة إلى الاعتماد الكلي على الريع النفطي، لم يكن اختياراً عراقياً محضاً، بل جاء ضمن إملاءات اقتصادية واعتبارات متعلقة بالنفوذ والأطماع البريطانية في العراق، ومعها أطماع الدول الكبرى في النفط العراقي، وهو ما أدى لاحقاً إلى وقوع الحكومات العراقية المتتابعة في أسر الريع النفطي تماشياً مع الوضع الدولي وطلباً للعائدات المالية السريعة، طبعاً باستثناء فترة السبعينيات التي تنوعت فيها مصادر الدخل القومي العراقي بنحوٍ ملحوظ.

- لا يمكن إيعاز التراجع الكبير للاقتصاد العراقي، والدمار الشامل الذي لحق بالبنية التحتية له، إلى ما أحدثته داعش في العراق عبر سنواتها الثلاثة، ففي هذا تضخيم غير مقبول لهذا التنظيم العابر المتطفل، إنما الحقيقة الواقعية التي يمكن التأكيد عليها في هذا الإطار، هو أن الاقتصاد العراقي عانى على مدار عقود كاملة من إهمال التنمية الاقتصادية وعشوائية القرار السياسي،

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية مسئولية كاملة عن هذا التراجع والدمار، وخاصة فيما بعد العام ٢٠٠٣، بسبب ما مارسته من سياسات اقتصادية غير مدروسة تحول خلالها العراقيون بين ليلة وضحاها من الاقتصاد الشيوعي إلى الاقتصاد الحر، وهو ما وضع الاقتصاد العراقي في ملعب غير ملعبه، وجعله فريسة سهلة لشركات النفط الأجنبية توجهه كيف تشاء، الأمر الذي ترتب عليه تفكيك البنية الاقتصادية العراقية لصالح الأطماع الأمريكية والغربية، بالإضافة لتكريس مبدأ الدولة الريعية في ظل ما أحدثته تلك السياسات من تجريف اقتصادي كبير للقطاعات غير النفطية المنتجة في العراق.

- **إن** خضوع السياسة الاقتصادية في العراق لهيمنة السياسة النفطية، أفضى وما يزال يفضي إلى مزيد من التهديدات الحالية والمستقبلية للاقتصاد العراقي، ولاسيما في ظل تبعية القرار الاقتصادي للقرار السياسي، الأمر الذي يعني استمرار معاناة العراقيين كشعب من تراجع الحالة المعيشية وانتشار البطالة وضعف الإنتاج في مقابل الانسياق الإجباري خلف منطق الاستهلاك التجاري المدمر للمنتج الوطني العراقي، والذي فرضته توجهات خاصة لا زالت تعبث بالاقتصاد العراقي.

- **إن** ما أحدثته الحروب والأزمات الاقتصادية العالمية والإقليمية بالنسبة للاقتصاد العراقي، لا يرقى بحال من الأحوال إلى حجم الإضرار الذي أحدثه القرار السياسي بالنسبة للاقتصاد ذاته؛ فعلى مدار التاريخ العراقي، وإلى الآن، ابتلى العراقيون بإدارات سياسية افتقدت الإدارك الواعي لحجم العراق كدولة وككيان مؤثر في دنيا الناس، وهو ما دفع العراقيون ثمنه باهظاً من اقتصادهم وأمنهم واستقرارهم؛ لذا سيظل القرار السياسي العراقي مجرَّماً من وجهة النظر السياسية العامة، والاقتصادية الخاصة.

- **إن** مجلس الإعمار العراقي ١٩٥٠/١٩٥٣، والعصر الذهبي للاقتصاد العراقي خلال السبعينيات، يمثلان استثناءً كبيراً في مسيرة الاقتصاد العراقي الطويلة والممتدة عبر قرون وأزمنة، من حيث العمل الجاد على تطوير البنية التحتية وتنويع مصادر الدخل وفق آليات اقتصادية محافظة على حماية المنتج الوطني للدولة العراقية.

توصيات الدراسة

تتبنى هذه الدراسة في نهايتها جملة من التوصيات التي تراها ملحة وضرورية لانتشال الاقتصاد العراقي من تحدياته الراهنة وأزماته المحتملة، وذلك كالآتي:

- **ضرورة** الإعداد الفوري لفصل الإدارة الاقتصادية في العراق عن هيمنة الإدارة السياسية، وذلك من خلال إسناد الإدارة الاقتصادية لخبراء ومهنيين ومتخصصين اقتصاديين معنيين بأحدث طرق وأساليب النهوض الاقتصادي ومواجهة الأزمات ووضع الخطط الاقتصادية وفق أمدائها القريبة والمتوسطة والبعيدة، مع وضع القوانين اللازمة لتقنين هذا الفصل وتكييفه.

- **ضرورة** الإسراع في تنويع مصادر الدخل القومي العراقي أولاً عبر مراجعة القوانين النفطية وإعادة صياغتها بما يضمن توظيف النفط العراقي الخام في دعم الصناعات العراقية المحلية، ثم تصدير الفائض للانتفاع بعوائده في دعم الموازنة العامة للدولة العراقية. وثانياً من خلال الشروع الفوري في استنهاض القطاعات الاقتصادية غير النفطية وعلى رأسها القطاع الزراعي والصناعي والسياحي، بشكل يسمح لهذه القطاعات أن تسهم بفاعلية في الحد من البطالة والتراجع المعيشي، ومن ثم الإسهام الفاعل في الناتج المحلي الإجمالي.

- **ضرورة** التعاطي الفاعل والجاد مع الدعوات العراقية المؤيدة لإحياء التجارب الاقتصادية العراقية الرائدة، كتجربة مجلس الإعمار العراقي في العهد الملكي، والذي قدّم نموذجاً مخلصاً للإصلاح الاقتصادي الواعي والمدرك لأسس وخطوات تحقيق النهضة الاقتصادية والتنمية المستدامة.

- **ضرورة** الاهتمام بالقطاعين المصرفي والاستثماري، بما يضمن تهيئة المناخ الاقتصادي العراقي لاستقبال المستثمرين المحليين والأجانب، وتيسير سبل إنجاز المشروعات والحصول على التراخيص والإجازات، مع الأخذ في الحسبان أهمية تقليص التضارب الحادث بين الإدارات العراقية المعنية بهذا الشأن كخطوة مهمة من خطوات القضاء على البيروقراطية المعوّقة للاستثمار في العراق.

خاتمة الدراسة

لعلَّ الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصادات الدولية النادرة من حيث كونه مستهدفاً من قبل أبنائه وإدارته السياسية في كثير من عهوده ومراحله، وهو للأسف ليس استهدافاً إيجابياً، وإنما هو استهداف سلبي، وناتج من طبيعة الاستبداد السياسي الذي لا يلبث أن يُحْدِثَ وراءه استبداداً أمنياً يجر خلفه البلاد إلى أتون الصدامات العسكرية والحربية المدمرة، والتي يكون الاقتصاد أول ضحاياها وأكثرها تأثيراً في حياة ومصير الإنسان العراقي الباحث عن الأمن والاستقرار ورفاهة العيش. وفي العراق لا يمكن أن تتوقع استقراراً اقتصادياً قبل أن تتأكد أولاً من حدوث الاستقرار السياسي والأمني؛ ولأن العراق ثري بالطوائف والأعراق وقبل ذلك بالثروات والكنوز، فإنه سيظل مطمعاً لكل عرق ولكل طائفة، ومن ثم سيبقى اقتصاده رهينة لدى من يحكم ومن يتحكم، خاصة في ظل تنازع القوى والطوائف وبروز الولاءات الخارجة عن نطاق الوطنية والانتماء للعلم، وهذه هي مشكلة الاقتصاد العراقي الحقيقية في رأي هذه الدراسة، بل ومشكلة العراق ككل؛ فليس من الصعب في بلد مزدحم بالكنوز والثروات كالعراق، أن ترقى بالقطاع الزراعي والصناعي والسياحي وغيره من القطاعات، كما أنه ليس من الصعب في بلد كهذا أن تتخلص من أسر الاقتصاد الريعي ومشكلاته العويصة، إنما الصعوبة الحقيقية والتحدي الأكبر في هذا الإطار، هو أن الإصلاح الاقتصادي الفاعل في هذا البلد، لا يوافق هوى كثيرين من ذوي السلطة والنفوذ وصنّاع القرار!!.

لائحة المصادر والمراجع

كتب

❖ خالد بن سلطان بن عبد العزيز، العراق والكويت.. الجذور.. الغزو.. التحرير، موسوعة مقاتل من الصحراء، الإصدار الثامن عشر، النسخة الإلكترونية:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/31/sec07.doc_cvt.htm

❖ عدنان الجنابي، الخلاص من الدولة الريعية، مطبوعات " دراسات عراقية "، الطبعة الأولى ٢٠١٦، بغداد . بيروت . أربيل، ص ص ٢٤، ٢٥، ملف بي دي إف، متاح على:

http://www.mobdii.org/Proadmin/Uploaded/ImageManager/khalas.pdf

دراسات وتقارير ودوريات

❖ التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٢:

https://www.cbi.iq/documents/AnnualEconomic_report%202012_f.pdf

❖ التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٤:

https://www.cbi.iq/documents/AnnualEconomic_report%202014_f.pdf

❖ جالوب كاظم معلة، سلام نعمة محمد، انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وفرص نمو القطاع الزراعي (المكاسب والتداعيات الاقتصادية)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد:

http://repository.uobaghdad.edu.iq/uploads/magazines/JOURNAL%20OF%20ECONOMICS%20AND%20ADMINISTRATIVE%20SCIENCES/2010/VOLUME%2016%20ISSUE%2060/3196.pdf

❖ حيدر صالح محمد، الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعات التحويلية في العراق،

2006 https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=51122

❖ دليل المستثمر في العراق ٢٠١٧:

http://investpromo.gov.iq/wp-content/uploads/2017/05/Investor20%Guide202017%-arabic.pdf

❖ سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، أحد أبحاث قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية التابع للمديرية العامة للإحصاء والأبحاث بالبنك المركزي العراقي، كانون الأول ٢٠١١:

http://cbi01.hosting.runbox.com/documents/Sahar_1.pdf

سعد زغلول بشير، التضخم في الاقتصاد العراقي ٢٠٠٣ -٢٠١١، إحصاءات الأرقام القياسية لمركز التدريب والبحوث الإحصائية التابع للجهاز المركزي للإحصاء، العراق:

http://www.cosit.gov.iq/images%5Cpdf%5Cresearches%20ar%5C30.pdf

❖ سمير عبود عباس وآخرين، الخصخصة وتحديد رؤى لإصلاح الاقتصاد العراقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والعشرون، ٢٠١١:

https://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=53330

❖ صبري زاير السعدي، البديل الاقتصادي للتحرر من شراك فخ الريع النفطي في العراق، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٥٩، آيار/مايو٢٠١٧:

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/sabri_zayad_alsaadi_Moustaqbal%20_Arabi%20_459%20_final.indd-11.pdf

❖ ظافر طاهر حسان، العراق والاحتلال الأمريكي دراسة في مستقبل الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات دولية، العدد السادس والثلاثون، ص ٢٠٤، عن: الكتاب السنوي لجمهورية العراق، ووزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، ١٩٩٨:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60537

❖ عادل شريف الحسيني، محمد عز الدين الصندوق، مشكلة المياه في العراق الأسباب والحلول المقترحة، دراسة صادرة عن:

Faculty of Engineering and Physical Sciences , University of Surrey , Guildford Surrey GU2XH,UK 2009 أيلول:،
http://www.averroesuniversity.org/pages/water.pdf

❖ علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعّالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤ العدد ٩، السنة /٢٠١٢م:

https://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=69035

❖ فوزية خدا كرم عزيز، الفدرالية في العراق بين الأسس الدستورية والواقع السياسي والاقتصادي، مجلة الباحث الإعلامي، العدد ٩-١٠، حزيران / أيلول ٢٠١٠،:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=4270

❖ كامل العضاض، هيكلية الاقتصاد العراقي والمسألة الريعية، عوائق أمام تحقيق تنمية مستدامة، دراسة بحثية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٣: http://iraqieconomists.net

❖ مثار سعدون محمد، مضياء حسين سعود، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد ١٦، ديسمبر ٢٠١٥:

http://remahtrainingjo.com/magazin20%no/remah2016%.pdf

مدحت كاظم القريشي، تاثيرات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية على الصناعة العراقية وعلى الاقتصاد الوطني، مجلة المنصور، عدد ١٤/خاص، الجزء الأول ٢٠١٠:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=35298

❖ مظهر محمد صالح، ثروة العراق المالية بين نمط الاستهلاك الراهن والتصدع في الحواضن الاقتصادية الإقليمية:

http://cbi01.hosting.runbox.com/documents/mudh_pub7_f.pdf

❖ مظهر محمد صالح، جدلية البنية التحتية في العراق: التمويل والضمانات، ٢٠١٢:

https://www.cbi.iq/documents/mudh_pub11_f.pdf

❖ مظهر محمد صالح، نحو إعادة توصيف النظام الاقتصادي: رؤية أكاديمية في مستقبل النظام الاقتصادي في العراق، مايس/٢٠١٢ :

http://cbi01.hosting.runbox.com/documents/mudh_pub10_f.pdf

❖ نزار عبد الأمير تركي الغانمي، حمد جاسم محمد الخزرجي، الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الثالث / السنة الثامنة ٢٠١٦:

http://mouhakiq.com/papers/Lawj_paper_2016_92318373.pdf

❖ نوفل قاسم علي الشهوان، مستقبل الدور الإقليمي والاقتصادي للعراق الرؤى والاستراتيجيات، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، مجلة دراسات إقليمية ٤(٨):

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=6414

مواقع وصحف إلكترونية

❖ شبكة الاقتصاديين العراقيين:

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2014/10/Mohammed-Ali-Zainy-Book.pdf

❖ شبكة الألوكة:

http://www.alukah.net/culture/0/2479/ cp.alukah.net/books/files/book_2383/bookfile/sadam.doc

❖ شبكة النبأ المعلوماتية:

http://annabaa.org/arabic/studies/315
http://annabaa.org/arabic/economicarticles/11724
http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/4102

❖ صحيفة الحياة اللندنية: http://www.alhayat.com

❖ صحيفة الصباح الجديد العراقية:

84691/repapswen/moc.habaswen//:ptth

51325/repapswen/moc.habaswen//:ptth

❖ صحيفة الشرق الأوسط اللندنية: https://aawsat.com

❖ صحيفة القدس العربي: http://www.alquds.co.uk/?p=506315

❖ صحيفة العرب اللندنية:

http://www.alarabonline.org/pdf/2014/08/01-08/p07.pdf

❖ صحيفة بغداد: http://s.thebaghdadpost.com/ar/5541

❖ صحيفة كتابات الإلكترونية: http://kitabat.com

- مجلة سطور الإلكترونية العراقية:

http://www.sutuur.com/all-articles/11969-5858.html

- مدونة أبو طالب عبد المطلب الهاشمي:

http://www.abutalibhashimi.com/Business/Business.htm

- مدونة محمد البخاري:

http://bukharimailru.blogspot.com.eg/2009/09/blog-post_19.html

- مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية:

http://rawabetcenter.com/archives/2294

http://rawabetcenter.com/archives/31632

- مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية :

http://www.fcdrs.com/nadawat/investment.html

- مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية: http://mcsr.net/news123

- معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن:

http://www.siironline.org/alabwab/edare-20%eqtesad(27)/637.htm#

- ملحق ذاكرة عراقية . صحيفة المدى العراقية:

http://almadasupplements.com/news.
php?action=view&id=9012#sthash.et7HZma0.dpbs
http://www.almadasupplements.com/news.php?action=view&id=11662#sthash.8WyLFKOK.dpbs

- منتديات العراق: http://iraq.iraq.ir/vb/showthread.php?t=181303

- موقع التقرير العراقي: http://iraqireport.com/archives/1487

- موقع الحوار المتمدن:

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=558470&r=0&cid=0&u=&i=0&q=

- موقع العربية نت :

http://www.alarabiya.net/articles/2011/12/18/183157.html

http://ara.tv/64q36

- موقع " الوقت " الإخباري: http://alwaght.com
- موقع روداو الإعلامي:

http://www.rudaw.net/arabic/business/25082014

- موقع سكاي نيوز عربية: https://www.skynewsarabia.com
- موقع قناة الحرة :

https://www.alhurra.com/a/iraq-investments/355286.html

- موقع " نقاش " الإخباري :

http://www.niqash.org/ar/articles/economy/5020/

www.niqash.org/ar/articles/economy/3551/

- موقع وزارة النفط العراقية:

http://www.oil.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=77

- موقع وكالة الجورنال نيوز الإخبارية: https://www.aljournal.com